إهداء

إلى أرواح شهداء الجنوب

إلى أرواح شهداء كردفان

إلى أرواح شهداء التعذيب

إليكم جميعا شهداء الزمن الردئ

نقدم هذا الكتاب

ليكون صرخة ...

تنقذكم من الثبات الأبدي

ومن الصمت الأبدي

لتقصوا علي ضمير العالم مآسيكم

لحظات الرعب والأمل

لحظات اليأس والرجاء

لحظات الحلم بالحرية.. أو الموت

أسرة مركز النديم

المحتويات:

مقدمة

على مدى عشر سنوات وفد إلى مركز النديم مئات من السودانيين ضحايا التعذيب، هم فقط بعض من أولئك الذين تمكنوا من الفرار من قبضة معذبيهم وسجانيهم، تاركين وراءهم آخرين، لا يعرف أحد عددهم حتى الآن، وربما لن يعرف أحد ذلك العدد أبدا. منهم من استشهد، ومنهم من لم يتمكن من الإفلات، ومنهم من مازال يقاوم.

في البداية كانوا يأتون فرادى، ثم أصبحوا يأتون بالعشرات، وأخيرا بالمئات ولا يزالون يأتون. وعلى مدى تلك السنوات تواترت الشهادات والروايات، يحكونها. تتنوع وتختلف أحيانا، وتتكرر وتتطابق أحيانا أخرى، لكنها تتفق جميعها في بشاعتها وقسوتها.

وأخذت أشكال التعذيب تتشكل أمامنا بتفاصيلها ودقائقها، ورغم عملنا لسنوات طويلة في هذا المجال، فقد كانت كثيرا ما تصدمنا وحشيتها، وقدرة القائمين على التعذيب على تنفيذها، وتكرار تنفيذها، وأحيانا الابتكار والتفنن في أدائها، وصولا إلى هدف التعذيب النهائي، وهو السحق التام للضحية.

وتحقق أمامنا، بشكل مجسد، ما قرأناه في تقارير سابقة متعددة، عن قيام الحكومة السودانية بممارسة أبشع أشكال التعذيب في تاريخ السودان الحديث، وأن ممارسة التعذيب تم تعميمها على نطاق لم يسبق له مثيل، من حيث اتساعه، ومن حيث عشوائيته، وأنه يطال الجميع، سياسيين وغير سياسيين، معارضين وأفراد عاديين، وأنه يمارس ضد الأفراد، وضد جماعات بأكملها.

وارتسمت أمامنا أيضا أنماط وأنواع من التعذيب يختص بها النظام السوداني، وجديرة بأن تنسب إليهم، وهى أنماط غير مسبوقة أو منقولة، ونسجل في هذا الكتاب بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر، كما يرويها ضحاياها، أو بالأحرى أبطالها، حيث انهم لم يسحقوا كما أراد لهم الجلاد. شهادات حية ليعرف الجميع ما يجرى من فظائع. ولنسجل أيضا للناجين منها معاناتهم المروعة وجهودهم الجديرة بالإعجاب، للمقاومة والتماسك من جديد، استطاع البعض عبور المحنة ولم شتات النفس والجسد، وتمسك بالحياة التي حاول الجلادون سحقها. استطاعوا الوقوف على أرجلهم ثانية لمتابعة الحياة. وسقط البعض تحت وطأة التجربة التي ليست كأى تجربة. لهؤلاء جميعا كرامة انتهكت، وحياة أهدرت، ومستقبل تحطم. لهؤلاء جميعا نتعهد على أن نعمل من أجل أن ينال الجلادون ما يستحقون، وأن يشهدوا محاسبتهم ومقاضاتهم وعقابهم. ليس تعويضا عما فعلوه بهم ، فهذا أمر لا يمكن تعويضه، وإنما انتصارا لإنسانيتهم ولإنسانية الإنسانية التي سوف تظل مهدرة، ما دام هؤلاء الجلادون أحرارا يعيثون في الأرض تعذيبا وإجراما.

1- خلفية عن السودان

*** الأرض والسكان:**

السودان جزء من وادى النيل والقرن الأفريقى. ويقع السودان فى منطقة ذات أهمية استراتيجية، للعرب وللأفارقة معا، فهو بمثابة معبر بين عرب الشمال الإفريقى والأفارقة فى وسط إفريقيا وغربها وجنوبها. وهو بوابة أفريقيا على مصر، وجسر مصر إلى إفريقيا. وللسودان حدود مشتركة مع تسعة دول بين عربية وإفريقية، هى: مصر فى الشمال، وليبيا وتشاد فى الشمال الغربى، وأثيوبيا و اريتريا فى الشرق، وأوغندا، وكينيا وزائير فى الجنوب، وإفريقيا الوسطى فى الجنوب الغربى. وتتقاطع هذه الحدود السودانية مع كيانات عرقية وثقافية ولغوية متعددة، و لذلك أهميته فى المشكلة السياسية للهوية السودانية، العربية الإفريقية.

.وتبلغ مساحة السودان حوالى 2.5 مليون كم مربع، أى أكثر من ضعف مساحة مصر. ويسكنه الآن حوالى 30 مليون نسمة فقط.

ويبلغ عدد ولايات السودان أى محافظاتها 26 ولاية. ولم يزد متوسط الدخل السنوى (عام 1997) للفرد فى السودان عن 360 دولارا فى السنة، أى أنه أقل من دولار أمريكى واحد فى اليوم. ويبلغ متوسط من يجيدون القراءة والكتابة من الرجال والنساء فى السودان 31% .

والسودان قطر متنوع فى بيئاته الطبيعية، والجنسية، والعرقية، وفى أنماط الحياة والديانات والعقائد بين سكانه.

ففى السودان 70% مسلمون، و 7% مسيحيون و 20% ديانات محلية أخرى. ويعد السودان، من الناحية العرقية، نموذجا مصغرا لإفريقيا كلها (microcosm) ففيه تتمثل معظم الأعراق الأفريقية تقريبا. وقد أظهر تعداد عام (56/55) بالسودان، أنه توجد به حوالى 570 قبيلة، يمكن تقسيمهم إلى مجموعات عرقية بناء على عوامل اللغة والثقافة، وغيرها من العوامل المشتركة :

Arab - 20% Nilotics or Central southern - 31% Western of Darfour - 5% 35%
Nuba - 5% Eastern Southerns - 5 % Nubian - 1% من الأجانب.

وينقسم السودان جغرافيا إلى عدد من الأقاليم الطبيعية، فالسهول الطينية فى وسط السودان، و السهول الصخرية جنوب السودان، وهناك مناطق صحراوية وأخرى جبلية بالسودان. وقد انعكس هذا التنوع فى الطبيعة الجغرافية للسودان على النشاط الاقتصادى. ويتركز هذا النشاط فى الزراعة، والرعى، والصيد، حسب وفرة المياه، والأعشاب، والأراضى الصالحة من إقليم سودانى إلى آخر.

وبوجه عام، فالسودان لا يزال قطرا زراعيا، فالإنتاج الزراعى هو المصدر الرئيسى للدخل القومى، ويبلغ 40% منه، كما أن حوالى 95% من الصادرات زراعية، و 80 % من السكان يجدون أسباب معيشتهم فى القطاع الريفي.

وكان السودان، فى العصور القديمة والوسيطة، مجرد تعبير جغرافى فى الكتابات القديمة، وبالذات فى العصر العربى الوسيط، إذ كان المصطلح يستخدم من زاوية إثنية مرتبطة باللون، لمن يسكنون منطقة تمتد من ساحل البحر الأحمر جنوب مصر وجنوبى المغرب الأقصى، حتى المحيط الأطلنطى.

ورغم وجود النيل ومروره فى أرض السودان، فلم تحكم السودان دولة مركزية خراجية واحدة - مثل مصر و بلاد الرافدين – بل إن الزراعة لم تظهر فى السودان إلا فى فترة متأخرة نسبيا، ولم تخضع بلاد السودان وأقاليمه لسلطة واحدة قوية خلال تاريخها القديم و الوسيط، وظلت كيانات مبعثرة فى هذه المساحة الشاسعة، تتكون من ممالك و مشايخ تقوم على أسس قبلية. وكان شيخ القبيلة هو الذى يقوم بحل النزاعات بين الأهالى، وتوزيع الأرض، وجمع الخراج، وتنظيم الاحتفالات التقليدية.

*** المجتمع السودانى:**

ويمكن القول بان المجتمع السودانى ينبنى عموما على مكونين رئيسيين: القبلية من جهة، والطريقة الدينية أو الصوفية من جهة أخرى.

وقد اكتمل النظام القبلى المعروف فى السودان، بعد الهجرات العربية إليه، فى القرن السابع الميلادى، وقد وجد العرب المهاجرون بلاد السودان فى حالة من الضعف الشديد، فتمكنوا من السيطرة على سكانها، وأدخلوا تكوين التنظيمات القبلية العربية على المجتمع المحلى.

وكذلك، فالمكون الثانى وهو المكون الصوفى الثقافى والاجتماعى فى السودان، فقد دخل الإسلام السودان عن طريق الأفراد العاديين، و الجماعات المهاجرة – وليس عن طريق الدولة – فلم يتخذ شكلا رسميا أو مؤسسيا.

وكان المجتمع السودانى البسيط الأمى أكثر قبولا للصوفية، لقدرتها على التكييف مع الواقع السودانى المحلى، وعدم صدام الصوفية والصوفيين مع قيمه وممارساته..

*** التكوينات السياسية:**

لم يظهر السودان كدولة لها كيان إدارى حديث، إلا مع الاحتلال التركى بغزو محمد على باشا للسودان فى عام 1821. وقد اعتبر السودان حينئذ مجرد مورد لضرائب جديدة، ولمحاصيل زراعية وحيوانية، كما اعتبر مصدرا لعناصر بشرية يشارك بها الباشا فى حروبه التوسعية.

ولتحقيق أعظم الفوائد من احتلال السودان، تم تقسيم البلاد، لأول مرة، إلى مديريات، وأقاليم إدارية، احتفظت بنفس السياق القبلى والصوفى القديم الموروث، بل وكرست الأشكال القبلية والعشائرية التقليدية فى السودان، كوسيلة لحكم السودان والسيطرة عليه..

فى عام 1880 قاد الأمام محمد المهدى الثورة الشعبية المسلحة ضد الاستعمار التركى. واتخذت الثورة طابعا إسلاميا، وحققت انتشارا شعبيا واسعا، وتمكن الإمام من تعبئة جماهير القبائل، وتكوين جيش شعبى، وأعلن استقلال السودان، وقيام الدولة المهدية عام 1885. ويرى البعض أن الثورة المهدية، وتأسيس الدولة المهدية، تمثل مرحلة هامة من التلاحم القومى فى السودان، تلاحما تغلب على الانقسام العرقى. ويرى البعض الآخر أن الدولة المهدية نجحت فقط فى الإبقاء على الكيان الأساسى للدولة السودانية، الذى استمر حتى اليوم، فقد حافظت على المكونين الأساسين للدولة: الدين و القبلية، أو العلاقات الإثنية.

وقد توفى المهدى بعد شهور قليلة من نجاح الثورة، فواجه خليفته أزمات كثيرة، بعضها داخلى، وبعضها خارجى، وأدت هذه المصاعب إلى انهيار الدولة الوطنية، أمام الغزو الأجنبى عام (1898) بدخول الجيوش البريطانية – المصرية إلى السودان، و بداية الحكم الثنائى للبلاد.

وقد عملت الإدارة البريطانية، بعد عام 1898، على ترسيخ البناء التقليدى للمجتمع السودانى، من خلال الاستعانة بنظام الإدارة الأهلية، الذى كان من أهم مبادئه إحياء النظام القبلى وتثبيته، ودعم مركز رؤساء القبائل وزعماء الطوائف، فقد وجد الإنجليز أن البيروقراطية المركزية لا تتناسب مع مجتمع كالسودان، وأن اللامركزية، واستخدام الوكالات المحلية - التابعة - من شانهما خدمة المصالح الإنجليزية بشكل أفضل. وبذلك كسبت الحكومة البريطانية ولاء شيوخ القبائل، ومعهم النخبة التقليدية من رجال الدين والعلماء، ومشايخ الطرق الصوفية، من خلال تطبيق نظام " الإدارة الأهلية والحكم المحلى "، وتقديم الدعم و الامتيازات و التسهيلات، للمشايخ وأتباعهم، فاحتفظت فئات الإدارة الأهلية بوضعها ومميزاتها، طوال فترة الاحتلال. وحتى بعد الاستقلال. ولم تلغ الإدارة الأهلية إلا بعد انقلاب مايو 1969.

وقد كان دخول البريطانيين أيضا إلى السودان التدشين الحقيقى للاتصال بالغرب، وبداية التحديث فى السودان، من خلال إدخال بعض أشكال الحكم والإدارة الجديدين، وإنشاء المشروعات الاقتصادية، مثل مشروعات استصلاح الأراضى، وتحسين وسائل الرى، ثم مشروع الجزيرة لزراعة القطن، كما أدخل أيضا التعليم النظامى، الذى أنشئ لتلبية احتياجات الإدارة من الموظفين المحليين، مثلما حدث فى مصر. بالإضافة إلى تطوير التجارة لتصدير القطن وغيره من المواد الزراعية السودانية، وما تبع ذلك من إدخال وسائل المواصلات الحديثة مثل السكك الحديدية، وتطوير وسائل الاتصالات.

و بالرغم من أن الإدارة البريطانية كانت تستهدف تحقيق أفضل الظروف للاستفادة من ثروات السودان وإمكاناته لصالحها، ودمج البلاد تدريجيا فى الاقتصاد العالمى بشكل تابع، فإن هذا التدخل فى ذاته، والخروج من دائرة المحلية إلى التأثر الأوسع بالعالم، كان ولا بد من أن يؤثر فى البنى والأوضاع التقليدية، وأن يحدث رد فعل لا مفر منه.

فقد أدت هذه التغييرات إلى تكوين طبقات اجتماعية جديدة من الموظفين والمتعلمين والعمال، راحت تعبر عن وجودها على الساحة السياسية السودانية، فى شكل تنظيمات جديدة، لا تقوم على ولاءات قبلية أو دينية أو عائلية، فتشكل نادى الخريجين، وتكونت جمعية الاتحاد السودانى وجمعية اللواء الأبيض، فى سنوات العشرينيات من القرن العشرين، ثم انبثق مؤتمر الخريجين فى الثلاثينيات. ومع أن هذه التنظيمات بدأت كحركات ثقافية وأدبية فى البداية، فإنها لم تلبث أن انخرطت تدريجيا فى السياسة، و فى مقاومة الاستعمار البريطانى. وجاهدت القيادات الشابة لتكون قيادات شعبية بديلة للزعماء التقليديين..

لكن الزعامات الدينية والطائفية السودانية التقليدية، تمكنت بما تملكه من تأييد واسع من الجماهير التابعة لها، وبالقدرة المالية التى لديها، وبالنفوذ الاجتماعى، من النفاذ إلى التنظيمات الحديثة، ومن دفعها إلى الدخول فى تحالف معها 0

ولذلك فحين أعلن عن قيام الأحزاب فى عام 1944 ظهر حزب الأمة، تحت رعاية طائفة الأنصار، وظهر الحزب الوطنى الاتحادى، تحت رعاية طائفة الختمية. وتحول الولاء الطائفى فى الريف، إلى ولاء سياسى فى المدن، لمساندة زعماء الطائفتين فى الصراع على السلطة. ولم يكن هدا التحول مصحوبا بوعى سياسى، إنما كان نتيجة الطاعة لزعماء الطائفة. وأصبح الانتماء السياسى فى الريف له نفس خارطة الانتماء الطائفى فى المدن. وكان احتكار الزعامة لقادة الطائفة وورثتهم، كما كان الانضمام إليها، يتم وفق العائلة من جهة، والولاء الطائفى من جهة أخرى، فتكونت أحزاب ذات قواعد جماهيرية واسعة، تقودها صفوة و نخبة طائفية.

وبالإضافة إلى الأحزاب التقليدية، ذات الجماهيرية الواسعة، دخلت مجال التكوينات السودانية السياسية، حركات أخرى لاحقة. كان أبرزها الحركة السودانية للتحرر الوطنى عام 1946 ، كغطاء علنى للحزب الشيوعى السودانى، و حركة الإخوان المسلمين التى ظهرت فى الأربعينيات، كحلقات سرية فى أوساط الطلاب.

*** ما بعد الاستقلال:**

وقد منحت اتفاقية 1953 بين بريطانيا ومصر حق تقرير المصير للسودان، وذلك بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات. وأجريت الانتخابات فى نهاية تلك المدة، وطالب البرلمان بالإجماع بالاستقلال الفورى، وإلغاء الحكم الثنائى، وأصبح السودان جمهورية مستقلة عام 1956.

*** الديمقراطية الأولى (1956 – 1958):**

تمكنت القوى التقليدية فى السودان، بعد الاستقلال، من الهيمنة على الحياة السياسية السودانية فى تلك الفترة، نتيجة للوزن القوى للقطاع التقليدى فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. وكان النظام البرلمانى بالنسبة للأحزاب التقليدية وسيلة جديدة لفرض سيطرة هذا القطاع. وقد تميزت تلك المرحلة بتغيير التحالفات، وتحول النواب من معسكر إلى آخر بيسر. وكانت الأحزاب التقليدية هى التى أنهت الديمقراطية، عندما قام رئيس الوزراء المنتخب من حزب الأمة، بالتواطؤ مع كبار جنرالات الجيش السودانى، لتنفيذ انقلاب عسكرى بقيادة الجنرال عبود عام 1958، عندما أحس باحتمال سقوط حكومته فى البرلمان.

وقد استمر الحكم العسكرى الأول مدة خمس سنوات فى السودان، عاش الشعب السودانى خلالها وعانى ديكتاتورية عسكرية، استمرت حتى ثورة أكتوبر 1964 التى تمت بقيادة جبهة الهيئات و اليسار، وليس بقيادة الأحزاب التقليدية.

*** الديمقراطية الثانية (1965 –1969):**

فى فبراير عام 1965 أجريت الانتخابات لتعود الأحزاب الطائفية التقليدية للظهور، بحكم ما لها من وزن قديم بين السكان. وتسلمت هذه الأحزاب زمام الحكم، وشهدت فترة الديمقراطية الثانية هذه عدم استقرار سياسى. فقد استمرت الأحزاب التقليدية فى تكرار الانقسامات والائتلافات فى صراعها على السلطة، مع استمرار المشكلات الجوهرية فى التفاقم دون حل، وبالذات المشكلات الاقتصادية، ومشكلة الجنوب.

وبرزت أيضا، فى تلك الفترة، التجمعات الإقليمية فى مناطق معينة، مثل مؤتمر البيجا فى شرق السودان، واتحاد جبال النوبة فى جنوب كردفان، ونهضة دارفور فى غرب السودان. واستطاعت هذه القوى الحديثة أن تكسب تأييدا متزايدا ضد القوى التقليدية. وأدى نمو تلك القوى الوطنية فى الحيز الديموقراطى المتاح، إلى شعور القوى التقليدية بالقلق من توسيع قاعدة الديمقراطية، وما قد يحمله هذا التوسيع من آفاق للتغيير، تفقدها ميزاتها وسيطرتها.

ووصل الصراع إلى أزمة دستورية، ومأزق حقيقى، تضاربت فيه سلطات الدولة 0 وجاء الحل، مرة ثانية، فى لجوء المدنيين للمؤسسة العسكرية، فقامت بانقلاب مايو عام 1969، بقيادة جعفر النميرى. ولم تتحالف قوى اليسار والقوميين، فى هذه المرة، مع عناصر الجيش، التى أعادت الدائرة الشريرة الملازمة للعملية السياسية السودانية فى الحكم العسكرى.

*** حكم النميرى (1969 – 1985):**

اتجه النظام العسكرى الحاكم بقيادة العقيد النميرى، وبدعم من قوى اليسار، بالدعوة إلى تنظيم أحادى (الاتحاد الاشتراكى العربى)، بدعوى ضمان الوحدة الوطنية التى مزقتها الحزبية الديمقراطية. لكن فصائل مايو العسكرية سرعان ما اختلفت، وحدث صراع عنيف بينها توج بمحاولة الانقلاب الفاشلة التى نفذها الشيوعيون عام 1971. وتراجع نظام مايو العسكرى، عقب الانقلاب الفاشل، عن شعارات المرحلة الأولى اليسارية، وتمكن من الانفراد بالحكم، وصدر دستور 1973 الذى منح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية. وناصبت قوى المعارضة لنميرى العداء، ومعها القوى التقليدية، لانفراد فصائل مايو بالحكم بدونها. ووصل العداء إلى حد الصراع المسلح.

وفى عام 1977 دعا النميري الأحزاب للمصالحة معه. وتصالحت الأحزاب التقليدية مع الحكم العسكرى، وقبلت بصيغة الحزب الواحد، مقابل شغل قادتها مناصب فى المكتب السياسى. وكان الإخوان المسلمون هم الأكثر حماسا فى قبول هذه المصالحة. كما كانوا الأكثر استفادة من هذا الوضع فى تدعيم نفوذهم، وتثبيت برنامجهم، وتطوير قدراتهم الاقتصادية، التى جعلت منهم قوة فى ظروف السودان الاقتصادية المتردية.

وكان إعلان النميرى تطبيق قوانين سبتمبر 83 الإسلامية للتمكين لحكمه، والقضاء على المعارضين له، باسم الدين، وهو الأمر الذى تم بموافقة الأحزاب التقليدية، وترحيب الإخوان المسلمين.

ثم بدأت الانتفاضة الشعبية العمل على إسقاط نظام النميرى، بقيادة قوى المعارضة فى النقابات، والاتحادات المهنية. وتقدمت قيادات الجيش، بمفردها، لتمسك بزمام الأمور. وأعلن عن تكوين مجلس عسكرى انتقالى برئاسة المشير سوار الذهب، فى شهر إبريل عام 1985، ثم سلمت السلطة للمدنيين بشكل سلمى فى إبريل عام 1986.

*** الديمقراطية الثالثة (1985 – 1989):**

أجريت الانتخابات، وتتحمل قوى المعارضة الحديثة عبء إسقاط الديكتاتوريات العسكرية، لكنها تعجز بالانتخابات عن الوصول إلى سدة الحكم، فيسقط لقمة سائغة فى حجر الأحزاب التقليدية، بما تملكه من وزن جماهيرى.

وتشكلت الحكومة برئاسة السيد الصادق المهدى، وبدأت فترة الديمقراطية الثالثة. وعادت الأحزاب التقليدية لسياساتها المعهودة، و"كان لوجود الجبهة القومية الإسلامية أثره السلبى فى تأجيج الصراعات، و شل قدرة الدولة على الحركة وتشويش الرأى العام ".

شنت الجبهة الإسلامية حملة ضد الديمقراطية، وأخذت صحفها تتهم النواب بالردة، وأعلنت ثورة المساجد والمصاحف، التى طالبت بالتطبيق الفورى للشريعة، وتبعت ذلك مظاهرات فى مدارس العاصمة، واستمرت الجبهة فى تعبئة الشارع، وقامت بتشكيل تنظيم للدفاع عن الدين والعقيدة، ضم ممثلين لنقابات وأحزاب، وقبائل وطرق صوفية، وعسكريين. وفى صيف عام 1989 قام أنصار الجبهة الذين يعملون داخل الجيش، واستولوا على السلطة، دون أى مقاومة تذكر، فيما عرف بانقلاب يونيو عام 1989 أو انقلاب "الديكتاتورية المقدسة".

وأعلنت الحركة الإسلامية منذ البداية، أن هدفها هو العودة بالأمة الإسلامية إلى نقاء المجتمع الإسلامى الأول، والانتقال بها من التفتت والتفرق إلى الوحدة والانسجام، عن طريق الحكم بشرع الله، ورفضت الديمقراطية الغربية الأصول، وأضحت وحدانية الله تفرض وحدانية الرؤية، وصار الخروج على السلطة هو خروج على شرع الله، ويستحق أقسى أنواع العقاب. واعتبر النظام أن المؤيدين له والمنضوون فى أجهزته فقط، هم المجتمع السودانى الحقيقى، والباقون عملاء وأعداء لله يستحقون أشد أنواع العقاب. وهكذا دشنت الحركة الإسلامية تسلمها السلطة بالقمع، مستخدمة الترويع والتعذيب، على نطاق لم يعرفه السودان من قبل.

*** خلفية خاصة عن الجنوب:**

هناك الكثير من العوامل الموضوعية التى جعلت من " الهوية العرقية"، مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للسودان،.حيث يوجد فى السودان أكثر من 500 قبيلة تتعايش معا، وحيث يوجد، بالإضافة إلى اللغة العربية السائدة حوالى 113 لغة أخرى، مستخدمة كلها من منطقة إلى أخرى، وحيث هناك المسلمون، والمسيحيون، ومعتنقو الديانات المحلية.

ويبدوالاختلاف فى التركيبة العرقية بالسودان كبيرا، بين الشمال والجنوب على وجه الخصوص، وتؤثر عوامل العروبة والإسلام تأثيرا شديدا على السكان فى الشمال، مقارنة بباقى أقاليم السودان الكبرى الأخرى.

كما كان للسياسات التى أدخلتها الإدارة البريطانية من قبل لضمان السيطرة على البلاد، أثار سلبية على الوحدة القومية، والاندماج العرقى، مثل قانون الإدارة الأهلية، الذى عمق التمييز العرقى، وإعطاه أبعادا اجتماعية سياسية، بإقامة وحدات إدارية، تعتمد على التقسيم العرقى. ومثل قانون المناطق المغلقة، وما سمى بالسياسة الجنوبية اللذان استهدفا عزل الأجزاء غير العربية، والغير إسلامية، عن باقى السودان، وتقييد حركة السودانيين فى التنقل بين الشمال و الجنوب.

وهكذا أصبح الوضع القائم الموروث وضعا يصعب إصلاحه، فقد تعمقت المشاعر الدفينة من الخوف، والشكوك العدائية بين الشمال والجنوب، وكان يزيدها اشتعالا، الفرق البيِّن فى مستوى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية بين الشمال والجنوب، ولصالح الشمال، وفى الخلل فى معدلات التنمية بالبلاد. وأحد أسباب هذا الخلل كانت السياسات التى ترتبت على مفهوم "استراتيجية قطب النمو " التى تبنتها الإدارة الإنجليزية، والتى أدت إلى تركيز كل

الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة الوسطى من السودان، على حساب باقى البلاد، وترتب على هذا بروز طبقة وسطى وطنية، احتكرت المقدرات الاقتصادية والسياسية والإدارية للبلاد، و تركزت فى الحزام الأوسط من السودان.

ورغم أهمية العوامل الموضوعية للتعددية العرقية، مثل التعدد الإثنى، والثقافى وغيرهما، فإن الخلل فى البنى الاقتصادية/ الاجتماعية، هو الذى لعب دورا حاسما فى تفجير الأزمة. فالنزعات الانفصالية القائمة على أساس عرقى، تنشا غالبا فى المناطق المهمشة.

وتعد المشكلة العرقية فى معظم الدول النامية – التى تواجه مثل هذا النوع من المشكلات – إحدى ظواهر فترة ما بعد الاستقلال. فالصراع من أجل الاستقلال، يزيح الخلافات العرقية جانبا فى هذه المرحلة من النضال ضد الاحتلال، إلى حين. وهى المرحلة التى تنبهر فيها الجماهير بـ الوعود التى يقدمها القادة السياسيون، ويصورون فيها للناس أن الاستقلال سيأتى بعهد الحرية والمساواة والرفاهية للجميع. ومع رحيل القوات المستعمرة، يجد النظام الوطنى الجديد نفسه وجها لوجه مع مشاكل عسيرة، من ندرة الموارد، ومن التراث المشوه للنمو الاقتصادى والاجتماعى والسياسي. وينتج عن التنافس على الموارد الشحيحة أن تقوم الصدامات والصراعات بين مختلف الجماعات و المناطق، وتتقلص الممارسات السياسية التقليدية إلى مجرد الحفاظ على السلطة فى معظم الأحوال. فالجماعات التى تمتعت بأسبقية فى فرص التعليم و الوظائف، غالبا ما تصبح هى المهيمنة على النفوذ السياسى، وعلى مقدرات البلاد.

وتعد السودان نموذجا لهذه الأوضاع. فعقب الاستقلال تنصلت الحكومة المنتخبة من وعدها للجنوبيين، بالنظر فى أمر تطبيق النظام الفيدرالى، إلى جانب استمرار التمييز البين فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الشمال، وذلك ما أدى إلى التذمر والقلق بين صفوف الجنوبيين فى تمرد الفرقة الاستوائية عام 1955، وفى تبنى نظام الجنرال عبود عام 1958 برنامجا لدمج الجنوب ثقافيا مع الشمال، عن طريق فرض التعريب والأسلمة. وقد أدى هذا إلى ازدياد إحساس الجنوبيين بالاغتراب عن النظام، وعن الإسلام، وعن الشمال، ورفضهم له.

وقد فشل نظام عبود العسكرى فى إحكام سيطرته على الجنوب بهذه الطريقة، فلجأ الى الحل المسلح، واشتعلت المقاومة فى الجنوب. وظهرت حركة سياسية فى المنفى عام 1962، كانت نواة للاتحاد القومى الإفريقى السودانى (SANU)، وتم تشكيل جيش من الفدائيين أطلق عليه اسم " أنانيا "، وبدأت المقاومة المسلحة فى عام 1963 تتنادى فى الجنوب بالانفصال عن السودان.

وبعد إقصاء نظام عبود العسكرى فى عام 1964، حاولت الحكومة المدنية التى تشكلت فى السودان تعديل السياسة القمعية التى انتهجتها الحكومة العسكرية السابقة، والتحرك قدما نحو التصالح مع الجنوب. وفى مارس 1965، عقد مؤتمر المائدة المستديرة الذى حضرته معظم الأحزاب الرئيسية فى الشمال و الجنوب، وانتهى هذا المؤتمر دون وصول الأطراف المعنية إلى اتفاق.. فعادت الأمور للتدهور بسبب ازدياد نشاط (الأنانيا) فى الجنوب، عقب فشل المؤتمر. ومرة أخرى لجأت الأحزاب التقليدية التى تملك زمام الحكم فى الشمال، إلى معالجة المشكلة بالقوة المسلحة.

وحين وقع السودان تحت الحكم العسكرى مرة أخرى فى مايو 1969 أدرك النظام الجديد، وكانت تدعمه بعض الجماعات اليسارية والقومية، خطورة المشكلة العرقية فى السودان، وعرض حلا سياسيا يعتمد على منح الجنوب الحكم الذاتى. وهكذا وقعت حكومة العقيد النميرى مع حركة تحرير جنوب السودان (SSLM) الجناح السياسى الجديد لقوات المتمردين – معاهدة أديس أبابا، سنة 1972 و هى المعاهدة التى وضعت حدا للحرب الأهلية التى استمرت 17 سنة، إلا أن عدم تمكن الحكومة من حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة المتعلقة بالجنوب، والتدخل المستمر من قبل الحكومة المركزية فى شؤون حكومات الجنوب، إلى جانب التناحر والانقسام والطائفية، التى تميزت بها أحزاب الجنوب نفسها فى صراعها على السلطة، ثم صدور قرار إعادة تقسيم الجنوب عام 1980، وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية عام 1983، كل هذا كان لابد أن يؤدى إلى انتهاء المعاهدة، وانتهاء السلام.

وبدأت حركة مسلحة جديدة أطلقت على نفسها اسم (أنانيا الثانية) فى الظهور عام 1983، بقيادة العميد جون قرنق رئيس الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان (SPLM/A).

وفى أوائل عام 1989 صدقت الحكومة الديمقراطية الثالثة، على معاهدة سلام مع الجيش الشعبى لتحرير السودان. وكان من المقرر تثبيتها بشكل دستورى فى مؤتمر، يحضره ممثلون عن معظم القوى السياسية السودانية - باستثناء الجبهة الإسلامية التى رفضت الاتفاق - إلا أن الاتفاق أجهض، بسبب وقوع انقلاب جبهة الإنقاذ فى يونيو 01989

ولم يخف قادة الانقلاب العسكرى الجديد عزمهم على وقف ما يسمى بالاستسلام لحركة التمرد، أى سعى الحكومة السابقة لبدء مفاوضات سلام مع الحركة الشعبية، والتراجع عن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، وأعلن النظام الجديد الجهاد ضد من أسماهم بالكفرة والمشركين، من أعداء العقيدة والوطن فى جنوب البلاد، وشرع فى إنشاء ميليشيات قوات الدفاع الشعبى.

واستمر تصعيد القتال فى الجنوب بين الحكومة وقوات الدفاع الشعبى من جانب، والمتمردين من جانب آخر. وتبنت الحكومة استراتيجية تهدف الى تعميق وتقوية الانقسامات العرقية بين المجموعات العرقية الكبرى فى الجنوب، كما تشجع بالسلاح والمال عدة مجموعات إثنية صغيرة، لتنفصل عن الحركة الشعبية، وهو الأمر الذى أدى إلى تصعيد القتال بين الجنوبيين أنفسهم. كذلك استغلت الحكومة الانشقاق الذى حدث فى صفوف المقاتلين الجنوبيين عام 1991، وكان شقاقا يقوم على أساس عرقى/قبلى، وأسفر عن ظهور حركة تحرير جنوب السودان (SSIM) المنشقة بقيادة (ريك مشار)، وأجرت معه عدة اتصالات، انتهت بتوقيع وثيقة فرانكفورت سنة 1992، ونصت لأول مرة على قبول حكومة سودانية بمبدأ حق تقرير المصير للجنوب.، كما عقدت مع فصائل أخرى متحالفة اتفاقية الخرطوم.

وتلجأ الحكومة إلى عقد وتغيير التحالفات مع الفصائل الجنوبية المنشقة على بعضها البعض، لإضعاف الجنوب، وتشتيت قواه، لكن الحرب لا تزال مستمرة، طالما بقيت الحركة الشعبية، وهى أقوى هذه الفصائل و أهمها، خارج الاتفاق.

ولقد أصبحت النزاعات المسلحة فى السودان، لا تقتصر فى الوقت الحالى لعلى الجنوب، فقد امتدت إلى الشرق (قوات التجمع الديمقراطى الوطنى المعارض)، وإلى الغرب، و فى جبال النوبة وتلال الأنقسنا، فضلا عن مناطق البترول بولاية غرب أعالى النيل.

ووسط هذه الانشقاقات والصراعات والانقلابات تقع الاعتقالات والمذابح، ويحدث الاسترقاق والتعذيب، والنفى أو اللجوء فى الوطن، ويهرب المعذبون فى الأرض البكر الغنية الفسيحة من أرض الرعب والفزع، باللجوء هنا وهناك، ليواجهوا عذابات الغربة والضياع والبطالة.

المراجع :

1- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان

د. حيدر إبراهيم علي

*** إصدارات مركز ابن خلدون**

2- الصراع على السلطة في السودان

محمود عابدين صالح

*** دار الأمين**

3- قضايا الديمقراطية في السودان

محمد إبراهيم نقد

*** دار الثقافة الجديدة**

4- المجتمع المدني - السودان -

تقرير 1992 ابن خلدون

5- المجتمع المدني والمجتمع التقليدي في السودان

د. حيدر إبراهيم علي

*** مركز الدراسات السودانية**

2- من أى سياق يأتون؟
(حالة حقوق الإنسان فى السودان)

سجل وصول الحكومة العسكرية للسلطة فى السودان بداية عهد جديد، من انتهاكات لحقوق الإنسان لم تشهد لها البلاد مثيلا من قبل، سواء من حيث اتساعها أو تنوعها. وتكاد جميع قطاعات المجتمع السودانى، فى مختلف أنحاء السودان أن تكون قد تعرضت للانتهاكات الفادحة والمستمرة لحقوق الإنسان، منذ 30 يونيو عام 1989.

فقد دشن النظام الحالى عهده بإلغاء الدستور، وإعلان حالة الطوارئ، وحل البرلمان المنتخب، وحل كافة الأحزاب والنقابات والاتحادات المهنية، وسائر مؤسسات المجتمع المدنى، وصادر ممتلكاتها، ووقف أنشطتها، وفرض الحظر على جميع الصحف.

وتعرضت أوضاع حقوق الإنسان فى السودان لتدهور شديد، منذ تسلم الجبهة القومية الإسلامية للسلطة فى 30/6/1989. ولأول مرة فى تاريخ السودان، قامت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومنذ 1992، بتعيين مقرر خاص لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان فى السودان، وتقديم تقرير سنوى عنها.

وقد قدم المقرر الدولى عدة تقارير، رصدت ووثقت أشكال الانتهاكات الفظيعة التى ترتكبها الحكومة الإسلامية، ولم يخل أى تقرير منها من إدانة و تنديد، بهذه الممارسات المخالفة للقانون.

ويعتبر السودان ملزما بميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945، بصفته أحد أعضاء المنظمة الدولية، كما التزم السودان باحترام الحقوق و الحريات الأساسية، الخاصة بحقوق الإنسان، فى العهود و المواثيق التالية،

و التى صادق عليها، وهى :

* اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949.

* العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.

* العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.

* الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أنواع التمييز العنصرى.

* اتفاقية الرق والاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق وتجارة الرقيق.

* اتفاقية حقوق الطفل.

* الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها.

* اتفاقية مناهضة التعذيب (وقع عليها ولم يتم التصديق).

ولم يوقع السودان على اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أواتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وقد استندت جميع التقارير التى تقدم بها المقرر الخاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى تلك الالتزامات بالقانون. والمعاهدات الدولية. وبناء على تلك التقارير صدرت أكثر من إدانة متتالية، بخصوص الانتهاكات التى تخالف المعاهدات والمواثيق الدولية، التى انضم إليها السودان .

وكان موقف حكومة السودان من تلك التقارير هو إنكار ما ورد بها والتصدى لها. بل لقد اتجهت الحكومة السودانية للهجوم الشخصى على المقرر الخاص، واتهامه بالتحيز، والحصول على معلوماته عن طريق أعداء النظام . ثم اتهامه بعد ذلك بالإساءة إلى الدين الإسلامى والعداء للإسلام. بل لقد طالبت بعض الجهات الرسمية داخل السودان بإهدار دمه. ثم قررت الحكومة السودانية عدم التعاون مع المقرر الخاص نهائيا، ومنعه من دخول السودان.

وبعد تكرار الإدانة و القطيعة بين الحكومة السودانية، والأمم المتحدة ومعها المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبى، و البرلمانات الغربية، وبعد وقف برامج التنمية والمعونات من الدول العربية، والأوروبية، ومؤسسات التنمية المختلفة ، بدأت الحكومة السودانية فى التراجع، وسمحت للمقرر الخاص بزيارة السودان، كما أخذت تقوم بمحاولات لإضفاء قدر من الشرعية على النظام، ولتحسين سجلها فى مجال احترام حقوق الإنسان . ورغم هذا فلا تزال التقارير تفيد بانتهاكات النظام السودانى للقانون الدولى ولقانون حقوق الإنسان.

*** أولا: الوضع القانونى والدستورى:**

قام النظام السودانى بدمج السلطتين التشريعية والتنفيذية معا، وعمد إلى تقويض الاستقلال القضائى، عن طريق التعديلات الدستورية، وتطهير القضاء من العناصر غير المرغوب فيها، وإنشاء محاكم موازية تسيطر عليها السلطات العسكرية، والأخذ بأشكال من القضاء الاستثنائى المحظور دوليا، مثل محاكم النظام العام، ومحاكم أمن الثورة.

وحسب ما أوردته منظمة العفو الدولية من معلومات، فقد" تولت السلطات السياسية، بعد الانقلاب مباشرة صلاحيات واسعة النطاق، تبيح لها الإشراف على تعيين القضاة، بما فى ذلك تعيين رئيس القضاء، وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، وفصل عدد من القضاة، ممن اشتبه فى معارضتهم لسياسات الحكومة الجديدة. وذلك كله لكى تضمن الحكومة لنفسها قضاء مطيعا. ثم قام النظام السودانى أيضا بانتهاك استقلال مهنة المحاماة، بتدخل السلطة التنفيذية فى شئون نقابة المحامين، فحلت النقابة، واعتقلت عددا كبيرا من المحامين، وعرضت بعضهم للتعذيب، وسحبت رخص العمل من عدد منهم، ومنعتهم من ممارسة المهنة. بل لقد لجأ النظام السودانى إلى تطبيق أحكام تشريعات، لا تتفق مع القواعد الدولية، مثل القانون الجنائى لسنة 1991 وقانون النظام العام لسنة 1991 وقانون المظهر العام لسنة 1996".

كما لجأت السلطات السودانية كذلك، إلى تطهير الجيش، وقوات الأمن، وجميع دوائر الحكومة وأجهزتها، من الأشخاص المشتبه فى معارضتهم للحكومة الجديدة. وقد أسفر ذلك، عن طرد آلاف الأشخاص من مناصبهم بصورة تعسفية، ولم تكن هناك مجالس محاسبة، أو محاكمات تواجه المتهمين بالاتهامات، وتستمع إلى دفاعهم.

بل لقد أصدرت السلطات السودانية سلسلة من التشريعات و التدابير، تطلق أيدى قوات الأمن، بموجب قانون الأمن الوطنى الذى وضعته فى سنة 1991، والذى يمنح أفراد وضباط أمن الدولة حصانة تامة، عما يقومون به من أفعال أثناء أدائهم لوظائفهم.

*** ثانيا: انتهاكات الحريات العامة والحقوق الأساسية للإنسان:**

1 – انتهاك الحق فى حرية التنظيم والتجمع السلمى وحرية التعبير:

حظرت الحكومة السودانية قيام الأحزاب، والجمعيات الفكرية والثقافية، فيما عدا الدينية منها، وحلت النقابات والاتحادات المهنية. وتعرضت القوى السياسية المعارضة للنظام لمجموعة من الانتهاكات، مثل الاعتداء على مقارها، والاعتداء على المواطنين المعارضين، ومنع الندوات. وتصاعدت القيود التشريعية والإدارية، المفروضة على الصحافة ووسائل الإعلام، وهيمنت السلطة على وسائل التعبير والنشر، كما تعرضت كثير من الصحف للإغلاق الإدارى، وتعرض محرروها للاعتقال التعسفى .

ورغم إصدار النظام السودانى الدستور الجديد، وقانون لتنظيم التوالى السياسى عام 1998 فلا تزال الانتهاكات قائمة، كما أن الانتخابات التى سمح بإجرائها بالنقابات والاتحادات، كانت مسرحا لعمليات التزوير والغش المنظم.

2 – انتهاك الحريات الشخصية و الدينية:

أدى إطلاق يد مجموعات " النظام العام" التى تكونت من الموالين للتنظيم- تحت ادعاء تفويض المجتمع- إلى اعتداءات صارخة على الحريات الشخصية، فقد ظهرت مجموعات مهمتها مراقبة النساء بالذات، والتدخل فى طريقة لبسهن وتعاملهن. وقامت هذه المجموعات بمداهمة تجمعات غير المسلمين فى أماكن احتفالاتهم، للبحث عن الخمور، ولمنع الاختلاط. و تفيد التقارير بقيام بعض هذه المجموعات، باقتحام منازل النازحين الجنوبيين، بحجة الاطلاع على وثائق الزواج الخاصة بهم، والتحقق منها، وأساءوا معاملة النساء الجنوبيات، مع العلم بأن مراسم الزواج لغالبية أهل الجنوب، تتم وفق عاداتهم فى طقوس قبلية، فهم لم يعرفوا بعد الطريق إلى تسجيل الزواج رسميا. وراحت مجموعات المراقبة تتدخل فى حفلات الزواج والأفراح، لتحديد وقت انتهاء السهرات، ولمنع بعض الأغانى التى يعتبرونها مخالفة للدين والأخلاق.

وهناك أيضا ما يسمى بالشرطة الشعبية، ومهمتها محاربة الفساد، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. وتشمل صلاحياتها التفتيش والضبط، واقتحام الأماكن الخاصة ولها صلاحيات تنفيذية تقديرية ليس لها نص قانوني واضح.

3 – مصادرة الحريات : الاعتقال التعسفى والاختفاء القسرى:

وقد دأبت الحكومة السودانية على اعتقال أعداد كبيرة من القيادات الوطنية، والنشطاء السياسيين والنقابيين، واحتجازهم دون توجيه أية تهم لهم أو محاكمتهم. وفى الأغلب يكون هذا الاحتجاز فى أماكن بشعة فى قسوتها،

وانعزالها عن العالم الخارجى، حتى أطلق عليها اسم، بيوت الأشباح، لهول ما يمارس فيها من تعذيب ضد المحتجزين. ويحدث هذا الاحتجاز لهم لمجرد معارضتهم السلمية للحكومة، أو بسبب ممارستهم لحقوقهم المعترف بها، أو لممارستهم حق التعبير، وحق تكوين الجمعيات. ولم يسمح للمعتقلين المحتجزين بالاتصال بمحاميهم، كما لم يجر معهم استجواب قضائى، أو تعقد لهم محاكمات إلا لقلة منهم. ولم تتم فى هذه المحاكمات مراعاة المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وقد تم الإبلاغ عن حالات اختفاء أشخاص قسرا، ورفعت بعض الشكاوى للحكومة السودانية، بواسطة المقرر الخاص لحقوق الإنسان، دون أن تقدم الحكومة ردا شافيا.

4 - انتهاك الحق فى الحياة (القتل):

لجأت أجهزة الأمن إلى استخدام أساليب تعذيب قاسية فى المعتقلات والسجون. وقد أفضى ذلك التعذيب إلى إزهاق أرواح عدد ممن تعرضوا للتعذيب فى تلك المعتقلات والسجون. كما أدى لجوء رجال الأمن المسلحين للعنف الشديد، فى التعامل مع المواطنين، خاصة عند تفريق المواكب أو المظاهرات، أو عند نقاط التفتيش، إلى وفاة عدد من المواطنين بصورة تقرب من القتل العمد. ولقد استخدمت الشرطة فى كثير من الأحيان الذخيرة الحية، كما حدث فى أحد معسكرات الخدمة الإلزامية (معسكر العيلفون)، فقد قتل فى هذا المعسكر اكثر من مائة طالب 1998 .

5 – تدهور أوضاع وحقوق المرأة:

وفى ظل النظام السودانى حدثت انتهاكات واسعة النطاق لحقوق المرأة. ففى وسط السودان واجهت النساء قيودا شديدة على حريتهن فى التنقل، وحظر قانون النظام العام على البائعات الظهور فى الأماكن العامة بعد الخامسة مساء، ولم يتم إصدار تأشيرات للنساء، اللواتى يرغبن فى السفر إلى الخارج، إلا بإذن خطى من أولياء الأمور الذكور. كما تم اعتقال طالبات بتهم شتى، مثل ارتدائهن السراويل والقمصان ذات الأكمام القصيرة، وحكم عليهن بالجلد.

ولقد أصدر والى الخرطوم قرارا يمنع النساء من العمل فى الفنادق والمطاعم ومحطات الوقود، وأعلنت الهيئة النيابية بالمجلس التشريعى للخرطوم تأييدها لهذا القرار.

وفى السجون، تعامل المرأة معاملة مهينة، خاصة وأن أوضاع السجون مزرية. ولا توجد فى كثير من المدن سجون خاصة بالنساء، وبالتالى تحجز الكثيرات منهن فى السجن العمومى، ويترتب على ذلك تعرض السجينات أو المحجوزات قيد التحقيق، للتحرش الجنسى، و الاغتصاب، من قبل رجال الأمن.

6- قانون الخدمة العسكرية الإلزامية:

لجأ النظام السودانى إلى تنشيط قانون الخدمة الوطنية الإلزامية لعام 1992 ، وتحويره ليصبح قانونا للخدمة العسكرية الإلزامية، وفرض تجنيد الطلاب خريجى المدارس الثانوية قسرا بعد تدريب 45 يوم، والزج بهم في محرقة الحرب الأهلية. وأيضا تتم الملاحقة عشوائياحيث تقوم عربات الشرطة بمطاردة المطلوبين في الشوارع والقبض عليهم دون إخطار ذويهم، وأصبح لزاما على من يريد الاستمرار فى وظيفته، أن يقضى مدة الخدمة الإلزامية. فاضطرت أعداد كبيرة منهم إلى الهرب بشتى الوسائل، بسبب مخالفة الحروب السودانية لضمائر السواد الأعظم من الفارين، وذلك ما يعتبر نموذجا " للاستنكاف الضميرى عن أداء الخدمة العسكرية"، وهو المبدأ الذى أقرته اللجنة الدولية لحقوق الإنسان فى قرارها 4/37 لعام 1978.

*** ثالثا: انتهاكات القانون الدولى الإنسانى فى مناطق الحرب:**

لم تتسبب الحكومة الحالية فى الحرب الأهلية التى تدور رحاها فى الجنوب. فالنزاع المسلح بين شمال ذى ثقافة عربية وديانة إسلامية، وجنوب تختلط فيه الأديان، والانتماءات الإثنية الإفريقية، بدأ فى عام 1955. واستمرار تلك الحرب، يرجع إلى الأسس غير العادلة فى توزيع الثروة، وإلى خطط التنمية غير المتوازنة بين الشمال والجنوب، وإلى عدم إشراك الجنوبيين فى القرار السياسى وفق ظروفهم الخاصة. لكن الحكومات المتعاقبة لم تنظر للمسالة فى شقها السياسى والاجتماعى، واعتبرتها مشكلة أمنية، ويجب أن تحل عسكريا. ولم تتوقف الحرب، باستثناء المدة من 1972 إلى عام 1983، حينما عقدت حكومة النميرى اتفاقية أديس أبابا مع قوات التمرد الجنوبية، وحصل الجنوب بمقتضى هذه الاتفاقية على الحكم الذاتى. وبعد عام 1983 اندلعت الحرب من جديد، مع الجنوب، بعد أن أعلن النميرى تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية فى الشمال والوسط والجنوب.

ولقد زادت نيران الحرب اشتعالا بسبب الحكومة الإسلامية التى أعلنتها حربا دينية مقدسة ضد "الكفار" وفاقمت التداعيات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، من حدة الصراع، وأدت هذه الحرب إلى انتهاك القوانين الدولية، وتدهور مجمل أوضاع حقوق الإنسان فى السودان، وتورطت الحكومة السودانية، والقوات الموالية لها، فى ارتكاب شتى أنواع الانتهاكات، وأبشع الجرائم و الممارسات ضد الإنسانية.

1- القتل خارج القانون:

وردت فى أول تقرير للمقرر الخاص لحقوق الإنسان فى السودان، إفادات عن حالات القتل خارج نطاق القضاء، و الإعدام بلا محاكمة، أو أمام محاكم عسكرية ميدانية حاكمت مواطنين مدنيين خلافا للمبادئ القانونية، وما شاب تلك المحاكمات من شبهات، وكان بعض من تمت تصفيتهم جسديا يعملون فى منظمات الإغاثة الدولية.

ويفيد المقرر الخاص فى تقريره، أن آلافا من المدنيين قد قتلوا بواسطة القوات الحكومية بعد تعذيبهم، وأن دوافع مرتكبى تلك الانتهاكات تتمثل فى أن مناطق سكنهم مثلا، أو انتماءاتهم العرقية أو الدينية، كانت سببا كافيا لافتراض أن الضحايا يساندون قوات التمرد.

2– القصف العشوائى للمدنيين و الترحيل القسرى:

تقوم الحكومة السودانية بالقصف العشوائى للمناطق المدنية، وهو قصف يؤدى إلى قتل آلاف المدنيين، وفرارهم من مناطق سكنهم. وأحد الأهداف الرئيسية لهذا القصف العشوائى، هو تطهير مناطق بعينها من سكانها، ومنع هؤلاء السكان من استمرار استقرارهم فى تلك المناطق، لمجرد افتراض أن مناطق سكنهم أو انتماءاتهم العرقية أو الدينية تجعلهم يساندون قوات التمرد. وقد شمل القصف الجوى المستشفيات و المدارس، بالإضافة إلى استعمال الأسلحة المحظورة دوليا، و للمواد الكيماوية الممنوعة دوليا، كما جاء فى تقرير لمنظمة أطباء بلا حدود عام 2000.

ولقد أسفرت أنشطة شركات النفط العالمية فى الجنوب، عن مزيد من المعاناة للمواطنين الجنوبيين الذين تحملوا أصلا وطأة نزاع استمر لأكثر من 16 عاما، وبخاصة فى الجزء الغربى من ولاية أعالى النيل. ولم تعترف شركات النفط بأى مسؤولية عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان، وقد ارتبطت هذه الانتهاكات بالقوات التى استخدمتها شركات النفط العالمية لحماية حقوقها النفطية. وفى إطار دعاوى الحكومة بتوفير الأمن للبترول وللشركات الأجنبية، يعانى المدنيون العاديون أبشع انتهاكات حقوق الإنسان، حيث اعتمدت الحكومة السودانية والقوات المتحالفة معها، سياسة الأرض المحروقة، بمناطق امتداد حط أنابيب البترول، وحول مواقع البترول الهامة. وأوقعت هذه القوات إصابات خطيرة بين المواطنين، ودمرت القرى، و قامت بطرد السكان المحليين، بهدف إنشاء منطقة آمنة غير مأهولة، عن طريق الترحيل القسرى للسكان من قراهم، وأماكن عملهم، و تدمير مساكنهم، فضلا عن انتهاكات أخرى، تشمل القتل، والقصف العشوائى بواسطة الطائرات و المروحيات، والاغتصاب، وحرق المحاصيل، وسرقة الثروة الحيوانية. وقد عمدت الحكومة السودانية إلى منع منظمات حقوق الإنسان والصحافيين الأجانب، وحتى وكالات الإغاثة، من زيارة مناطق إنتاج البترول.

بالإضافة إلى القصف العشوائى الجوى وسياسة الأرض المحروقة قامت الحكومة السودانية بتسليح مجموعات موالية من قبائل النوير لمحاربة مجموعات أخرى من النوير الذين لا يوالون الحكومة فى تلك المناطق.. ونتج عن هذه الممارسات، أن أصبح هناك حوالى 4.5 مليون شخص مهجر داخليا فى السودان كما بلغ عدد اللاجئين السودانيين فى الخارج حتى عام 2000 حوالى نصف مليون شخص. يعيش حوالى 2 مليون مهجر من الجنوب فى مخيمات للنازحين حول الخرطوم. كما يعيش حوالى 5 مليون جنوبى فى السودان ظروف المجاعة وضعف الرعاية الصحية.

3– جرائم ضد الإنسانية:

*** الإبادة والتطهير العرقى والرق:**

شهدت المناطق ذات الأصول غير العربية، وذات الأغلبية غير المسلمة، فى الجنوب والغرب، عمليات تطهير عرقى، وإبادة جماعية للسكان. وقد استخدمت الحكومة السودانية القصف الجوى العشوائى، وإشعال النيران، وإطلاق الرصاص والقنابل بالجملة، فى عمليات القتل، والإبادة الجماعية التى طالت مئات الألوف من البشر. وتم تجريف وتدمير القرى والمنشئات، وسلب الأموال والممتلكات فى تلك المناطق. كما تم إجبار الذين نجوا من الموت حرقا أو بالرصاص، على الرحيل من مناطقهم السكنية وقراهم الزراعية.

ولقد تعرض أبناء جبال النوبة (جنوب كردفان) على وجه الخصوص، لأشد أنواع الاضطهاد، فيما عرف باسم: "التوجه الحضارى"، دفاعا عما يسمى بالعقيدة، والوطن، والذى يعنى إرغام ذوى الانتماءات المختلفة، للانصياع لذلك التوجه، أو مواجهة البطش.

وإلى جانب انتهاج القوات المسلحة، وقوات الدفاع الشعبى، لسياسة القرى المحروقة، بقصف مدن وقرى الجبال، والترحيل القسرى، والقتل الجماعى، والقبض على الرجال والشباب وتعذيبهم بدعوى التمرد، ويتم ترحيل النساء والأطفال، بعد قتل الرجال، وحرق القرى، إلى ما يسمى بـ "قرى السلام ". حيث يتم إجبار غير المسلمين على

الإسلام، ويتم ختان البنات، ويأتى رجال القبائل العربية لأخذ النساء كزوجات، ويصطحبونهن مع عدد من الأطفال للعمل فى المزارع والمنازل.

وظلت منطقة جبال النوبة منطقة مقفولة، محظور على الأجانب والدبلوماسيين والصحفيين الاقتراب منها، أو زيارتها، حظرا باتا. وقد كان تقرير منظمة (African Rights)عام 1995 بعنوان: (النوبة فى السودان و مواجهة الإبادة العرقية Facing Genocide The Nuba of Sudan) من أوائل التقارير، التى لفتت الأنظار لما يحدث فى جبال النوبة.

*** التجويع حتى الموت:**

وقد استخدمت الحكومة السودانية الغذاء كسلاح ضد خصومها، فى أحلك أشهر مجاعة عام 1998. عملت هذه الحكومة على السيطرة على مصادر المياه، و تجويع السكان - الذين أجبرهم القصف الجوى على النزوح - بإعاقة وصول الغذاء إليهم، ومنعت منظمات الغوث الإنسانى، بما فيها الأمم المتحدة، وبرنامج "شريان الحياة " التابع لها، والصليب الأحمر الدولى، من تسيير رحلات الإغاثة إلى الجنوب، عبر أجواء السودان، وساهم هذا المنع فى تفاقم أزمة المجاعة، التى حصدت آلاف الأرواح فى منطقة بحر الغزال.

*** الرق والعبودية:**

ورغم أنه لا توجد تجارة رقيق بالمعنى التقليدى، كما عرفها التاريخ، وكما كان يحدث فى أمريكا مثلا، فإن هذا لا يقلل من شأن الممارسات التى تتم فى إطار حملات الإبادة و التطهير العرقى، والتى تحدث على نطاق واسع فى جبال النوبة على وجه الخصوص، كما يحدث فى مناطق الجنوب..

وقد اعترفت الحكومة السودانية بان هناك حوادث اختطاف للنساء والأطفال فى المناطق العسكرية، والخاطفون فى أغلب الأحوال هم قوات الدفاع الشعبى التى تدعمها الحكومة، ولم تبذل الحكومة أى جهد لملاحقة الخاطفين ومعاقبتهم، كما ورد فى تقرير المقرر الخاص إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى الدورة 51 بتاريخ 30/1/1995. ويؤكد تقرير منظمة العفو الدولية استمرار هذه الممارسات، حيث " اختطف الآلاف من النساء والأطفال، واغتصبت العشرات من النساء عام 1999، كما ظل مصير الآلاف من النساء والأطفال الذين اختطفوا من بحر الغزال فى سنوات سابقة مجهولا ".

4 - أسرى الحرب والتجنيد القسرى:

لم يحدث أن أشارت البيانات العسكرية الحكومية إلى أسر أى عدد من قوات حركة التمرد. ومن غير المعروف، حتى الآن، ما إذا كانت القوات السودانية لا تزال تحتفظ بأى عدد من الأسرى من أبناء الجنوب. وتفيد التقارير أنه يتم إعدام أى أسير، أو مستسلم، أو جريح، يقع فى قبضة القوات الكومية السودانية أثناء المعارك، كما جاء فى تقرير المقرر الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة، فى دورتها الخمسين بتاريخ 1/2/1994.

ويقول تقرير لمنظمة العفو الدولية: لا يوجد أسرى فى أى من هذه الحروب، فالحكومة السودانية لم تحتجز لديها أحدا من مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان، الذين يقعون فى الأسر أثناء المعارك. وتشير الأدلة المتوفرة، إلى أن الأسرى يعدمون خارج نطاق القضاء بصورة روتينية، إما فى ميدان القتال، وإما بعد الاستجواب والتعذيب.

والتجنيد القسرى والخدمة العسكرية الإلزامية، من قبل الحكومة السودانية، يتمان على نطاق واسع. وتجبر الحكومة المجندين من مناطق النزاع على الاشتراك فى العمليات العسكرية ضد أهاليهم وقبائلهم، وتدفع بهم إلى الخطوط الأمامية فى مناطق العمليات. كذلك تقوم معظم فصائل المتمردين فى جنوب السودان بالتجنيد القسرى للأسرى، إلى جانب تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 عاما.

5- التعذيب:

تشير الدلائل والبيانات المتاحة، خلال السنوات العشر الأخيرة، ليس من داخل السودان فحسب، وإنما على مستوى العالم أجمع، تشير إلى تميز نظام حكم الجبهة الإسلامية الحالى، بخلاف كل أنظمة الحكم السودانية السابقة، مدنية كانت أو عسكرية، بممارسة أبشع أصناف التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية للمعتقلين، الذين يصفهم النظام بالمعارضين، بهدف انتزاع اعتراف منهم حول نشاطاتهم، أو حول تحركات الأحزاب والمنظمات التى ينتمون إليها، أو الكشف عن الأشخاص الناشطين وقادتهم، وأماكن تجمعاتهم ومخططاتهم، أو بغرض معاقبة المعتقلين والانتقام منهم للاشتباه بهم، أو لجعلهم عبرة لإخافة الآخرين وإرهابهم.

" ان التعذيب وسوء المعاملة أمران ثابتان وملازمان للاعتقال بواسطة أجهزة الأمن السودانية" (منظمة العفو الدولية، تقرير 1995). و حتى بعد صدور الدستورالجديد عام 1998، وإلغاء حالة الطوارئ، وتفاخر الحكومة

بالعودة إلى الشرعية الدستورية، فلا تزال أجهزة الأمن تمارس التعذيب، بطريقة واسعة، فى معظم حالات الاعتقال، كما ورد فى تقرير المقرر الخاص أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى أبريل 1999. وتقرير المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب لعامى 2001 و 2002 مما يؤكد استمرار العديد من الانتهاكات، وعلى رأسها التعذيب، الذى أصبح موجها ضد طوائف ومجموعات معينة فى المجتمع السودانى، وبشكل خاص ضد طلاب الجامعات المنتمين إلى(تحالف تنظيمات التجمع الوطني الديمقراطى)، حي يشكلون هدفا للتحرش، والتعذيب المنهجى، أثناء الاعتقال، أو لإطلاق الرصاص عليهم أثناء المظاهرات السلمية.

وترصد تقارير SOAT حالات التوقيف والاعتقالات (لفترات أقصر من الأعوام السابقة) وكأنها فترات لتعريض المعتقلون لسوء المعاملة وإذاقتهم سياط التعذيب. ولتعريض الطالبات لمهانات لتحرش والاعتداء الجنسى، بل والاغتصاب. كما رصدت هذه التقارير استمرار الاعتقالات لقيادات أحزاب المعارضة، وكذلك رصدت أشكالا من عنف الدولة المنظم، ضد سكان منطقة دارفور، والتى أدت إلى سقوط عشرات القتلى.

كما رصدت تلك التقارير استمرار تطبيق عقوبة بتر الأطراف، بل إن الأحكام التى كانت قد صدرت على المعتقلين فى سجن كوبر، فى عامى 2000 و 2001 وكانت قد علقت تحت ضغط حملات منظمات حقوق الإنسان، قد أعيدت لاستئناف تنفيذها مع بداية عام 2002.

المراجع

1- تقرير منظمة العفو الدولية 2000

2- تقرير Human Rights Watch 2000

3- التقرير الاستراتيجي السوداني الأول (1999 - 2000)

***مركز الدراسات السودانية**

4- جرائم القانون الدولي في السودان (1989 - 1999)

*** أمين مكي مدني (مخطوطة)**

5- تقرير منظمة العفو (دموع اليتامى) 1995

6- السودان الحكومة العسكرية بعد عام من تسلم مقاليد السلطة ، أزمة دائمة لحقوق الإنسان

***منظمة العفو الدولية 1990**

3- اللجوء.. مخرج إلى المجهول

تميز النصف الثانى من القرن العشرين بنشوب العديد من الصراعات و الحروب المحلية الإقليمية المسلحة، ليس فقط بين الدول و بعضها البعض، بل وبين جماعات عرقية وأخرى داخل الدولة السياسية الواحدة، وأصبحت أخبار الحروب والصراعات والكوارث من عناوين الأخبار الرئيسية، فلا يخلو يوم من خبر عن أعداد القتلى فى هذه الحرب أو تلك، ولا يهدأ صراع حتى ينشب صراع آخر.

إن مناطق لا حصر لها من العالم قد عاشت عصورا سوداء تحت حكم المستعمرين على اختلاف جنسياتهم. ولم تقتصر آثار الاستعمار على نهب ثروات وموارد البلاد الستعمرة وحسب، فقد تركت وراءها حدودا غير طبيعية، فى الدولة الواحدة، تتناقض فى أحيان كثيرة مع التوزيع الثقافى والحضارى لشعوب هذه البلدان، فقسمت الدولة وفصلت، ودعمت الصراعات العرقية والدينية بها. وذلك كله على خلفية من نهب الثروات والتوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية. فاندلعت بعد رحيلها الحروب الأهلية والعرقية والدينية، وتفاقمت الفروق بين الأثرياء والفقراء فى البلاد التى رزحت أيضا تحت أنظمة تميزت بالديكتاتورية، وعدم احترام حقوق الإنسان. وبالتالى أصبحت تلك المناطق متأخرة تنمويا كما أصبحت مناطق نفوذ دائمة للاستعمار، إما بشكله المباشر، وإما بشكله الاقتصادى.وقد استمر الاستعمار الجديد فى النصف الثانى من القرن العشرين يتبع نفس المنهج والاستراتيجية: استراتيجية الإضعاف، والإفقار الدائم، وخلق مناطق نفوذ استراتيجية- لا تهدد- وإنما تخدم المصالح الاستعمارية فى العالم.

وقد أدت هذه السياسة فى العقود الأخيرة إلى تزايد ظاهرة اللاجئين، فقد ترتب على تلك الصراعات والحروب والقمع السياسى، أن ارتفع عدد النازحين أو المهجرين قسرا من مناطقهم، وبلادهم الأصلية، هربا من الانتهاكات البشعة للحقوق التى تمارسها الديكتاتوريات المحلية، أو من الحروب المسلحة، أو من المجاعات. فمنهم من فر هاربا من مناطق الحروب الأهلية بحثا عن مكان آمن، ومنهم نزح هربا من اعتقال أو تعذيب محتمل أو فعلى.

وبينما كان الاهتمام فى الماضى، عند تقييم نتائج الحروب أو الكوارث، ينصب على حصر أعداد القتلى والخسائر والإصابات المادية، بدأ حديثا الاهتمام بالآثار الاجتماعية والنفسية الطويلة المدى، لهذه الممارسات على المجتمع الإنسانى، بعدما تبين أن هذه العواقب أكثر تأثيرا ودمارا، من الخسائر والإصابات المادية المباشرة.

*** من هو اللاجئ ؟**

تُعرِّف معاهدة الأمم المتحدة لعام (1951) المتعلقة باللاجئين، والبروتوكول الخاص بها، اللاجئ بأنه "الشخص الذى توجد مخاوف حقيقية، بشأن كونه قد تعرض للاضطهاد، لأسباب تتعلق بأصوله العرقية، أو عقيدته ، أو جنسيته، أو انتمائه الاجتماعى، أو السياسى، مما دفعه إلى مغادره بلده. وأصبح بسبب ذلك غير قادر على أن يستفيد من الحماية التى يمنحها له بلده الأصلى، أو غير راغب فيها.

ونضيف إلى هذا التعريف، أنه، فى أحيان كثيرة، تكون هناك أسباب أخرى، مباشرة أو غير مباشرة، تحتم على شخص الهجرة، مثل الهروب من مناطق الحرب، والهروب من الخدمة الإجبارية بالجيش (مثل السودان)، والهروب من المجاعات و الفقر الشديد (السودان والقرن الأفريقي).

وتتكفل الدول الموقعة على اتفاقية (1951) المشار إليها، بضمان حقوق اللاجئين إليها، فيما يتعلق بحرية العقيدة، والحرية الشخصية، وحرية الحركة، وحق الإقامة. كما تكفل لهم نفس الحقوق القضائية، ونفس حقوق التملك، ونفس حقوق العمل والتوظيف والاشتغال بالأعمال الحرة، التى تكفلها تلك الدول للأجانب المقيمين فيها، على أن تطبق عليهم نفس قوانين العمل و حقوق العمال، والتأمينات والضمانات الاجتماعية، التى تطبق على مواطنى الدولة نفسها.

وتعتبر المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR الجهة الرئيسية التى تساعد وتحمى اللاجئين فى جميع أنحاء العالم، وذلك بالتعاون مع مؤسسات أخرى مثل(اليونيسف)، بالنسبة للأطفال اللاجئين، وبعض المؤسسات التطوعية، التى تساهم بتوفير المسكن والملابس والغذاء والتعليم وخلافه.

وقد وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين فى عام (1981)، ولا تتولى الحكومة المصرية مهمة تحديد حالة اللجوء (refugee status)، فتلك المهمة تتولاها المفوضية العليا للاجئين، ويوجد لها مكتب فرعى بالقاهرة.

ورغم ذلك التوقيع فإن الحكومة المصرية لم تتخذ غير خطوات قليلة للوفاء بالتزاماتها ومسئولياتها، التى تقررها الاتفاقية بشان حقوق اللاجئين. فمصر وإن كانت تظهر تعاونا فيما يتعلق بمنع ترحيل اللاجئين، والتمكين من مقابلة المحتجزين منهم، وغير ذلك مثل إصدار تصريح إقامة اللاجئين، فإن اللاجئين إلى مصر لا يزال ينظر

إليهم باعتبارهم موجودين بصورة مؤقتة، ولا يسمح لهم بالعمل داخل الأراضى المصرية، وإنما تتوقع من الأمم المتحدة أن تساعد المحتاجين منهم على المعيشة، طوال فترة إقامتهم بمصر.

كان من الضرورى تقديم تلك الخلفية من المعلومات، لكى نضع إطارا حقوقيا للاجئين السياسيين، ولكى ييسر ذلك علينا فهم معنى اللجوء السياسى، والذى سوف نتناول فى هذا الكتاب علاقته باللاجئين السودانيين إلى مصر.

*** حجم المشكلة:**

تذكر إحدى المنظمات الأمريكية العاملة فى مجال حقوق الإنسان (USCR) أنه بنهاية عام 2000، بلغ عدد اللاجئين السودانيين، أو طالبى اللجوء حوالى 465000، منهم حوالى 20 ألف لاجئ فى أوغندا و 70 ألف لاجئ فى كل من أثيوبيا والكونغو وتشاد، و 50 ألف لاجئ فى كينيا و 35 ألف لاجئ فى جمهورية أفريقيا الوسطى و 12 لاجئ فى مصر، و 2000 فى أوروبا. على حين بلغ عدد النازحين أو المهجرين، داخل السودان، حوالى 4 مليون نسمة. وهذا يمثل أكبر عدد من النازحين داخليا فى العالم بأسره. (USCR)

وقد ذكرت المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب (SOAT) فى تقريرها السنوى مارس 2001 أن هناك ما يقرب من 2 مليون سودانى راحوا ضحايا الحرب بشكل مباشر، وأن هناك حوالى 4.5 مليون لاجئ سودانى فى العالم، بالإضافة إلى 500 ألف فى البلدان المجاورة للسودان.

وعن أعداد اللاجئين السودانيين بالقاهرة، يذكر تقرير صادر عن المفوضية العليا للاجئين، أنه" فى 31/12/2000 بلغ عدد اللاجئين السودانيين المسجلين بمكتب القاهرة 2833 لاجئا (1288 من الإناث و 1545 من الذكور). وهؤلاء هم اللاجئون المعترف بهم فى مصر، أو الحاصلين على ما يسمى (Refugee Status).

وفى الواقع، فإن هذا العدد لا يمثل سوى قمة جبل الثلج، حيث يوجد حوالى (10000) شخص سودانى، من طالبى اللجوء Asylum Seekers فى انتظار فحص حالاتهم، بالإضافة إلى الحالات المرفوضة Rejected Cases التى بلغت حوالى (15000) عبر السنوات الثلاثة الماضية، والذين لم يغادروا مصر، ويقيمون فيها بشكل غير شرعى.

ويذكر هذا التقرير أيضا، أن عدد طالبى اللجوء من السودانيين، الذين يصلون إلى القاهرة قد ارتفع بشدة، اعتبارا من صيف عام 1998، ليصل إلى ما بين 200 و 500 حالة أسبوعيا. ولم ينخفض هدا المعدل، منذ دلك الحين، نتيجة تدهور الأوضاع فى السودان. فاستمرار الحرب فى الجنوب كان قد أدى إلى نزوح أعداد كبيرة منهم إلى الخرطوم، إلا أن تدهور أوضاع النازحين فى معسكرات النازحين بالخرطوم، وإغلاق كنائسهم ومدارسهم عام 1998، أديا إلى زيادة المخاوف لديهم من إحكام سيطرة رجال الأمن وبطشهم. كما أن فرض التجنيد الإجبارى عليهم، بالإضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية، مع رخص وتوفر وسائل المواصلات إلى حلفا، والسهولة التى يمكن بها استخراج جواز السفر، وتأشيرة الدخول إلى مصر، كل هدا أدى إلى زيادة الأعداد القادمة إلى مصر.

*** القرار الصعب:**

اتخاذ القرار بالنزوح من وطن ما قد يبدو فعلا اختياريا، لكنه فى حقيقة الأمر نادرا ما يكون كذلك، فالنزوح لا يتضمن تغيير مكان العيش فحسب، بل يعنى فى أغلب الأحيان الانفصال عن كل تراث للإنسان النازح وذكرياته وممتلكاته بما تحمله من قيمة عاطفية أو اجتماعية أو ثقافية. لذلك لا يمكن أن يكون النزوح اختيارا، إنما يرغم المرء عليه إرغاما.

ولذلك يسيطر على اللاجئين شعور طاغ بالفقد العميق، والخسارة المؤلمة. فقدان ما هو ظاهر وواضح مثل الممتلكات: المنزل، العمل، المكانة، الأصدقاء، العائلة ، ونمط الحياة. وفقدان ما هو أعمق وأخفى، مثل: الثقة بالنفس وبالآخرين. وفقدان الهوية واحترام الذات.

كى يصبح المرء لاجئا إذن، هذا يعنى أنه قد مر بعدة مراحل فى حياته، شديدة الصعوبة، كل مرحلة منها كفيلة بأن تحدث، على المستوى النفسى، أزمة، وقدرا كبيرا من المعاناة. فهناك أولا فترة التهديد والخوف، أو الاضطهاد والعنف، التى تعرض لها النازح فى بلده، والتى دفعته إلى اتخاذ قرار الهرب. ثم هناك ثانيا مرحلة إعداد و تنفيذ عملية الهروب نفسها، وما يكتنفها من مشاق ومخاطر ومخاوف الفشل. وحتى بعد نجاحه، ووصوله إلى البلد التى هرب إليها، سيجد، وهو فى حال من الإرهاق الشديد، والعوز، والغربة، أن عليه أن يخوض مرحلة طلب اللجوء والحماية، من السلطات المختصة للاعتراف به كلاجئ.

والمشقة التى يلاقيها طالب اللجوء، ليصبح لاجئا معترفا به، هى عملية تعذيبية فى حد ذاتها، فهناك الاستمارات المعقدة التى يجب أن يملأها، والمواعيد التى يجب أن ينتظرها، والمقابلات والمفاوضات مع الجهات الرسمية المخولة للنظر فى طلبه. إذ يجب عليه أن يقنع موظفى الهجرة المتشككين، أن لديه مخاوف وتهديدات حقيقية لا شك فيها، من تعرضه للاضطهاد فى بلده، والتى تمنعه من العودة إليها، كما يجب عليه أن يعيد تذكر وقص

تجاربه المؤلمة، وأن يثبت أقواله بالأدلة والوثائق، والتى نادرا ما تتوفر لديه، نظرا لظروف هروبه المتعجل، والعشوائى أحيانا.

من المنطقى إذن، أن نفترض أن الإنسان فى أثناء تحوله من مواطن إلى لاجئ، يكون قد مر بمراحل وأحداث حياتية شديدة الصعوبة، كل منها كفيل بأن يتسبب فى أزمات عميقة، ومعاناة ضخمة، على المستويين النفسى والاجتماعى، وقد يمتد تأثير بعضها على مدى حياة الإنسان كلها.

ولكى نصل إلى فهم أعمق لهذه التأثيرات، سنحاول مصاحبة اللاجئ السودانى فى رحلته، عبر الأحداث والخبرات التى مر بها، قبل اتخاذ قرار الهروب، بداية من الأحداث التى لم تترك له بديلا سوى اللجوء، مرورا بما يعيشه من واقع سياسى واجتماعى، بصفته لاجئا، وانتهاء بالإمكانيات والبدائل التى يحملها المستقبل.

السودانيون المترددون على مركز النديم ما بين 1993و 2002

السنة	ذكور	إناث	أطفال	إجمالي
1993	4	3	0	7
1994	3	0	0	3
1995	11	1	0	12
1996	18	2	0	20
1997	29	6	0	35
1998	41	5	10	56
1999	54	19	0	73
2000	368	76	11	455
2001	400	79	8	487
2002	145	30	1	176
إجمالي	1073	221	30	1324

هوامش:

* بلغ إجمالى عدد المترددين على مركز النديم منذ إنشائه عام 1993 وحتى نهاية عام 2002 (1324) رجلا وامرأة، وطفلا.

* فى البداية، كان عدد السودانيين الذين ترددوا على المركز قليلا للغاية، وكان معظمهم من السياسيين المخضرمين، أو من قدامى النقابيين، الذين كان لهم سجل حافل وطويل من النضال والكفاح السياسى.وكان معظمهم قد تعرض للاعتقال من قبل حكومات السودان المتعاقبة، إلا أن صلابتهم الشخصية، إضافة إلى وعيهم السياسى بدورهم، وبالمخاطر التى تكتنف عملهم، ساعدهم على تحمل محن الاعتقالات السابقة. أما التعذيب الذى تعرضوا له تحت حكم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فقد كان مفرطا فى بشاعته وقسوته وجبروته، لدرجة تتجاوز كل قدرة على التحمل، فقد اختصت الحكومة السودانية المعارضين من السياسيين والنقابيين وذوى الرأى، بأنماط بشعة من التعذيب الجسدى والنفسى، مستهدفة بذلك سحق الذات، وتدمير شخصية هؤلاء الضحايا. وقد ظل استهداف المعارضين السياسيين بأقسى أنماط التعذيب دأبا وسياسة للحكومة السودانية. كما شهدناه فى الحالات التى وردت إلينا. ولم يقتصر التعذيب على هؤلاءفقط، بل شمل أيضا كل فصائل الشعب السوداني.

ولقد تزايدت أعداد المترددين على مركز النديم تدريجيا عبر السنين، كما هو موضح بالجدول السابق، إلا أنه ابتداء من عام 1999، أصبحت هذه الزيادة كبيرة بدرجة ملحوظة ويرجع ذلك لعدة أسباب:

* ارتفاع عدد السودانيين اللاجئين إلى مصر بصورة عامة. فمع اشتعال الحرب الأهلية فى الجنوب، وامتدادها إلى مناطق أخرى فى شرق البلاد وغربها، إلى جانب احتدام الصراع، للسيطرة على مناطق البترول فى ولاية

أعالى النيل، تفشى العنف بصورة مروعة فى السودان، وأصبح القصف العشوائى للمدنيين وحرق القرى والتهجير الإجبارى، من المماسات الشائعة لدى الحكومة السودانية، مما دفع بجموع كبيرة من المواطنين للنزوح ومغادرة السودان.

* من ناحية أخرى، أدى انهيار الأوضاع الاقتصادية فى السودان، وسوء الأحوال المعيشية الأمنية، وشيوع التذمر وعدم الرضا بين السكان، إلى لجوء الحكومة لمزيد من الممارسات القمعية، لإحكام قبضتها المهتزة على المواطنين، ومنْح رجال الأمن مزيدا من الصلاحيات، مما أدى، كما هو معروف، إلى مزيد من سوء استعمال السلطة، وإلى تفشى التجاوزات، والمزيد من انفلات العنف، وليؤدى العنف بدوره إلى مزيد من العنف.

وكذلك، فإنه اعتبارا من نهاية عام 1999 أصبح للنديم وضع استشارى لدى المفوضية العليا لشئون اللاجئين للأمم المتحدة، حيث يتم تحويل بعض حالات طالبى اللجوء إلى المركز لفحصهم، وكتابة تقرير نفسى عنهم. وقد بلغت نسبة المحولين من المفوضية حوالى من 15 إلى 20% سنويا، من إجمالى عدد الحالات، مما ساهم فى تعريف عدد أكبر من السودانيين بالمركز، وبالخدمة التى يؤديها، وبالتالى فى زيادة عدد المترددين.

*حتى عام 1988 كانت الأغلبية من السودانيين المترددين على مركز النديم من سكان المناطق الشمالية والوسطى من السودان (الجزيرة،الخرطوم،أم درمان) وكما ذكرنا كان معظمهم من النشطين سياسيا. إلا انه اعتبارا من عام 1999، ومع اشتعال الحروب الأهلية، وتفشى سياسات الأراضى المحروقة، والإخلاء القسرى، والقصف العشوائى للمدنيين، تزايدت بشكل ملحوظ أعداد القادمين إلى مركز النديم من مناطق أخرى فى السودان، خاصة من مناطق الجنوب (المحافظات الاستوائية وأعالى النيل على سبيل المثال) ومن منطقة جبال النوبة (جنوب كردفان).

وقد تواترت على ألسنة كثير من اللاجئين السودانيين القادمين إلينا عشرات القصص المتقاربة فى عمومها، والتى تضمنت وصفا حقيقيا، وتصويرا حيا لكافة أشكال جرائم الحرب، التى ترتكبها القوات الحكومية، وقوات الدفاع الشعبى الموالى لها. وعادة ما تبدأ القصة بالهجوم المفاجئ من قبل هذه القوات، وذلك بالقصف العشوائى للقرية دون سابق إنذار، وفى حالة الذعر والارتباك الذى يسببه هذا القصف، يقتحم الجنود القرية، ويطلقون النار على كل من يتحرك فيها، كبيرا كان أم صغيرا، ثم يشعلون الحرائق فى البيوت على من فيها أيضا، ويطلقون النار على الفارين. وكثيرا ما ذكر الناجون كيف شهدوا مقتل واحد أو أكثر من أفراد أسرهم أمام أعينهم، أو كيف تشتت الأسرة، ولم يعد أحدهم يعرف هل بقى منهم أحد حيا، ولا أين ذهبوا. كأن ما تهدف إليه سياسة الحكومة هو الإجلاء والإبادة، وليس فقط طرد المتمردين. وفى النهاية تقبض القوات على الناجين من الرجال والنساء والأطفال، وتسوقهم إلى معسكرات الجيش، حيث يعذبون تعذيبا شديدا لبضعة أيام أو أسابيع، ثم يسخرون للعمل الشاق فى المعسكرات، لتكسير الحطب، وجلب الماء وخلافه، وكثيرا ما كانت النساء تغتصب من قبل الجنود، فى فوضى هذا العنف، ويؤخذ بعضهن كإماء وسبايا.

4- خبرات الماضى

فى الفصول السابقة، أشرنا إلى أن اللجوء هو فعل قسرى، يضطر إليه الإنسان، حين تستحيل عليه أو عليها التعايش بأمان، مع الظروف السياسية السائدة. والعامل القسرى، فى حالة اللجوء، يتضمن عادة التعرض لأنواع من العنف أو الإرهاب أو الترهيب، التى تتخذ أشكالا متعددة، عبر طيف واسع من الممارسات، التى تجتمع كلها لانتهاك حقوق الإنسان، فى العيش الآمن المستقر، وفى أحيان كثيرة تنتهك الحق فى الحياة ذاته.

ومعظم اللاجئين كانوا ضحايا عنف بشكل من الأشكال، إما من عنف وقع عليهم مباشرة، وإما عنف كانوا مهددين به، أو شاهدين عليه. وهم قد أجبروا فى العادة، على كبت انفعالاتهم العاطفية القوية، من حزن أو غضب، تجاه هذا العنف. فالتعبير عن المشاعر قد يمثل تهديدا لحياة الإنسان، وحياة من يحب، ومن ثم يصبح القمع الكامل، لكل المشاعر السلبية، شرطا ضروريا للبقاء على قيد الحياة. ومن ألوان هذا العنف:

(1) عنف الدولة المنظم:

التعذيب حسب التعريف الحقوقى له يحدث فى السجون، و فى أقسام الشرطة، أو فى أماكن أخرى مغلقة. والعنف المنظم عادة ما يوصف بأنه التعذيب فى الشوارع، وداخل المجتمعات، وهو لا يحدث فقط أثناء الحروب والصراعات المسلحة، بل إنه سمة مميزة لكل أنظمة الحكم الديكتاتورية، وخصوصا فى أفريقيا، وأمريكا اللاتينية. ويعد التعذيب من الأساليب الأساسية التى تستخدمها هذه الأنظمة فى قمع وإحكام السيطرة على مجتمعاتها، وهو ما عرف بسياسات "التخويف والترهيب"، أو بـ: "إرهاب الدولة أو النظام" .

ويتضمن العنف المنظم كل الممارسات البشعة، من قتل واغتصاب وتشويه. وعادة ما يصاحب هذا العنف عمليات الاجتياح العسكرى، أو عمليات الإزاحة والتهجير. ويطال عنف الدولة المنظم كل أفراد المجتمع، بدون تمييز، حتى الأطفال والمرضى والمعاقين وكبار السن، وبقية الفئات الضعيفة فى المجتمع. فالمستهدف هو المجتمع بكامله، كوحدة واحدة، وليس كمجموعة أفراد أو فصيل معين منه، حيث ينظر هنا إلى الجموع على أنها "العدو أو "العدو المحتمل". كذلك يتضمن العنف المنظم، بالإضافة إلى العنف المادى، إرهابا نفسيا يطال المجتمع بكامله، مما يكون له بالغ الأثر على ديناميكيات هذا المجتمع النفسية وآلياته الدفاعية. فالخوف، وعدم الأمان، وتوقع الكارثة فى أى وقت، تصبح هى القاعدة العامة التى تحكم سلوكيات الأفراد جميعا. ويستشعر الجميع أن قوة الطاغية وجبروته موجودة فى كل مكان، وكل وقت، وأنه لا يوجد أمل فى النجاة منها، وعليه يصبح الصمت افضل، وعدم المحاولة أصلح، ولا مناص من الانصياع.

(2) الإزاحة والتهجير والإبادة العرقية:

تجربة الإزاحة والتهجير، هى أيضا من الخبرات الشائعة التى يتعرض لها اللاجئون السودانيون والأفارقة، حيث اعتادت السلطات إخلاء مناطق بأكملها، وطرد سكانها الأصليين إلى مناطق أخرى، تختلف فى كثير من الأحيان، فى طبيعتها الجيوجغرافية، وذلك لأسباب أمنية وعسكرية، وأحيانا لدواع اقتصادية.

وتشكل الدواعى الاقتصادية واحدة من الاستراتيجيات المهمة لدى الديكتاتوريات، من أجل الحفاظ على حالة الإفقار الدائم، لمناطق الأقليات العرقية، وإجهاض أى محاولات تنموية من شأنها ان تدعم وجود هذه الأقليات.

وتعتبر الإزاحة والتهجير من الصدمات النفسية الكبرى، لما لها من تأثير واسع المدى على الحالة النفسية والاجتماعية للضحية، فالناس يرتبطون عمليا ونفسيا بالمكان والأرض والمناخ والجيران، ويعطيهم هذا الارتباط نوعا من الأمان والألفة فى الحياة. كما ان معظم النشاطات الاقتصادية فى هذه المناطق مرتبطة بهذه العوامل. وبالتالى، لا تتضمن عملية التهجير فقط القهر والإرغام، إنما تتضمن أيضا حالة من الفقدان الشامل لكل ما هو عزيز وخاص، إضافة إلى فقدان لذلك الإحساس بالألفة والأمان.

(3) الأسر والعبودية:

خبرة الوقوع فى الأسر والعبودية من الخبرات الشائعة لدى اللاجئين السودانيين والأفارقة عموما، حيث يقع ضحايا الحرب فى الأسر والعبودية، خاصة فى المناطق الجنوبية، وجبال النوبة، والمناطق الشرقية (البيجا)، وحيث يتم التعامل مع الأسرى على أنهم غنائم حرب، فيوضعون فى معسكرات عمل شبيهة بمعسكرات النازى، من حيث قسوة الانتهاكات التى تمارس فيها. وتتحول النساء فى هذه المعسكرات إلى جوار بالمعنى الحرفى للكلمة، حيث يتم اغتصابهن علانية، وقتلهن أو تشويههن فى حالة عدم الرضا والتعاون.

وهذه الخبرة تضع الضحية تحت التحكم الكامل للجلاد لمدة طويلة، حيث يمارس الأخير السيطرة الكاملة على وجدان وجسد الضحية، كما يمارس عليها كل أنواع القهر والسلب والسخرية، وذلك ما يولد لدى الضحية حالة

من الخوف الدائم طوال وجودها فى مثل هذه المعسكرات. فالضحية، رجلا كان أو امرأة، مراقبة فى أدق تفاصيل الحياة، وكل تهديد للآخرين هو بمثابة تهديد غير مباشر لها، ومن ثم تحاول الضحية، طوال الوقت، أن تبذل أقصى الجهد لنفى كل صور وجودها الخاصة لصالح الجلاد.

(4) الحروب الأهلية:

أمام هذا القهر، وما ينتج عنه من أحوال التوتر الشديد والمزمن فى المجتمع، تبرز اتجاهات رجعية، تكون بمثابة رد فعل نفسى اجتماعى، ووسيلة دفاع نفسية ضد الخوف. فمن الحقائق المعروفة فى علم النفس الاجتماعى أن الجماعات، مثلها مثل الأفراد، تتصرف بطريقة (نكوصية)، إذا ما ووجهت بتهديد يستنزف عمليات التأقلم المعتادة واليومية، ليشكل خطرا يتجاوز إمكانيات الإنسان على الفهم أو التعامل. وأحد أشكال هذا السلوك النكوصى هو الردة إلى مراحل تاريخية سابقة، وأكثر بدائية، تتضمن إحياء السلوك القبلى أو العرقى أو العقائدى المتطرف، والميل إلى جعل الآخر كبش فداء، وتحميله مسئولية كل مشكلات المجتمع. ويصبح "الآخر"، بغض النظر عن معطيات اختلافه هو "الشيطان" بعينه، ويصبح الخلاص منه هو الحل لمشاكل "الجميع". وقد يكون هذا "الآخر " هو جماعة عرقية معينة، أو جماعة ذات ديانة مختلفة، فتمارس الجماعة ضدها أسوأ صور العنف والاضطهاد، وهو ما يحدث فى حالات الحروب الأهلية. وفى أحيان أخرى تكون المرأة هى كبش الفداء. تصبح هى ذلك الآخر الذى يجب قمعه.

وعندما لا يكون هناك "آخر" موضوعى، أو عندما يستهلك هذا الآخر، أو لا يكون كافيا لتجنب المخاطر، تصبح الذات هى "الآخر"، بحيث تدرك الجماعة ذاتها على أنها هى ذاتها المذنبة، ويصبح الخلاص من هذه الذات وتحطيمها ونفيها، هو الطريق الوحيد لاستمرار الوجود، وتأخذ هذه الأخيرة صورا عديدة منها: الطاعة العمياء للسلطة، والتوحد مع هذه السلطة.

ولا غرابة إذن فى أن نلحظ أن كثيرين من اللاجئين يتملكهم الشك، أو عدم الثقة بالآخرين، أو يميلون إلى العزلة، أو يعزفون عن أى نشاط أو اختلاط اجتماعى حقيقى مع الآخر.

(5) التعذيب:

خبرة التعذيب شديدة الخصوصية، لأنها واسعة الانتشار فى السودان، وارتبطت ممارستها بجميع أشكال العنف الأخرى (وبالذات عنف الدولة)، كما أنها محور عمل مركز النديم، الذى يعالج أساسا ضحايا التعذيب. ولهذه الاسباب سنتناول هذه الخبرة بالتفصيل فى الفصول التالية.

أشكال العنف بين السودانيين المترددين على مركز النديم

ما بين 1993 – 2002

السنة	نوع العنف			إجمالي
	تعذيب	اضطهاد دولة	أخرى	
1993	4	0	3	7
1994	3	0	0	3
1995	11	1	0	12
1996	17	3	0	20
1997	25	6	4	35
1998	40	11	5	56
1999	50	12	11	73
2000	312	64	79	455
2001	377	58	52	487
2002	154	7	15	176
إجمالي	993	162	169	1324

هوامش:

يمثل ضحايا التعذيب الغالبية العظمى من المترددين على مركز النديم (71.5 %) من الحالات. وكلها تعرضت لتعذيب بدنى شديد، بالإضافة إلى التعذيب النفسى. أما الحالات التى تعرضت للاضطهاد، من قبل مؤسسات وأجهزة الدولة، فتمثل حوالى (12%). والمقصود بالاضطهاد هو التعسف الذى يمارس ضد الأفراد، بسبب مواقفهم المعارضة لسياسات الدولة، ويشمل الفصل التعسفى من العمل، والحرمان من استكمال التعليم، والمصادرة، والاستيلاء على الأموال والممتلكات، والمراقبة، والتحرش، والتهديد بالإيذاء، أو الإجبار على أداء الخدمة العسكرية.

وحوالى 12.5% من المترددين على المركز، لم يكونوا هم أنفسهم ضحايا للاضطهاد أو التعذيب. وإنما قدموا بصحبة أسرهم كزوجات أو أطفال لبعض ضحايا التعذيب. كما كان بعض هذه الحالات يعانى من إصابات عضوية، وليس نفسية. وكان آخرون بحاجة لعون اجتماعى فى المقام الأول.

5- التعذيب فى السودان

"ولكنها هى بالضبط مأساتنا فى السودان. أن يكون أمسنا دائما خير من يومنا، وأن يكون الديكتاتور السابق أحسن حالا من اللاحق. أن تنعقد مقارناتنا وتنحصر خياراتنا بين السيء والأسوأ، فى طوال تاريخنا الوطنى المعاصر. أثناء معتقلات نميرى كان المعتقلين ممن عاصروا عهد الفريق عبود *(1958 – 1964)* يتذكرون عبود، ويترحمون على معتقلاته قياسا بما كنا فيه ، ونحن بدورنا كنا نعتقد أننا نعاصر أسوأ عهد مر ويمر على السودان مطلقا ، ولم يكن ليخطر على بالنا أن هنالك عهد سيكون الأسوأ، والأكثر فجورا."

محمد سيد احمد عتيق

من كتاب

" تجربة صحفى فى بيوت الأشباح "

يعد التعذيب أفظع أشكال العنف التى عرفتها الإنسانية. ففى أغلب بلدان العالم، منذ العصور الوسطى، وحتى منتصف القرن الثامن عشر، كان استخدام التعذيب يعد إجراءا عاديا. فقد كان التعذيب فى الماضى يستخدم بالأساس لانتزاع الاعترافات من المتهمين، كما كان يستخدمه القضاة كأحد عناصر العقاب لمرتكبى الجرائم غير العادية. لكنه لم يكن يتم بأى حال من الأحوال بشكل سرى مثلما يحدث الآن. واليوم، مازال التعذيب يستخدم بواسطة الحكومات القمعية، لكنه صار يتم بشكل سرى.

فى هذا السابق كانت النظم القمعية تستخدم التعذيب كوسيلة لانتزاع المعلومات من الضحية، التى غالبا ما تكون عنصرا نشطا فى محاربة القمع. لكن العقود الأخيرة قد شهدت استخدام التعذيب كأداة لتحطيم المواطنين الأفراد، كجزء من عملية تخويف وإرهاب مختلف قطاعات المجتمع، ومن ثم نشر الرعب فى المجتمع كله، ودفعه للخضوع والإذعان.

وليس من الصعب على سلطات القمع، أن تتوصل إلى المعلومات التى تحاول انتزاعها من ضحاياها تحت التعذيب، (فهى قادرة على أن تعرفها بطرق أخرى). كما أن التعذيب لا يتوقف حتى فى حالة انتزاع الاعترافات. إنه يتوقف فقط حين تصبح ضحية التعذيب مثل الميت الحى. حينئذ فقط يكون التعذيب قد بلغ هدفه.

لقد تعلم القائمون على التعذيب أن بإمكانهم تحطيم العقل دون قتل الجسد. فالتعذيب يهدف إلى تدمير شخصية الضحية، بحيث تصبح غير قادرة على ممارسة حياتها، سواء على المستوى الشخصى أو على المستوى العام، ومن ثم يصاب الإنسان بحالة من التصدع الكامل، نفسيا واجتماعيا، ويصبح التعايش، مجرد التعايش، مع الواقع، أمرا بالغ الصعوبة، إن لم يكن فى بعض الأحوال مستحيلا.

كثير من طرق ووسائل التعذيب التى تستخدم اليوم كانت معروفة فى عصور سابقة. وهناك أدوات ووسائل جديدة يتم إدخالها، وأجهزة حديثة يتم إعادة استعمالها، بطريقة بعيدة تماما عن الغرض الذى صممت من أجله، وعقاقير جديدة يمكن أن تستخدم فى التعذيب.

رغم بشاعة هذه الجريمة لا نجد سوى ندرة من الأعمال الأدبية والعلمية هى التى تبحث فى هذه الظاهرة، وتتعرض لها بالفضح والتعرية. وكذلك لا نجد سوى ندرة من المشروعات الإنسانية والمنظمات الحقوقية التى تعمل على مساندة ضحايا التعذيب، ومقاومة هذا الشكل من أشكال العنف. وقد يكون ذلك لأن التعذيب من الموضوعات التى يصعب الحديث عنها، سواء من قبل الضحايا أنفسهم، أو من العاملين فى مجال التأهيل النفسى لهم. فخبرة التعذيب فى ذاتها خبرة فريدة من نوعها، وتقع خارج نطاق الخبرات الإنسانية "المعتادة" التى يمر بها الإنسان فى حياته، بما فى ذلك الخبرات المأساوية مثل المرض والكوارث الطبيعية، فلا يشبهها فى قسوتها، أو حجم التدمير النفسى الناتج عنها، أية خبرة أخرى عرفها التاريخ الإنسانى.

لقد شهدت المجتمعات الإنسانية، منذ فجر التاريخ، أشكالا متعددة من العنف، وكانت نزعات التمييز والميول العنصرية هى المغذى الدائم للعنف، فى مجتمعات غابت عنها مفاهيم احترام حقوق الإنسان الفرد، أو المجموعات الأضعف فى المنظومة الاجتماعية. فبدعوى المحافظة على حقوق المجموع يتم التضحية بحقوق

الأفراد والمجموعات المستضعفة، وكأن هذا المجموع يتشكل من كائنات أخرى غير هؤلاء الأفراد أو تلك المجموعات.

وكما عرفت الإنسانية العديد من أشكال العنف، عرفت كذلك التعذيب مع نشوء السلطة السياسية والاجتماعية كأداة للقمع والتحكم، من أجل الحفاظ على مصالح تلك السلطة، وضمان استمرار سيطرتها وسطوتها.

ورغم أن تاريخ التعذيب فى السودان يرجع إلى عهود قديمة، إلا أن الفترة الأخيرة، وبالتحديد منذ استيلاء النخبة الدينية على السلطة، فى انقلاب يونيو 1989، شهدت توسعا بالغا فى استخدام التعذيب، كأداة للتحكم والسيطرة. كما شهدت توسعا موازيا فى حجم تأثيراته الاجتماعية والنفسية، حتى بات ظاهرة لا يمكن إغفالها، مما جعل المواطن السودانى البسيط يعيش حالة من القلق والترقب، قد تصل إلى حد الرعب، خوفا من أن تنال منه همجية السلطة الحاكمة، فى أى لحظة. وقد زادت من قسوة الأمر وتعقيده الطبيعة الدينية للسلطة.

المجتمع من وجهة نظر الجبهة الإسلامية ينقسم إلى معسكرين: معسكر المؤمنين الأبرار أصحاب الأيدى المتوضئة، ومعسكر آخر يضم كل ما عدا ذلك من أصحاب الآراء المختلفة والمتعارضة مع فكر السلطة، حتى ولو كانت هذه الآراء صادرة من نفس النبع الأيديولوجى (الإسلام).

بالتالى، فإن المواطن كثيرا ما يجد نفسه بين "اختيارين"، كلاهما مر، وكلاهما مفروض عليه، وكلاهما أشق على النفس من الآخر: إما أن يقاوم ومن ثم يصبح ضحية محتملة لأبشع ما عرف الإنسان من أنواع القهر وهو التعذيب، وإما أن ينضم إلى قطيع السلطة القمعية.

ورغم تميز الشعب السودانى، عبر تاريخه الطويل، بالرحابة فى استيعابه واحتضانه لوجهات النظر، وللانتماءات الدينية والعرقية المختلفة، فى إطار من التسامح والقبول بالآخر، ومن الآخر، باعتباره أخا، ورفيق وطن واحد، إلا أن الجبهة الحاكمة قد نجحت فى أن تشعل نيران التفرقة والتعصب والشك بين المواطنين، من خلال تكفير الآخر وتجهيله، وإطلاق العنان لقوى الشر، والهمجية فى الانتقام، والتنكيل بكل من هو مختلف، أو حتى يشتبه فى أنه مختلف، والتسابق، وحتى التفاخر، بابتكار واستحضار طرق التعذيب، ووسائل التعذيب والهتك، تحت دعاوى ديماجوجية، بأن ما يقومون به هو من قبيل الحرب المقدسة، أو الجهاد فى سبيل الله.

*** أشكال التعذيب:**

سوف نعرض هنا لأهم أساليب التعذيب وأكثرها شيوعا فى السودان، كما تم رصدها من واقع أقوال وشهادات ضحايا التعذيب السودانيين، وذلك قبل أن نتناول المنهج الذى تستند إليه هذه الجريمة، وما يترتب عليها من آثار نفسية، قد تتوارى فى بعض الأحيان، لكنها تظل دائما موجودة تحت السطح، متحفزة للظهور، والتعبير عن نفسها:

الضرب:

الضرب هو أول ما يستقبل به رجال الأمن ضحيتهم، سواء أثناء عملية الاعتقال، أو حين الوصول إلى مكاتب الأمن، أو أماكن الاحتجاز، أو بيوت الأشباح*، أو السجن. ضرب فى كل مكان بالجسم. فيما يسمى بحفل الاستقبال. وفى كل هذه الأماكن حفلات استقبال. ويهدف هذا الأسلوب إلى تحضير الضحية لموقعها الجديد وتوضيح الرسالة المطلوبة منذ اللحظة الأولى، وهى كسر الكرامة والحط من شأن المجنى عليه، وتحقيره أمام الجناة، وأمام أسرته وجيرانه، وأمام المحتجزين معه فى نفس مكان الاحتجاز. ويكون الضرب بالكفوف والأرجل " الشلاليت"، والسياط، والعصي، والخراطيم المقواة بالأسلاك المعدنية والأسياخ الحادة، وبكعوب البنادق. وفى بعض الحالات، يصاحب الضرب بالوقوف والقفز فوق صدر الضحية. ويتم التركيز فى الضرب على الرأس، والرقبة، والأعضاء التناسلية. وينتج عنه كدمات وجروح وكسور، وقد تسبب إصابة الرأس نزيفا بالمخ يؤدى لوفاة الضحية، كما يؤدى الضرب على الأذن إلى ثقب الطبلة. كذلك فإن الضرب على الخصيتين قد تؤدى لرد فعل انعكاسى على القلب يؤدى إلى الوفاة. وقد تعرض للضرب كل الضحايا الذين ترددوا فيما بعد على مركز النديم.

الإهانات:

---

* تعود التسمية الشهيرة "بيوت الأشباح" الرائجة فى السودان ، والمعروفة بـ Ghost House ، إلى الاعتقالات التى جرت خلال العام 1990 حيث كانت الاعتقالات الأولى خلال عام 1989 ومنذ 30 /6 تتم فى السجون العادية، وعندما تحولت إلى سجون سرية خاصة بعد شهور قليلة من الانقلاب ، كان أفراد الأمن المسؤولين عن التعذيب والحراسة يضعون أقنعة سوداء على رؤوسهم بحيث تغطى كل الوجه والرأس إلا العينين وعليه اصبح كل معتقل يتم إطلاق صراحة يحكى للناس انه كان فى بيت للأشباح حتى راج المصطلح وترسخ فى وجدان شعب السودان. (محمد سيد احمد عتيق، من كتاب تجربة صحفى فى بيوت الأشباح)

وتتضمن الاعتداء اللفظى على الضحية، والسخرية منه ومن جسده، وإجباره على الإتيان بحركات مهينة، كتقليد حركات القرد، أو صوت الكلب، أو الحمار، إضافة إلى السب، بسباب يمس كرامة الشخص، وكرامة والديه وأسرته. وقد تعرضت لهذه الإهانات كل الحالات.

الحجز:

ويتم فى غرف شديدة الضيق، بدون إنارة، ومتسخة، أو فى دورات مياه شديدة الاتساخ، مما قد يصيب الضحية بالأزمات الربوية، والأمراض الجلدية. وقد تعرض لذلك معظم الضحايا. كذلك قد يتم حجز المعتقلين فى غرف معدنية، أو صهاريج، أو كبائن عربات الجيش، ضمن أعداد كبيرة من المحتجزين الآخرين.

وفى حالة الحبس الانفرادى، يكون الحجز فى مكان ضيق جدا، يشبه التابوت، بحيث لا تستطيع الضحية فرد قامتها بالكامل، أو الإتيان بحركة كاملة. وقد وصف الضحايا، فى بعض الحالات، عمليات للحجز طوال الليل فى دولاب حديدى ضيق. ويتضمن الحبس الانفرادى كذلك العزلة الاجتماعية الشاملة، فلا تستطيع الضحية التحدث مع الآخرين، أو التعرف على ما يدور حولها.

الحرمان:

بالحرمان من الطعام والشراب، والدواء، وقضاء الحاجة، والاغتسال، بالإضافة إلى الحرمان من النوم والحركة، والحرمان الحسِّى من أى مؤثرات حسية، صوتية أو بصرية. والهدف من هذا الحرمان هو خلق حالة مستحيلة بيولوجية ونفسية لدى الضحية، يترتب عليها قلق بالغ، ينتهى عادة بتحطم نفسى، واستسلام للإرادة.

وأكثر وسائل الحرمان المستخدمة فى السودان، تغمية العينين. وقد طبقت هذه الوسيلة على كل الحالات تقريبا. والشائع أن الهدف منها هو تأمين الجلاد، وعدم تعرف الضحية عليه. والحقيقة أنها فى ذاتها من أبشع وسائل التعذيب، لأن فيها تفاعلا مع شخص أخر، غير مرئى للضحية، ولا يمكن إدراك ملامحه. وهى حالة شديدة من حالات العبثية، لأنه تفاعل يفتقد المقومات البديهية المعتادة، وهو أن يكون التفاعل متبادلا.

كذلك تشعر الضحية بأنها فى حالة من الخطر الدائم، فالضحية لا تعرف الأشخاص المحيطين بها، ولا من أين ستأتى الضربات، ولا تستطيع أن تتوقع ما يلى من أحداث، أو ما يعد فى الخطوة التالية.

وقد تعد غرف خاصة تسمى بـ: الغرف الوردية، وتكون معزولة بصورة مطلقة، بحيث لا يمكن سماع أية أصوات من خارجها، وتكون مظلمة تماما بحيث لا يستطيع المرء رؤية أصابع يديه. ويطلب من الضحية ألا تتحرك على الإطلاق، فإذا أتى بأية حركة بسيطة تنبعث على الفور أصوات عالية ومفزعة، مثل صوت صرخات وانفجارات.

أما الحرمان من النوم فيتم بطرق عديدة، كأن تغرق أرضيات الزنزانة بالمياه، أو بالنفايات القذرة، أو بتناوب السجانين على الضحية طوال الأربعة والعشرين ساعة، مانعين الضحية من مجرد الاسترخاء، مما يؤدى إلى حالة من الانهيار والاستسلام الكاملين. وقد تعرضت كل الحالات لشكل أو أكثر من أشكال الحرمان.

التعليق:

يعد التعليق من أكثر طرق التعذيب انتشارا، فى أماكن الاحتجاز والسجون، ومن أكثرها إيلاما للنفس والبدن، حيث يصبح الضحية فى وضع العجز الكامل. ذلك أن أى حركة تضاعف من الألم الرهيب المصاحب لشد الضفائر العصبية أعلى الذارعين. كما أن فيه إهانة كبرى حيث يكون الإنسان، فى وضع التعليق، أشبه ما يكون بوضع الذبائح فى المجازر.

ويكون التعليق من ذراع واحدة، أو من الذراعين معا، بعد أن يشد وثاق اليدين خلف الظهر. وفى بعض الحالات، يتم ربط ثقل بالكتفين أو بالقدمين، لمضاعفة قوة الشد على الضفائر العصبية للذراعين والساعدين، ومن ثم مضاعفة الألم. كما يتم التعليق من القدمين والرأس لأسفل. وقد يكون التعليق بمروحة تمت إدارتها، أو يتم بأن تقيد الأيدى معا والأرجل معا، وتعلق الضحية من كلاهما على عصا أفقية، بما يشبه وضع الشاة فوق حطب ستؤجج فيه النار.

ويزداد الأمر سوء فى حالة التعليق من القدمين، حيث ينقلب العالم رأسا على عقب، فيرتبك الإدراك العقلى، ويختلط منطق الأمور، لدرجة يمكن أن تؤثر على الإدراك العقلى، إضافة لما يسببه من احتقان للأوعية الدموية فى الرأس والرقبة، وما ينجم عنه من مضاعفات عضوية للمخ.

وإذا أضيف للتعليق الدوران بالمروحة، يصل الضحية لحالة كابوسية، حيث تضيع معالم العالم من حوله، وتختلط الوجوه والأشياء، وتصل الضحية لدرجة من الإنهاك الجسمانى والنفسى والعقلى، ويصبح من المحال التفاعل

بينها وبين الآخرين. ويصاب معظم الضحايا بتهتك جزئى أو كلى بالضفيرة العصبية مما ترتب عليه ضعف حسى وحركى بالذراعين.

التغريق:

بإغراق الرأس فى المياه، وعادةً ما تكون المياه قذرة.

كسر العظام:

مثل كسر الأصابع بكماشة، أو نتيجة للضرب بالعصى، أو بآلات حادة. وتصيب الكسور أى عظمة من عظام الجسم، سواء فى الذراعين، أو الساقين، أو الفك، أو الحاجز الأنفى، أو الأسنان.

السحل:

ويتم إما على البطن وإما على الركبتين. وعادة ما يكون هذا السحل على رمال خشنة وساخنة، فى حر الشمس.

انتزاع الأظافر:

ويتم بآلات معدنية، مثل الكماشة، أو إدخال شريحة معدنية تحت الأظافر.

سكب المياه:

بسكب مياه مثلجة على الجسم، وأحيانا يتم ذلك فى الشتاء. وقد يصاحب ذلك تسليط مراوح الهواء على الضحية، وهو أسلوب تعرضت له الغالبية العظمى من الضحايا. كذلك قد يتم وضع ألواح الثلج على صدر الضحية.

الصعق الكهربائي:

يتم هذا الصعق بتوصيل أسلاك كهربية بالأصابع أو اللسان أو ما وراء الأذن، أو الإجبار على الجلوس على كرسى مكهرب. وعادة ما يتم استخدام الكهرباء فى الأعضاء التناسلية. وعندما يسرى التيار الكهربى فى الجسم تحدث ارتجافات متتابعة، شديدة العنف، تفقد الضحية السيطرة على الجسم كله. ويصاحب ذلك حدوث ألم فى كل أنحاء الجسم، وحالة من الفزع والهلع، لا تفارق ذكراها الناجون من التعذيب.

الحرق:

ويتم ذلك بواسطة السجائر، أو بأدوات معدنية ملتهبة، أو بالزيت المغلى. وفى عدد من الحالات، تم استخدام سكب مواد كيميائية ملتهبة، أو بلاستيك مصهور، على أجزاء مختلفة من الجسم بهدف التشويه. وعادة ما يتم ذلك أثناء التحقيق، للحصول على معلومات معينة، أو كعقوبة لعدم الالتزام بتعليمات السجان.

تدمير فروة الرأس:

ويتم ذلك بطريقتين: أما بتجريح الرأس وحلاقة الشعر بقطع زجاج مكسور، وإما بصب مادة كاوية على الرأس. وقد شوهد هذا الشكل من أشكال التعذيب فى النساء فقط.

أرنب نط:

وهو نوع من الطوابير، ويعنى ببساطة أن الضحية أرنب. ومن الواضح أنه يتم على مرحلتين. فإذا قالوا: "أرنب استعد"، فيجب على الضحية أن يجلس على أصابع قدميه، واضعا الكفن على الركبتين . ثم يقولون: "أرنب نط"، أى عليه أن يمارس القفز إلى الأمام، وهو على ذلك الوضع.

الطيارة قامت:

نوع آخر من الطوابير. فيه يقف الضحية على أصابع إحدى القدمين فقط، ويدفع بالقدم الأخرى إلى الخلف، ثم يرفع الذراعين إلى الجانبين، كما جناحى الطائر أو الطائرة، حيث يجد جسده وقد مال إلى الأمام لحفظ التوازن، فيصبح عليه أن يقف على هذا الوضع، وإذا تحرك أو اهتز تنهال السياط على ظهره.

ست العرقى (أى المرأة التى تصنع وتبيع العرقى):

فى هذه العقوبة يؤمر المعتقل أن يمسك أذنه اليمنى بيده اليسرى. وهكذا تكون أمامه دائرة كاملة، ويدخل يده اليمنى فى هذه الدائرة، وينحنى إلى أن يضع سبابة يده اليمنى على الأرض، دون أن يثنى الركبتين، ثم يؤمر بان يجرى حول نفسه بأقصى سرعة، جاعلا إصبع يده اليمنى مركزا ثابتا للدائرة التى يجرى حولها، حتى يتخبط يمينا ويسارا، إلى أن يسقط فاقدا الوعى. وقد يكونون خلفه بالهراوات والسياط صائحين: "عاوزين شغل نضيف"، فى حالة ترنحه أو سقوطه.

الجرجرة (اختلاق مواقف غريبة):

يسأل أحد الحراس سؤال ما، مثلا: من هذا المغنى؟ أو: ما هذا الجهاز؟ فيجيبه المعتقل إجابة صحيحة، فيرد عليه الحارس: "وكمان عامل فيها بتفهم". وهكذا يختلق الموقف. ويبدأ فى تصعيده، حتى يصل إلى أشكال التعذيب المختلفة.

التقييد:

بتقييد الضحية عاريا فى شجرة، فى منطقة المستنقعات ومستعمرات الناموس، طوال الليل، أو بتقييد الضحية فى وضع القرفصاء، مع ثنى الذراعين، كما لو كان موضوعا فى صندوق ضيق، وتركه لعدة أيام متصلة، أو لأسابيع.

الإجبار على الشرب:

بشرب محاليل مركزة من السكر أو الملح، مع الوقوف فى الشمس الحارقة، حتى يزداد العطش والعرق. وقد يجبر أن يرفع يديه لأعلى طوال مدة الوقوف. أو إجبار الضحية على شرب منقوع مركز من النيكوتين أو الأفيون.

الاستنشاق:

باستنشاق المعتقل لمواد مدمرة للجهاز التنفسى وللعين. ويكون ذلك إما بإلباس رأس المعتقل كيس قماش مليئا بالشطة، وإما بحرق الشطة على صفيحة معدنية، أثناء حجز الضحية فى مكان ضيق بدون تهوية، وتركه يستنشق الأبخرة.

السير والوقوف:

بإجبار المعتقل بالسير على أسطح شديدة السخونة أو البرودة، أو بالوقوف فى الشمس طوال النهار، دون السماح له بالمياه للشرب، وإما بإجباره على القفز داخل حفر ضيقة وعميقة، أو على القيام بأداء تمرينات رياضية عنيفة، لفترات زمنية طويلة.

السلخ:

بوضع يد المعتقل فى مياه شديدة السخونة لدرجة انسلاخ جلد اليد.

مشاهدة تعذيب ضحية أخرى:

وقد تكون هذه الضحية أحد أفراد أسرة المعتقل، كأن يعذب الزوجان كل منهما أمام الآخر، أو تعذب الأم والطفل معا فى مكان التعذيب نفسه.

التعذيب الجنسى وصوره:

من صور التعذيب الجنسى فى السودان:

التحرش الجنسى وهتك العرض والتهديد بالاغتصاب:

حيث يتم إجبار الضحية على خلع الملابس، ثم يتم التحرش بجسد، وبالأخص بالأجزاء الحساسة منه. ويحدث هذا التحرش مع الرجال والنساء.

إدخال سلك معدنى فى القضيب الذكرى:

ويترك فيه هذا السلك يوما أو أكثر، حتى يصاب الضحية بنزيف من الجهاز البولى التناسلي، ثم ينزع السلك حتى يتوقف النزيف، ثم تعاد الكرة.

ربط الخصيتين بحبل يلف حول بكرة بآخرها ثقل، أو الضغط عليها بكماشة أو زرادية.

الخوزقة:

أو "الاغتصاب بأدوات صلبة "، ويستخدم مع الرجال بشكل أساسى. وفيه يتم إدخال عصا غليظة، أو تدفع زجاجة بفتحة الشرج، أو تجبر الضحية على الجلوس عليها. وقد لا يمكن إخراج الزجاجة، بسبب ضغط الهواء إلا بكسرها، وهى بداخل الشرج.

الاغتصاب الفعلى:

وقد يتم من قبل فرد واحد، أو يتناوب أكثر من فرد على اغتصاب الضحية، ويحدث مع الجنسين، وبنسبة أعلى كثيرا مع النساء.

التهديد بإيذاء الأسرة أو الأصدقاء بالتعذيب أو الاغتصاب أو القتل :

وكثيرا ما يتضمن ذلك محاولات فعلية لهذا الشكل من أشكال الاعتداء. كما يتضمن التهديد بإفقاد الضحية عقله، أو بإخصائه، أو بالاعتداء الجنسى عليه. وقد يصل التهديد إلى حد إلى تعذيب الأطفال الرضع، و أهاتهم، فى حالة القبض على أم ومعها رضيعها، حيث تحجز الأم بمفردها وينتزع الرضيع منها، ويحجز بمفرده فى مكان أخر، لا يبعد كثيرا عن غرفة الأم، حتى تسمع صراخه.

الاختيار المستحيل:

وهى طريقة شائعة جدا، تهدف إلى الضغط على الضحية، من أجل الكشف عن معلومات سرية، أو بهدف الاستمرار فى التعذيب، أو إلى مقايضة التعذيب على اختيارات مستحيلة، مثل مقايضة زيارة الأم المريضة، أو حضور جنازتها، مقابل الاعتراف شفهيا أو كتابيا، أو بأن يطلب من الضحية تنفيذ وسيلة من وسائل التعذيب، على ضحية أخرى، أو تخييره ما بين إيقاف التعذيب وتأدية أفعال وحركات منافية للعرف الاجتماعى، مثل ممارسة الجنس مع حيوان، أو جعل حيوان يمارس الجنس معه.

الإعدام الوهمى:

وفيه تعد الضحية لعملية إعدام كاملة التفاصيل، إذ تلبس الضحية ثوب الإعدام، وتجهز الغرفة المزودة بالمشنقة، أو يعد مكان إطلاق الرصاص عليها.. الخ. وتساق الضحية إلى حيث تنفيذ الإعدام، ويتم النطق بالحكم الخاص أمام اللجنة المشكلة، ويطلب من الضحية كتابة الوصية. ثم تجرى خطوات عملية التنفيذ، مثل تغمية العينين، أو ربط الحبل حول العنق إذا كان الإعدام شنقا، أو الربط بشجرة إذا كان الإعدام رميا بالرصاص. وفى اللحظة الأخيرة يؤجل الحكم، ويتم التراجع عنه مؤقتا، مع إعلان أى سبب عن ذلك التأجيل، كتعطل المشنقة مثلا، وقد يتكرر ذلك عدة مرات. وفى كل مرة تكون الضحية على موعد مؤكد مع الموت، بعد أن وصلت إلى حالة من الإجهاد النفسى، تجعل ذلك الموت حلما، وأملا للخلاص من كابوس الحياة المستحيلة .

نسبة التعذيب بالاغتصاب بين السودانيين
الذين ترددوا على مركز النديم ما بين 2000/2002

السنة	المنطقة: شمال ووسط			جنوب			جبال النوبة			إجمالي		
	ذكور	إناث	%	ذكور	إناث	%	ذكور	إناث	%	ذكور	إناث	%
2000	12	6	12	6	8	18	1	4	15	19	18	14
2001	15	8	16	3	13	16	4	11	19	22	32	17
2002	0	2	3	0	1	3	0	1	3	0	4	3
إجمالي	27	16	12	9	22	15	5	16	14	41	54	13

6- الآثار الجسدية للتعذيب

ترك التعذيب فيما تركه على السودانيين المعذبين آثارا جسدية، بعضها أمكن علاجه، وبعضها بقيت آثاره وبصماته، على ضحايا التعذيب لا تزول.

فضحايا التعذيب فى السجون والمعتقلات السودانية، تعرضوا لأنواع من الأضرار لا تقل خطرا ولا أثرا، عن أضرار جسدية أخرى، يتعرض لها الجنود المقاتلون فى الحروب. ومن هذه الآثار الجسدية التى لقيها المعذبون فى السودان:

*** الكسور:**

- شملت كسورا بالذراعين أو الساقين، أو الأصابع، أو الضلوع.

- فقدت إحدى السيدات جزءا كبيرا من عظمة الساق والقدم، بعد استئصال الأجزاء المتفتتة من العظام، فأصبحت الساق أقصر بمقدار 30 سم تقريبا، عن الساق اليمنى، واتصلت القدم بأعلى الساق من خلال عضلات فقط.

- كسور بالأصابع، وصلت فى إحدى الحالات إلى بتر إحدى السلاميات الطرفية.

- كسور بالمفاصل، سواء بمفصل الركبة، أو المرفق، أو الكتف.

- كسور بالحوض، نتج عنها فى أحد الحالات، تمزق المجرى الخارجى للبول، مما استدعى التدخل الجراحى أكثر من ثلاث مرات، لتوصيل مجرى البول.

- كسور متفرقة فى: عظام الترقوة، والفك، والأسنان، والحاجز الأنفى، إضافة إلى عنف أدى إلى انزلاق غضروفى، فى فقرة أو أكثر من فقرات العمود الفقرى.

*** إصابات الجهاز البولى:**

- تضمنت التهابات مزمنة فى الجهاز البولى، وضعفا فى العضلة القابضة للمثانة، مما تسبب فى فقدان القدرة على التحكم فى عملية التبول.

- كما وجدت حالات التهابات متكررة ومزمنة بالجهاز البولى، نتيجة التعذيب بإدخال قضيب معدنى فى مجرى البول. وقد أصيب أحد اللاجئين بفشل كلوى بسبب الوقوف فى الشمس يوميا منذ الصباح، وحتى الغروب.

- كما أصيب الكثيرون بحصوات متباينة الأحجام فى الكلية، يرجح أن سببها الحرمان من المياه.

- وفى إحدى الحالات أصيبت الكليتان بحصوات متشعبة، بلغ حجمهما حجم الكلية ذاتها، وتم استئصال إحدى الكليتين. وأصبحت حياة المصاب مهددة بسبب إصابة الكلية الثانية.

*** إصابات الجهاز التناسلي:**

- التهابات بالخصيتين، أو ضمور بالخصيتين.

- فتق إربى.

- حالات إجهاض لنساء تعرضن للتعذيب أثناء الحمل.

- حرق النساء فى الأعضاء التناسلية الخارجية.

- إصابات بأمراض تناسلية.

- حمل نتيجة للاغتصاب. (حالات متكررة)

*** إصابات الجهاز الهضمى:**

- التهابات وقرح بالمعدة والإثنا عشر.

- اضطرابات الهضم والإخراج، نتيجة الاغتصاب بجسم صلب. وقد أصيب عدد من الضحايا بشرخ، أو بناسور شرجى، واستدعى كلاهما التدخل الجراحى.

*** إصابات الجهاز التنفسى:**

- التهابات فى الشعب الهوائية والرئتين، وأزمات ربوية مزمنة، نتيجة للإجبار على استنشاق مواد مهيجة للأغشية المخاطية للجهاز التنفسى، أو لسوء الأوضاع الصحية بأماكن الاحتجاز.

*** إصابات العيون:**

- التهابات الملتحمة، وضعف الإبصار، وفقد الإبصار فى بعض الحالات.

*** إصابات الجهاز الدورى:**

- ارتفاع ضغط الدم، أو اختلال ضربات القلب، أو إصابات بالشريان التاجى، وتدهور حالات المصابين بأمراض القلب، إلى حد فشل عضلة القلب.

*** إصابات الجهاز العصبى:**

- شلل، أو ضعف بعضلات أحد الذراعين، أو كليهما، مع تأثر الأعصاب الطرفية، بصورة تصل إلى ضمور بعضلات الطرف المصاب، نتيجة لتهتك بأحد الضفيرتين العصبيتين، أو كليهما، وذلك نتاج للتعليق من الذراعين.

- صداع نصفى، أو جبهى، أو بكل الرأس.

- نوبات صرعية كبرى نتيجة إصابة مباشرة على الرأس.

- انزلاق غضروفى.

*** إصابات العضلات:**

ضمور فى العضلات، نتيجة إصابة الأعصاب المغذية" التعليق"

- ضمور وتيبس فى العضلات والمفاصل (فى الحالات التى تم تعذيبها بتقييدها بالحبال، فى وضع مشابه لوضع التعذيب فى صناديق ضيقة).

*** إصابات الأذن:**

- ضعف أو فقدان السمع.

- تهتك طبلة الأذن، نتيجة للضرب المباشر على الأذن.

*** خلل فى وظائف الغدد والهرمونات:**

تضخم فى الغدة الدرقية.

مرض البول السكرى.

- اضطراب بهرمونات المبيضين.

*** إصابات الجلد:**

- أمراض جلدية مزمنة بسبب سوء أماكن الاحتجاز، والحرمان من الاستحمام، أو عدم تغيير الملابس، ونتيجة لتكدس المحتجزين، وسوء الرعاية الطبية للمصابين منهم.

- حروق وتقيحات مختلفة العدد والحجم، نتيجة الحرق بالسجائر المشتعلة، أو قطع الحديد الساخنة، أو بالبلاستيك المنصهر، أو بإشعال النار بعد سكب مواد قابلة للاشتعال.

- جروح قطعية وتهتكية نتيجة الضرب بآلات حادة أو بالعصى، وعادة ما تحث التهابات ثانوية نتيجة انعدام الرعاية الطبية.

- إصابات بالأمراض الجلدية المعدية والمزمنة (عصية على الشفاء).

- الصلع نتيجة لتشويه فروة الرأس بقطع الزجاج، أو المواد الكيميائية الحارقة، أو كلتا الوسيلتين (حدث لسيدتين).

ترى ما الذى بقى من أجساد المعذبين فى سجون السودان ومعتقلاته، ولم تصبه آثار التعذيب العارضة حينا، والدائمة فى كثير من الأحيان؟!

7- الآثار النفسية للتعذيب

*** آلام الخبرة واستعادتها:**

من الملاحظ أن ضحايا العنف قد يعيشون بدون أعراض أو شكاوى، لعدة اشهر أو سنوات، تكون خلالها المشاعر المؤلمة محل إنكار أو كبت عنيفين. ومن السهل أن يفترض المشاهد عن بعد، أن غياب الأعراض يعنى غياب المعاناة. لكن هده الأعراض، من المرجح ظهورها فى المدى المتوسط أو البعيد، حين يستعاد نسيج شبكة العلاقات الإنسانية جزئيا، ويبدأ الإنسان، الضحية، محاولاته فى التأقلم مع واقع جديد، أكثر أمنا، لكنه فى الوقت نفسه غريب وغير مألوف.

إن وصف خبرة القمع والخوف والهروب، وخاصة خبرة التعذيب، أو الحديث عنها، يتطلب ضرورة استرجاع الموقف ذاته، بكل ما يحمل من ذكريات، تفوق فى آلامها طاقة التحمل البشرى، ويكون الإحجام عن تناول الموضوع، هو رد الفعل الطبيعى لكل من الضحايا والعاملين فى هذا المجال، على حد السواء.

ويمكننا، دون أن نقع فى خطأ التبسيط المخلّ، تقسيم التقنيات المستخدمة فى التعذيب إلى قسمين أساسيين:

1- تقنيات إضعاف الضحية: وتهدف إلى خلق حالة من الإرهاق الشديد، والخوف والقلق غير المحتمل. كما تهدف إلى إيصال الضحية إلى فقدان أى أمل أو إيمان، باحتمال تحول الموقف إلى الأفضل. وينتج عن هذا تدمير طرق التأقلم البيولوجية والنفسية للضحية. وهكذا يتولد الشعور بالانكسار أمام قوة وجبروت السلطة، ويبدأ الضحية بالتسليم بأنه ضعيف أمام خصم جبار لا يمكن مجابهته، أو الصمود أمامه، بل لا مفر من الاعتماد عليه نفسيا وبيولوجيا.

وبعد أن يكون الجلاد قد أوصل الضحية إلى هذه المرحلة من الضعف الشديد والانكسار والاعتمادية، فإنه ينتقل إلى هدفه التالى، وهو تدمير الضحية من خلال إشعارصاحبها بأنه إنسان تافه، لا يساوى شيئا، وأن أصدقاءه ورفاقه سيعتبرونه خائنا وجبانا، ولن ينال منهم أى احترام أو ثقة بعد ذلك.

2- تقنيات تحطيم الشخصية: وتستهدف خلق حالة من الصراع الداخلى، وما يصاحبه من قلق مدمر، وإحساس بالذنب والعار، وفقدان الثقة بالذات، والإحساس بالتناقض، وتشويه الإدراك الذاتى للضحية، من حيث وعيها بنفسها ككيان له كليته، ووجوده المستقل، وبالتالى تنضب موارده الداخلية النفسية التى تساعده على مواجهة الخطر الخارجي.

إن التدمير النفسى والعقلى الناتج عن التعذيب لا يرجع فقط إلى الألم الجسمانى فى حد ذاته. وقد عبر أحد الضحايا عن ذلك قائلا: " أنا لم أهتم كثيرا بالألم الناتج عن الضرب والتعليق، إنما الصراخ الصادر من الغرفة الأخرى، هو ما لم أتمكن من احتماله".

إن أيا من الأمراض التى تتسبب فى آلام شديدة، لا تُحدِث أعراضا كتلك التى نلاحظها مع ضحايا التعذيب، كما لا نلاحظ هذه الأعراض أيضا على ضحايا الكوارث الطبيعية، كالزلازل والفيضانات وغيرها، وذلك على الرغم مما تحدثه من دمار، وفقدان للكثير من الأرواح. إن هذه الكوارث، وإن كان من الممكن أن ينتج عنها اضطرابات نفسية وجسدية حادة، هى فى النهاية أمور قابلة للاستيعاب والتحليل والفهم، بواسطة العقل البشرى، وذلك على عكس ما يحدث فى موقف التعذيب، حيث يستحيل على الإنسان المعذَّب فهم الموقف، أو استيعابه، أو التفاعل معه.

ولكى نستوعب العواقب النفسية للتعذيب، يجب أن نفهم طبيعة الصدمة التى يسببها التعذيب. لقد مر ضحية التعذيب بتجربة شديدة التطرف، جعلته فى وضع يمثل أقصى درجات العجز. فهو غير قادر على تجنبه، أو الهروب منه. إنه تحت السيطرة الكاملة والمطلقة للقائم على تعذيبه، ولا مفر أمامه البتة. إن الآثار العميقة لهذه التجربة الشاذة والمتطرفة، هى التى تظهر فى هيئة أعراض نفسية أو نفس /جسدية.

ومن أهم هذه العوامل:

*** الضعف أو اليأس المكتسب:** تحدث هذه الحالة، عندما تبدو الأحداث الخارجية خارج نطاق السيطرة أو التوقع، أو بعبارة أخرى، عندما تقل قدرة الإنسان على السيطرة أو التأثير فى الأحداث، أو حين تفشل التفاعلات والاستجابات المختلفة للإنسان، فى إحداث أى تغيير فى الموقف. وتفسر إحدى النظريات النفسية أسباب مرض الاكتئاب المزمن، بأنه يحدث حين يصير الثواب والعقاب غير مرتبطين بفعل يصدر عن الإنسان. وهذا ما ينتج عن التعذيب. فالضحية تدرك، أثناء التعذيب، أن أحداث التعذيب مستمرة، بغض النظر عن رد فعلها، وحتى بعد

الإدلاء بالمعلومات والاعترافات المطلوبة، فإن الألم لا يتوقف، وبالتالى، فليس هناك معنى لأى استجابة أو تفاعل أو رد فعل، طالما أنه لن ينتج عن ذلك أى تغيير فى واقع المعاناة.

* **تدمير الخبرة المنطقية "المعنى"**: يقوم العقل، فى الظروف العادية، بتنظيم الخبرات والمواقف الحياتية، وتقسيمها وتصنيفها فى إطار منطقى، وربطها مع الخبرات السابقة. ومن خلال هذا التنظيم، نتمكن من تحديد المواقف الهامة بالنسبة لنا، وفهمها، وتحديد الطريقة التى سنتعامل بها فى الموقف المحدد. إن هذا التنظيم يمنحنا الإحساس بالأمان، وبالاستمرارية التاريخية. فما يحدث الآن، مثلا، يمكن فهمه، والبناء عليه، وتوقع ما سوف يترتب عليه، من خلال الخبرات السابقة. هذه الاستمرارية الوجودية ضرورية لإضفاء معنى على وجودنا، وبالتالى استمرارنا فى الحياة.

من هذه الزاوية، يمكننا النظر إلى التعذيب، باعتباره هجوما مباشرا على هذا النظام. فموقف التعذيب يفتقد إلى خبرة سابقة يمكن فهمه فى سياقها، وهى لحظة لا تمت بصلة للحظة السابقة لها، ولا يمكن التنبؤ معها بما يمكن أن يترتب عليها. إنها توقُّف للزمن، وللإحساس بالاستمرارية، وبالتالى توقف لمعنى الوجود، مما يترك أثرا بالغ الخطورة على الضحية، إذ يلقى بها فى بئر عميقة من العزلة، خارج الزمان والمكان والأحداث.

* **فقدان التمييز بين الحقيقة والخيال:** حين يصبح الواقع الفعلى أكثر غرابة من كل ما يمكن تخيله، يثور إحساس نفسى بالحيرة واللامنطقية. وفى الوقت نفسه تفقد الأشياء الحقيقية قيمتها ومعناها، وترتبك القواعد والقيم التى نعرفها، والتى تساعدنا على فهم وتنظيم خبراتنا، بحيث تكون متوائمة وملائمة للموقف. إن بعض طرق التعذيب تستهدف كسر إحساس الضحية بالحقيقة والواقع المعتاد، كأن يعلق من قدم واحدة فى مروحة مثبتة فى سقف الحجرة، ثم يقوم أحد الأشخاص، بلامبالاة، بتشغيل المروحة بسرعة عالية، فتختلط الاتجاهات، ويتداخل الإحساس بالمكان.

* **الانقسام**: لجسد الإنسان طبيعة مزدوجة، فهناك الجسد كشيء موضوعى ومنفصل عن الذات، والجسد كخبرة معاشة، أى كموضوع للذات. إننا، فى الظروف العادية، لا ندرك جسدنا كشىء منفصل عنا. إننا نتعامل مع أجسادنا على اعتبار أنها طريقة، أو وسيط للتعبير عن الذات، والتأقلم مع المؤثرات الخارجية، وتطوير خبراتنا الاجتماعية. والجسد، كخبرة، هو أول وعى للإنسان بـ "الأنا"، أو النفس، أو الروح. ومن خلال هذا الوعى، أو هذه الخبرة، يتوحد الجسد كوعى ذى خبرة، وكشىء، فى آن واحد. ويميل الإدراك الذاتى (الأنا) إلى التصرف كوحدة، ككيان واحد، فعندما يشعر الجسد "كشيء" بالراحة، يصاحب ذلك على مستوى الإحساس شعور بالراحة، ووعى بها.

أما فى موقف التعذيب، وبسبب المعاناة الشديدة المترتبة عليه، فإن الجسد يصبح شيئا منفصلا عن الذات، ويعجز الوعى والإدراك عن التعامل كوحدة واحدة مع الجسد، مما يترتب عليه انقسام شديد بين وجود الشخص ووعيه بذاته.

الأعراض الإكلينيكية:

تحدثنا عن الديناميكيات النفسية التى ينتجها موقف التعذيب، وتتبدى هذه الديناميكيات فى أعراض نفسية وجسدية، عادة ما تلازم ضحية التعذيب لفترات طويلة، وأحيانا لمعظم سنوات حياته. ويمكننا تقسيم هذه الأعراض إلى أربعة أقسام رئيسية:

* **أعراض نفس/جسدية**: وهى الأعراض الأكثر شيوعا لدى ضحايا التعذيب. وتشمل: الصداع المزمن، وفقدان الشهية، وضعف الرغبة الجنسية، والأرق، وآلام العظام والعضلات، واضطرابات المعدة والجهاز الهضمى، واضطرابات القلب، وضغط الدم، واضطرابات الجهاز البولى والتناسلى، واضطرابات الغدد الصماء.. الخ.

* **اضطرابات سلوكية**: وتتضمن تغيرات فى السمات الشخصية، مثل إدمان العقاقير والكحول، والعزلة، والإحساس بالعجز، وضعف الثقة بالنفس، والاعتمادية، وضعف القدرة على المبادرة، وعدم المبالاة، والمراوغة، والاندفاع، والوسوسة. وقد تتبدل شخصية الإنسان تماما، فيصبح عصبيا، سريع الانفعال والتوتر.

* **اضطرابات وجدانية وعقلية**: والأكثر شيوعا فى هذه الاضطرابات هو الاكتئاب المزمن. ويعبر عنه فى صورة عدم القدرة على الاستمتاع، والرغبة فى الموت، وأفكار انتحارية، والشعور بالذنب، والإحساس بالعجز واليأس، واضطرابات النوم شاملة الكوابيس، واضطرابات الذاكرة. وقد يفقد الإنسان مشاعره نحو أقرب الناس إليه، ويشعر بالاغتراب فى منزله، ومع أفراد أسرته وأصدقائه.

* **الأعراض النفسية للاغتصاب:**

من المسلم به أن الإهانة النفسية، والتدمير البشع للكرامة، هو المستهدف من وراء هذه الوسيلة الوضيعة. ففى كل الحالات، التى تعامل معها مركز النديم، كان الاغتصاب، بوسائله المتعددة، أكثر الموضوعات حساسية وصعوبة

فى عملية التأهيل النفسى، لما ينتج عنه من شعور بالدمار النفسى، والإهانة، والخجل، والشعور بالذنب، وهى مشاعر كثيرا ما تدفع بالضحايا إلى تجنب الاختلاط بالمجتمع، وفرض العزلة التامة على النفس. وكثيرون من الضحايا لم يتطرقوا لهذا الأمر، أثناء تعاملهم مع الأطباء لفترات طويلة، قد تصل إلى عدة أشهر، حتى أن البعض لم يستطع الحديث عما تعرض له، وفضل كتابتها فى الرسائل المطوية للطبيب.

إن صورة المشهد المؤلم للاغتصاب تظل تطارد الضحية فى يقظته، وفى نومه. وقد تتسبب له فى نوبات استرجاعية عنيفة، عند رؤية أى مشهد له علاقة من قريب أو بعيد بهذا الحدث. وقد يحدث ذلك أيضا أثناء ممارسة العلاقة الزوجية، فتستحيل تلك العلاقة وتتعقد، مما يضاعف من إحساس ضحية التعذيب بالعجز وبالذنب معا. ويتفاقم الشعور بالذنب على وجه الخصوص لدى النساء، لأنهن يشعرن بأنهن فشلن فى صون أنفسهن، أو أنهن خذلن أسرهن وعشيرتهن، لكونهن أصبحن موضوعًا مارس فيه الأعداء انتقامهم وانتصارهم. ومن ثم تفقد النساء الثقة بأنفسهن وبالآخرين، وصرن يتقززن من أجسادهن، ويرفضن، بل وأحيانا يخشين أى علاقات جنسية لاحقة، حيث يتملكهن إحساس بأنهن مشوهات وموصومات، وأن ذلك هو رأى الآخرين فيهن، وأنه لا أمل فى إصلاح مثل هذه الصورة.

ومما يزيد من صعوبة العواقب النفسية للاغتصاب، أن الضحايا لا يستطيعون الإعلان عنه بسهولة، لأنه يعتبر أمرا مخزيا من الناحية الاجتماعية، حتى ولو تم بين جدران الزنازين. وفى حالة النساء قد يحملهن المجتمع مسئولية ما حدث، ومن ثم تمثل خبرة الاغتصاب بالنسبة للاجئات صدمة مضاعفة، حيث يصبحن ضحايا مرتين (Double victim): ضحايا المغتصب، وضحايا المجتمع الذى لم يكتف بأنه عجز عن حمايتهن، بل بخِل عليهن بالتعاطف، وتقديم المساعدة واستقبلهن بالعدوانية والرفض.

وينعكس كل ما سبق فى شكاوى الضحايا ومعاناتهم، التى تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر: اضطرابات النوم، والكوابيس، وتغيرات فى وزن الجسم، واضطراب شديد فى الشهية، وتخدر فى المشاعر، والشعور بالاكتئاب ، وتفضيل العزلة الاجتماعية، وتجنب الآخرين، وكذلك تجنب المشاعر العميقة، والخوف من الناس، وخصوصاً الغرباء، وممارسة العنف مع الأطفال، ووجود أفكار ومحاولات انتحارية متعددة، وتمنى الموت، والإهمال الشديد فى المظهر والصحة العامة، إضافة إلى أعراض جسمانية متعددة.

ليس من الغريب إذن، أن يشعر الإنسان بالحاجة للابتعاد عن السياق الذى تعرض فيه لكل هذا العنف البشع، وهو فى العادة ما يدفع اللاجئ إلى اتخاذ قرار الفرار، واللجوء إلى بلد آخر، تاركا وراءه كل ارتباطاته المادية والوجدانية، باحثًا عن الأمان له ولأسرته، أو من تبقى منها، ومحاولا جمع شتات كيانه المبعثر والمشروخ، من تأثير تلك الخبرة اللاإنسانية البشعة. فهل ينجح فى ذلك؟!

*** الاضطرابات النفسية المترتبة على التعذيب:**

الاكتئاب متعدد الدرجات، وقد يصل بالمكتئب إلى الرغبة فى الانتحار، أو أن ينعزل تماما، كضحية للتعذيب، عن كل محيطه الاجتماعى، حيث يتملكه شعور بفقدان الأمل نهائيا فى المستقبل، واستحالة الانتظام فى زواج أو عمل، أو عملية تعليمية.. الخ.

*** اضطرابات دائمة فى الشخصية:**

- اضطرابات ذهانية (عقلية) متعددة الدرجات والأنواع.

- اضطرابات النوم والكوابيس المزعجة، المرتبطة بأحداث التعذيب، أو بخبرات التعرض للعنف.

- اضطرابات الشهية، وفقدان الرغبة فى الحياة، ومحاولات الانتحار.

- اضطراب كرب ما بعد صدمة، حيث يعيش الإنسان نوبات استرجاعية مؤلمة، يعيش فيها أحداث التعذيب بتفاصيلها، وكأنها تحدث من جديد، مما يعود بالإنسان إلى الحالة النفسية المصاحبة لعملية التعذيب. وقد يحدث ذلك فى أثناء اليقظة أو النوم، وقد تكون مصحوبة بهلاوس سمعية أو بصرية أو كليهما. كما تتحكم فى الإنسان كوابيس مزعجة بنفس المحتوى، تؤدى إلى الاستيقاظ المتكرر من النوم، فى حالة من الفزع. والإصابة بهذا الاضطراب قد تدفع الإنسان لأن يتجنب التفكير فى حدث التعذيب، ويعزف عن التحدث عنه، بل إنه قد يسعى إلى الابتعاد عن كل ما يذكره به، سواء كان ذلك متمثلا فى أماكن معينة، أو أشخاص، أو جنسيات، أو أنشطة بعينها. وقد يصل الأمر إلى فقدان القدرة على تذكر أى تفاصيل متعلقة بأحداث التعذيب. وهو آلية دفاعية تستخدمها النفس، حين تكون الذكرى شديدة الألم، بدرجة تهدد بالانهيار العصبى للإنسان.

- تغيرات فى السلوك أو المشاعر: مثل نوبات التوتر، أو الغضب بدون سبب، أو لأسباب بسيطة لا متناسبة مع رد الفعل، أو الانفعال بدون داع أو ضعف الذاكرة، أو الشعور بصعوبة فى التركيز.

*** صعوبات التأهيل:**

من كل ما سبق وصفه، يمكننا أن نتصور حجم المعاناة، وقسوة الذكريات التى يحملها اللاجئ الهارب، من وطن جرى هرسه به فى آلة التعذيب الوحشية.

يضاف إلى ذلك الصعوبات التى يواجهها المعالج لضحايا القمع السياسى. فضحاياه ليسوا حالات طبية أو مرضية يمكن وصفها وفقا للمشاهدات الطبية والنفسية الخاصة بها، أو تصنيفها وفقا للتصنيفات النفسية المعتادة للأمراض. ذلك أنهم يكونون فى حالة من التمزق والتفتت، وفقدان الذات ككل متكامل، كما عبر أحد الضحايا عندما وصف نفسه بأنه "كوب زجاج مهشم إلى قطع صغيرة" ويشعر بأنه فقد كليته وكينونته كإنسان. وعندما يصل إنسان إلى هذا الحد من التفتت، يصبح الأمل الوحيد لديه هو الموت أو التلاشى من هذا الوجود.

وكما أن تصنيف ضحايا القمع والتعذيب وفقا للتصنيفات المرضية المعروفة أمر صعب، وغير دقيق، فإن المهمة العلاجية لا تقل صعوبة فى تعقيدها، وعدم تقليديتها. فهى لا تهدف بالأساس إلى التقليل من آلام الضحية وحسب، بل تهدف أيضا إلى إنقاذه من التلاشى، وتجميع شتاته ككيان إنسانى كامل ومتحد، وحمايته من المؤثرات التى قد تعوق عملية الالتئام بداخله، سواء أكانت هذه المؤثرات من خارج ذاته أم من داخلها.

وتأتى صعوبة الموقف وتعقيده، من كون التعذيب شكلا من أشكال العنف المقصود والمنظم، الذى يعيش الضحية خبرته بكل وعى، دون أن يمتلك أى قدرة على التحكم فيه، أو التعرف على مداه النوعى أو الزمنى، ولا يمكنه أن يتوقع نتيجة أى استجابة من جانبه، أو رد فعل هذه الاستجابة على معذبيه، فيقع بالضرورة فى حالة من الاستحالة، وعدم المنطقية النفسية. لذلك تتضمن عملية التعذيب، وتهدف إلى، إلغاء الحد المطلق من حرية الضحية وإرادته، وبالتالى من قدرته على السيطرة على جسده وعقله، بل إنها تشيئه بإلغاء ذاته كإنسان، وتحوله إلى مجرد موضوع للتعذيب. وتصبح الذات الوحيدة القادرة على الفعل هى ذات الجلاد، والسلطة التى يمثلها، ويمارس التعذيب باسمها. وهنا يكمن مغزى التعذيب، وسرّ قوته كأداة للقمع والتحكم. فمن خلال السيطرة الكاملة على جسد الضحية، كجزء من إدراكه لذاته، يتم السيطرة على روحه وعقله، وتشويههما بما يتلاءم وأغراض السلطة ومصالحها.

8- المعاناة النفسية التى يعيشها اللاجئون السودانيون

لأن ماضى اللاجئين، أى لاجئين، يحمل أحداثا خاصة جدا فى قسوتها وعنفها، ولأن حاضرهم يغلب عليه الكرب، والخوف، وانعدام الشعور بالأمان، ولأن مستقبل اللاجئ غامض، وغير واضح، ونادرا ما يخلو من عنصر التهديد بالخطر أو الترحيل أو الفقر الخ، فلا عجب أن تكون لذلك آثار شديدة السلبية، على أحوال اللاجئين النفسية والاجتماعية.

ورغم وجود تباينات فردية، فى درجة التأثر بتلك الظروف، أو التعبير المرضى عنها، فإن هناك أعراضا عامة يشترك فيها معظم اللاجئين، من أهمها:

*** خبرة الفقدان والأسى:**

يكاد جميع اللاجئين يشتركون فى خبرة واحدة، رغم تعدد وتباين ظروف كل منهم، هى خبرة الفقدان والشعور بالأسى تجاه ما فقدوه. والفقدان لا يقتصر على من نحب من أقارب أو أصدقاء، إنما يتضمن أيضا الأشياء التى نحبها، أو التى تشكل جزءا أساسيا من تكويننا. فهو يشمل فقدان المنزل والجيران، أو فقدان القوة والثروة، أو فقدان الوضعية والمكانة الاجتماعية، أو فقدان العمل والمهنة أو الدراسة، أو فقدان سنوات غالية من العمر.

ويظل الشعور بالفقدان مزمنا، حتى بعد تحسن الظروف، أو حتى بعد التعويض عما فقد، وكأن ما فقد لا يمكن تعويضه، وكل ما سيأتى لا ولن يعوض الخسارة، فلا شىء يعوض فقدان الهوية، والثقة بالنفس، والشعور بالأمان، والإيمان، واحترام الذات، وكل منظومة أخرى من منظومات القيم التى تعطى الإنسان توازنه، وتحدد علاقاته بالعالم.

*** الخوف والترقب:**

" أرى نفسى مثل الطائر، يرى من على بعد، ومن فوق. فعندما أسير فى شارع ما، على ان أجول ببصرى لمسافة حولى، لأتبين إن كانت هناك سيارة شرطة، أو إحدى لجان التفتيش. محطات مترو الإنفاق محرمة على ". (من رواية أحد الضحايا)

الخوف وترقب الخطر هما حال اللاجئ فى أغلب الأوقات، وهو شعور موضوعى، بمعنى أن الخطر حقيقى، وليس من وحى الخيال. لكن الإشكال هو أن طول فترة التعايش مع هذه الخبرة، خبرة الخوف والحذر، تجعل من الخوف والحذر حالة ذهنية مزمنة، بغض النظر عن وجود الخطر فعليا. وتشترك الأغلبية العظمى للاجئين فى هذه الخبرة، حتى وإن لم يعبروا عنها صراحة. إنها جزء من حياتهم الذهنية، وتفسر الكثير من سلوكياتهم الخارجية.

*** الكرب أو التوتر:**

يؤثر التوتر الدائم الذى يعيشه اللاجئ، على كل أوجه حياته المختلفة. وقد يتسبب فى عدد من الاضطرابات الانفعالية والوجدانية، إضافة إلى اضطرابات جسمانية وسلوكية، واضطرابات فى العلاقة مع الآخر:

أ- الأعراض النفسية للتوتر:

عادة ما يعجز الشخص عن وصف هذه الأعراض بدقة. إنه يشعر بها، ويعجز عن السيطرة عليها، لكنه لا يفهمها، ولا يتحكم فيها. فيجد نفسه قلقا، غير مستقر على فكرة أو حال، عصبيا، سريع الغضب، غير مسيطر على انفعالاته، متقلب المزاج بسرعة، ودون أسباب واضحة. كذلك يشكو الإنسان، فى هذه الحالات، من ضعف التركيز والانتباه، ويحتاج إلى تكرار التعليمات، كما لو كان غير قادر على الفهم. كما يصبح كثير النسيان، حتى بالنسبة لأمور شديدة الأهمية بالنسبة له.

ومن الأعراض الهامة للتوتر: ضعف القدرة على الابتكار، والتعثر فى حل المشكلات حتى البسيط منها، فيصبح قليل الحليلة، وكأنه سجين مجموعة من الأفكار اليائسة والمتكررة.

ب - الأعراض الجسمانية للتوتر:

من الأعراض الجسمانية، الشائعة جداً، زملة التعب، حيث يشعر اللاجئ بالإرهاق والتعب الدائم، حتى وأن لم يبذل أى جهد موضوعى يبرر هذا الإرهاق. وجدير بالذكر، أن الأعراض الجسمانية التى يشعر بها اللاجئ، ليست نتيجة التوتر فحسب، بل يضاف إلى ذلك أيضا، حالات سوء التغذية الشديدة التى يعيشها أغلب اللاجئين، ونمط حياتهم غير الصحى. ومن هذه الأعراض:

- الصداع، وألم العضلات، هما أيضا من الأعراض الشائعة، التى تفتقد إلى سبب طبى أو بيولوجى يبررها.

- اضطرابات الجهاز الهضمى, مثل قرحة والتهابات المعدة والقولون، وضعف الشهية والغثيان والقىء. وهى ليست مجرد أعراض نفسية. فالتوتر الدائم، ونمط التغذية غير الصحى، وغير المستقر، يصيب هذه الأجهزة بالضرر البالغ، وأحياناً الدائم.

- اضطرابات فى الجهاز الدورى والتنفسى, مثل عدم انتظام ضربات القلب، وأزمات التنفس.

- اضطرابات الوظائف الجنسية، مثل عدم الرغبة أو عدم القدرة على الممارسة الجنسية، وهى شكوى شائعة بين الرجال، كما تنتشر بين النساء اضطرابات الدورة الشهرية.

ج- الأعراض السلوكية للتوتر:

وتتضمن هذه الأعراض: الانخفاض الشديد فى النشاط الاجتماعى، أو فى النشاط عموماً، والرغبة فى العزلة، والعزوف الآخرين وتجنبهم، وخصوصاً تجنب العلاقات الحميمة معهم. ويتميز سلوك المتوتر أيضا، بعدم الاستقرار، والتصلب، والتركيز على غرض واحد محدود. ويصاحب ذلك كله عدد من الاضطرابات السلوكية والفسيولوجية الأخرى مثل:

- اضطرابات النوم، فنادراً ما نجد لاجئا لا يشكو، بصورة أو بأخرى، من اضطرابات النوم بصورها المختلفة، وهى عادة ما تكون مشكلات مستمرة أو مزمنة، كما أن لها علاقة مباشرة بالتوتر الدائم الذى يعيشه اللاجئ. بالإضافة إلى نمط حياته المتغير وغير المستقر.

- سوء استعمال المتوتر للعقاقير. وقد لوحظ، فى مركز النديم، ضمن فئات اللاجئين عموما، وجود ميل أعلى نحو الإدمان الكحولى. وفى حالة السودانيين، فهناك ميل لإدمان الكحول بالنسبة للرجال، ومركبات الـ Bowy بالنسبة النساء. ويعتبر هذا من أخطر الاضطرابات السلوكية، لما له من آثار سلبية بالغة على الصحة الجسدية عامة، والنفسية على وجه الخصوص.

د - اضطرابات فى العلاقة مع الآخر:

تغلب على اللاجئين فى علاقاتهم سمات الاندفاعية، والمراوغة، وغياب المشاعر الحميمة، وعدم الثقة بالآخر، والميل إلى العزلة، وضعف الثقة بالنفس، والاعتمادية.

كانت هذه هى أهم الأعراض التى يعانى منها اللاجئون بشكل عام. ومع ذلك، فإن مجتمع اللاجئين، مثله مثل أى مجتمع آخر، يضم قطاعات نوعية، ذات احتياجات خاصة، أو مشكلات خاصة، ومن ثم تصبح أكثر عرضة للتأثر بأوضاع اللجوء من فئات أخرى، ويكون تأثرها مختلفا اختلافا كيفيا عن سائر مجتمعات اللجوء. وتضم هذه القطاعات، على سبيل المثال، النساء والأطفال، وكبار السن، والمعاقين. وهى فئات خاصة، ليس فقط بسبب خصوصية تركيباتها النفسية والاجتماعية، بل لأنها عادة ما تتعرض لخبرات مؤلمة، تترتب بالذات على كونها فئات نوعية:

1- فئة النساء:

من بين جميع الفئات الاجتماعية، تتعرض النساء، فى الأحوال العادية، لدرجات متعددة من الاضطهاد، والتمييز، وسوء المعاملة. وعادة ما يكونون كبش الفداء للأزمات الاجتماعية.

وليس لهذا التمييز مصدر منفصل عن المنظومة السياسية العامة للمجتمع، ذلك أن منطق النظام فى المجتمعات الديكتاتورية هو محو إنسانية الآخر، واعتباره شيئا أو موضوع لأنا "الحاكم". ويصبح هذا المنطق معمما فى مختلف أوجه الحياة، وليس فقط فى النظام السياسى. فالشعب هو "موضوع" للنظام الحاكم. وبالتالى، فهو غير موجود كذات إنسانية، لها حقوق، وتوجهات، ووجود كامل مختلف.

ويصبح الأمر كذلك فى علاقة النساء بالرجال، فتصبح النساء "موضوعا" لـ "ذات" الرجال، وينحصر وجودهن فى تحقيق ذواتهم كرجال. إن سيادة هذا المنطق تجعل النساء أكثر عرضة للعنف، ولسوء المعاملة. فبالإضافة إلى العنف الاجتماعى العادى، سواء داخل الأسرة أو خارجها، تكون النساء فى العادة هدفا هامًا للعنف السياسى، أثناء الأزمات والحروب.

والنساء اللاجئات، على وجه الخصوص، تصبح عليهن أعباء مضاعفة، متى تتمكن من البقاء على قيد الحياة مع الأطفال وعجائز الأسرة. فهن تفقدن الكثير من قدراتهن على أداء دورهن التقليدى الذى تتوقعنه من أنفسهن، كصانعات، وراعيات للأسر، ومصدر للأمان والحماية والدفء. ويمثل هذا فقداناً نفسياً مؤلما وجوهريا، يؤثر على صحتهن النفسية تأثير بالغًا.

كذلك يصبح لزاما على النساء فى حياة اللجوء، أن تلعبن دور الأب والأم بالنسبة للأسرة، إما بسبب فقدان الأب، أو لأن فرص العمل متاحة أكثر للنساء، حيث أنهن يقبلن الأعمال الدنيا، وغير الملائمة لمستواهن الأكاديمى أو المهنى، تحت ضغط الحاجة الشديدة.

ومن الملاحظ أن النساء، فى مجتمع اللاجئين السودانيين، يتحملن العبء الأكبر والأهم للبقاء على الحياة، حيث لا يقبل الرجال هذه النوعية من الأعمال، ويتبقى على النساء أن تعملن لتوفير دخل ما للأسرة، لكن هذا لا يعفيهن من واجباتهن المنزلية التقليدية، بل إن هذا لا يرحمهن من تحمل التوترات الناشئة عن هذا الوضع غير التقليدى, والذى عادة ما يصيب الرجال بالملل والاكتئاب، نتيجة لعجزهم عن أداء دورهم فى إدارة الأسرة، وتوفير سبل الحياة الكريمة لها. وهذا الإحباط الذى يصيب الرجال "الأزواج" يعكس نفسه فى أشكال كثيرة من العنف المنزلى، الموجه أساسا ضد النساء، وفى أحيان كثيرة ضد الأطفال .

كذلك فإن غياب الخدمات الصحية عمومًا، بالنسبة لمجتمع اللاجئين، يؤثر بصورة خاصة على النساء، لوجود حاجات صحية خاصة بالنسبة لصحتهن عامة، ولصحتهن الإنجابية خاصة، وما يترتب على ذلك من عواقب طويلة المدى .

ويضاف إلى ما سبق، بل إنه فى الحقيقية يسبقه، أن الكثيرات من النساء اللاجئات يكن قد تعرضن لأبشع جريمة، يمكن أن ترتكب فى حق الإنسان، وهى جريمة الاغتصاب. فجريمة اغتصاب النساء، والبنات اللاجئات بصورة خاصة، شائعة جداً فى وطنهم الأصلى، بواسطة البوليس، أو الميلشيا المعادية. كما يتعرضن لها أيضا أثناء الهروب، وفى الطريق إلى مكان اللجوء، بل وفى مكان اللجوء نفسه أيضا، نتيجة لعدم توفر الحماية، وللضعف المطلق الذى تكون عليه النساء فى هذه الرحلة، ولغياب الحقوق المدنية العادية فى هذه الأحوال . وحسب تعبير بعض النساء اللاجئات، فإن كل امرأة سودانية أو إفريقية لديها قصة ما عن خبرة اغتصابها، أو محاولة اغتصابها، أو سوء معاملتها جنسيا.

ولا توجد حدود لقسوة تلك الخبرات. فهناك سيدة اغتصبت أكثر من 18 مرة، أثناء رحلة هروبها إلى مصر، وهى نفسها شاهدة على اغتصاب فتيات لا تتجاوز أعمارهن 5 سنوات، ثم تم قتلهن بإلقائهن فى النار أمام أمهاتهن أو ذبحهن كما تذبح الشاة. إن أى امرأة لاجئة، مهما كان عمرها، هى عرضة للاغتصاب. وجريمة الاغتصاب هى أقصى ما تخشاه النساء اللاجئات، وذلك لبشاعة عواقبها النفسية والاجتماعية عليهن. حتى أن الموت أهون عندهن، بل إنه يصبح الحلم الوحيد لاستعادة الذات، كما وصفت إحدى اللاجئات، حين قالت: "إن الاغتصاب جعلها مثل كوب زجاج مكسور، لا أمل فى استعادة كينونته، والحل الوحيد هو دفنه لـ "نفيه".."

وحين تمارس جريمة الاغتصاب ضد اللاجئات، فإنها عادة لا تكون الجريمة الوحيدة، بل تكون فى العادة مصحوبة بكافة صور التعذيب، والإهانة النفسية والجسدية، والتمثيل بالجسد. والرجال الذين مارسوا هذه الجريمة، والتى عادة ما تكون مخططة مسبقًا بواسطة السلطات، يهدفون بالأساس إلى إظهار قوتهم المطلقة، وقدرتهم على التحكم، كما أن الاغتصاب أداة هامة للانتقام من الآخر. أى ان تلك الجريمة لا تتوقف حدودها عند النساء فقط. فالرجال الذين يفترض فيهم أن يقوموا بالحماية، هم أيضا عرضة للاغتصاب والتمثيل.

2- فئة الأطفال:

تعد الخبرات المبكرة فى حياة الإنسان، من أهم العوامل التى ترسم ملامح شخصيته، وتحدد اتجاهاته فى الحياة. وبالتالى، تؤثر بشكل دال على صحته النفسية عموماً. فالأطفال لهم احتياجات خاصة، كى يتموا نموهم الوجدانى والعقلى بصورة صحيحة. فهم بالإضافة إلى حاجتهم لنظام تغذية، ورعاية صحية خاصة، يحتاجون إلى الاستقرار والثبات، سواء على مستوى المكان أو العلاقات. فالمنزل والأسرة والأبوان والجيران والحى إلى أخره لا تمثل فقط حيزاً فيزيائياً لحماية الطفل، إنما تمثل أيضا، وبالأساس، إطارا نفسيا ومعرفيًا، ينمو الطفل فى حدوده، ويتأثر بمكوناته. إن خبرات الطفولة الأولى تنطبع فى ذهن الطفل كدلالات وجدانية ومعرفية، "مثلما يفعل النحات فى مادته الخام"، فتتشكل بذلك الخطوط العريضة لشخصيته، وبنيانه القيمى فى المستقبل.

وسنستعرض معا هنا نوعية الخبرات والآثار الناجمة عن الأحداث والخبرات العنيفة، التى يمر بها الأطفال اللاجئون:

- لأن الطفل لا يستطيع أن يستوعب، بوعى كامل، الأحداث التى يمر بها، والتى تغير حياته بالكامل، بل وتحطم كل ما هو عزيز عليه ومرتبط به، فهو فى العادة يستسلم لتلك الأحداث، ويدركها على أنها نوع من العقاب يستهدفه هو بالذات.

- يفقد الطفل اللاجئ أى شعور بالأمان، مما يمثل عائقا شديدا أمام نموه النفسى الطبيعى, خاصة إذا لاحظ أن الأم، والأب، والأسرة، وهم مصادر شعوره بالأمان، غير قادرين على توفير الأمان له.

- خبرات الانفصال المتعددة التى يتعرض لها الطفل، سواء عن بيته، أو عن قبيلته أو أسرته أو أهله، تسبب لديه شعورا مزمنا بالفقدان، ليس فقط للأبوين والأخوة والأسرة عموما، بل أيضا لأشيائه الخاصة، مثل ألعابه وكراساته، وحيواناته المنزلية، والأصدقاء والجيران، الخ.

- كذلك من المشكلات الشائعة، فى مجتمعات اللاجئين، أن يجد الطفل نفسه وحيدًا، بعد أن يكون قد فقد أسرته أو حتى عشيرته بالكامل، دون أن يعرف أى شيء عنهم، فيجد نفسه بين أغراب، لا يعلم كيف يتواصل معهم، أو ما هى طبيعة علاقته بهم.

- والأطفال الإناث كثيراً ما يتعرضن لصدمة الاغتصاب، وهى بالنسبة لهن خبرة أقرب إلى خبرة الموت.

- يحرم الأطفال اللاجئون من الاحتياجات الخاصة بنموهم، مثل التغذية الخاصة، والشعور بالأمان، ووجود مرجع قيمى لهم.

- وأخيراً يعد الأطفال من المستهدفين الأساسيين فى الإبادة العرقية، ويكونون موضوعاً للعنف، والتمثيل بهم، ولكافة أشكال سوء المعاملة. كما أن كثيرين منهم يقعون فى الأسر، ويتعرضون لخبرات مثل غسيل المخ والعبودية.

وكنتيجة لك لتلك المخاطر والأحداث، يعانى أطفال اللاجئين من عدد من الاضطرابات النفسية، وخاصة إذا تعرضوا لذلك العنف فى مرحلة ما قبل المدرسة (أى قبل عمر ست سنوات).

ومن هذه الاضطرابات:

- النكوص إلى مرحلة مبكرة فى النمو، فيتصرف الطفل وكأنه أصغر سنًّا، سواء فى الكلام، أو البكاء، أو البحث عن الاهتمام بالنفس ..الخ

- عض الأصابع.

- التبول الليلى، وعدم التحكم فى البول والبراز، بعد أن يكون تمكن من ذلك سابقا.

- اضطرابات النوم والكوابيس الليلية.

- اضطرابات فى النشاط، كأن يظهر الطفل نشاطًا زائدًا بصورة غير عادية، أو العكس، فيتصرف بعدوانية، وعدم ثقة فى الآخرين، ويصبح خائفا من أشياء حقيقية أو متخيلة.

أما بالنسبة للأطفال فى سن المدرسة، فإن أهم الأعراض الإكلينيكية التى يعانون منها هي:

- الخوف الشديد، ونوبات الفزع، واضطرابات النوم، مثل كثرة النوم، أو عدم القدرة عليه.

- التبول اللاإرادى، وهو من المشكلات الشائعة جدًّا، والتى تؤدى إلى اضطرابات شديدة فى الثقة بالنفس، وتعبر عن درجة عالية جدًّا من التوتر.

- أعراض جسمانية مثل الصداع، والدوخة، وزغللة وتوتر بالعين، واضطرابات الجهاز الهضمى.

- انسحاب شديد من الوسط الاجتماعى المحيط، وعدم القدرة على التعبير عن المشاعر أو الرغبات، مع نوبات مفاجئة من العدوانية.

- عدم استقرار الحركة، مع وجود لوازم حركية (حركات عصبية)

- عدم القدرة على التركيز، ومعاناة من صعوبة فى التعلم، وفى الأداء الدراسي.

- نوبات من الاكتئاب الشديد، وعدم الاستجابة لمحاولات التهدئة أو التخفيف من الألم النفسى. كما يصبح الطفل دائم التوقع لأشياء سيئة قد تحدث له.

3- فئة المراهقين:

المراهقون هم الفئة العمرية الثالثة، التى تتأثر بصورة خاصة بآثار اللجوء المضنية. وهذه السن تحتاج بشدة إلى وجود نموذج أخلاقى وقيمى فى حياتها، تتوحد معه نفسيًا، بحيث يصبح هذا النموذج إطارا مرجعيًا له، أثناء عملية بنائه لهويته الشخصية، والتحرك نحو الاستقلالية.

ان الأحداث التى تؤدى إلى اللجوء، وتلك التى تحدث فى أثنائه، لا تحرم المراهقين من الوجود المستقر لهذه النماذج وحسب، وإنما أيضا تحطم النمو بداخلهم، وتشوهه، وتحرم المراهقين من صورة المثل الأعلى والقدوة. فالأب الذى يهان ولا يستطيع أن يفعل شيئا، والأم التى تغتصب أمام أبنائها ولا تنجح فى المقاومة، والزعيم الذى

يخون، أو يهرب، أو يتخلى، أو يسجن، أو يهزم أمام مجتمعه، وغيرها من الأمثلة كثير، كل ذلك يؤدى إلى تحطيم أى نموذج قيمى للمراهق، للاقتداء به، والتوحد معه، أثناء عملية نموه، وتكوين شخصيته.

يضاف إلى ذلك، أن عدم الاستقرار، وغياب الفرص فى التعليم والتدريب، تجعل المراهقين غير قادرين على تطوير إمكانياتهم، أو حتى اكتشاف هذه الإمكانيات، وذلك ما يصيبهم بإحباط شديد، واكتئاب مزمن. وكرد فعل لتحطم النظام القيمى، والإحباط الناتج عن عدم التحقق، يكون هؤلاء الشباب أكثر عرضة وميلاً للتفكير المتطرف بمختلف صوره، وهو ما يطلق عليه اسم: "التوحد السلبى". وقد يأخذ هذا التطرف شكلاً دينيًّا، أو أخلاقيًّا أو سياسيًّا.

وفى أحيان كثيرة، تكون هذه الحالة هى الأساس والمحور لبعض الحركات المسلحة، التى تمارس العنف الاجتماعى بدون تمييز أو وعى أو هدف سياسى موضوعى. فالحاجة النفسية إلى وجود "موضوع" أو "آخر" للانتقام منه، تجعل المراهقين يدركون أى "آخر" على أنه العدو. ويحدث ذلك بدون تمييز. فالقتل، وإيذاء الأخر، وإيلامه، وإذلاله، والتحكم فيه، تصبح الوسائل الوحيدة المطروحة أمامه، ليس فقط لتحقيق الذات، وإنما أيضا للدفاع عنها، وعن وجودها، بل وللبرهنة على حقها فى الوجود.

ويبقى أخيرًا أن الملاحظة الإكلينيكية، وكذلك الدراسات النفسية، قد أكدتا وجود علاقة ارتباط بين الحرمان والفقدان وسوء المعاملة التى يتعرض لها الشباب، وما يظهرونه لاحقًا من اضطراب شديد فى الشخصية، وخصوصا الشخصية المعادية للمجتمع، أو الشخصية الحدية، وكذلك أكدتا وجود علاقة بين هذه الأحداث، والميل إلى الإدمان، خاصة إدمان الكحول، والحبوب المهدئة.

وهكذا فإن أهم وأخطر ما يصيب الأطفال والمراهقين، نتيجة تعرضهم للعنف، وسوء المعاملة، وتحطيم نظامهم القيمى، هو اضطراب شديد فى نمط الارتباط، أو الاتصال والتواصل مع الأخر. فعندما يكون نمط العلاقات الطبيعية، والتواصل الوجدانى مع الأخر، مؤلماً بدرجة غير محتملة، يصبح الوجود الطبيعى والاجتماعى مستحيلاً، ولا يبقى للفرد سوى اختبارات ضئيلة جدًّا، للتواصل والارتباط مع الأخر، إما بقهره وينفيه بكل الطرق الممكنة والمتخيلة، وبالتالى يدمجه فى ذاته، وإما بنفيه لنفسه ووجوده، معتمدًا بالكامل على قاهره ومعذبه، وإما بأن يعزل نفسه تماما، ويغرق نفسه فى الاكتئاب الشديد والمزمن.

4- فئة كبار السن:

الفئة العمرية الأخيرة التى تواجه صعوبات نوعية مختلفة، هى فئة كبار السن، ذلك أن لهم احتياجات صحية واجتماعية خاصة، بالإضافة إلى ضعف وضمور قدراتهم الجسمانية، عمومًا، والمعرفية على وجه الخصوص، مما يضعف قدراتهم على التكيف مع الأوضاع الجديدة.

أما الفقدان فإن له عند كبار السن بعدًا مختلفا حتى مع الأشياء البسيطة. فهو فقدان لكل ما تعبوا واجتهدوا من أجله طوال عمرهم. فلا يوجد بالنسبة لهم فرصة أخرى، أو وقت كافٍ، لإعادة البناء، أو البدء من جديد.

ويعانى كبار السن اللاجئون، عادة، من مشكلات صحية كبرى، نتيجة نمط الحياة غير الصحى، وغير الملائم لاحتياجات سنهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم عادة ما يصابون بالاكتئاب الشديد، والارتباك فى المشاعر، وعدم القدرة على تحمل المحيطين بهم . ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فهم يصيبون عادة المحيطين بهم بالملل والإحباط، لعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم. وبالتالى، فإن كبار السن يكونون عرضة أكثر من غيرهم لسوء المعاملة، والتضليل، نظراً لعجزهم، ولحاجتهم الدائمة إلى الاعتماد على الآخرين.

9- التبعات الاجتماعية للتعذيب

لا تقتصر آثار التعذيب على ما تحدثه فى الجسد من جروح أو النفس من اضطرابات، فهذه الآثار تمتد لتؤثر على كامل حياة الإنسان الاجتماعية، وعلى أقرب الدوائر الاجتماعية إليه، وبخاصة أسرة الضحية التى عذبت، وأصدقاؤه.

فالأسرة قد تجبر على مشاهدة تعذيب أحد أفرادها. كأن يضرب بوحشية أثناء القبض عليه، أو يتم الاعتداء عليه أثناء التفتيش، وقد ينهمر سيل من الإهانات والسباب على أهل الدار، إذا تجرأ أحدهم واستنكر ما يحدث من اعتداء، أو سأل عن أمر القبض والتفتيش.

وقد يروع الأطفال من مجرد رؤية عدد كبير من العسكر المسلحين يقتحمون بيوتهم، ويؤرقون نومهم، ويعبثون بأغراضهم، ويقلبون منزلهم رأسا على عقب. وينتهى المشهد المخيف بانتزاع الأب أو الأم أو كليهما معا، ويترك الأطفال فى رعب من اللحظة المعاشة، ومن ليل كئيب، مفتقدين فيه دفء صدر الأم، ومفتقدين الإحساس بالأمان، وقد يلازم الأطفال هذا الافتقاد طوال سنوات العمر المقبلة.

وبعد الإفراج عن المعتقل، يطرد هو والأسرة كلها إلى الشارع، ويتم الاستيلاء على المنزل، سواء كان مملوكا لجهة العمل الحكومية، أو كان مملوكا لمواطن يضطر لطرد الأسرة، تحت تهديد أجهزة الأمن.

وحين يعود المعتقل، ضحية التعذيب إلى أسرته، فإن الأمان لا يعود معه أبدا. فالتهديدات مستمرة، ومتوقعة دائما. ولا تتوقف عند إعادة الاعتقال، أو التهديد بإيذاء الزوجة أو الأب، أو أى فرد آخر عزيز عليه، بل وتهديد كل من يتجرأ ويلحق هذا المواطن بعمل، حتى تضيق به سبل العيش.

وإذا حاول أن يعمل فى تجارة بسيطة، لاحقه الأمن بشرطة البلدية، واستولى على تجارته. وقد يتهم بأنها دعم للمتمردين، وبأن التجارة مجرد ستار لدعمه لأعداء النظام. ولا يجد المضطهد مفرا من مغادرة البلاد إذا استطاع، أو التعاون مع الأمن إلى حين، هربا من إضاعة أيام العمر، فى التمام اليومى بمكتب الأمن، أو من فقدان السكن، أو من الطرد من العمل باسم الصالح العام، أو من المطاردة فى الرزق، أو تهديد الأهل، والأصدقاء، وزملاء العمل، وكل من يتجرأ على مساندته فى محنته، ولو بزيارة سريعة.

ولا يجد كثيرون من الضحايا من سبيل سوى الهجرة الداخلية، فقد يتمكن من الحركة أو العمل هنا وهناك لبضعة أشهر، قبل أن يعرف وضعه آمنا فى المكان الجديد. ومع ذلك فهذا الحل ليس بالحل السهل. فإن ترك أسرته، فحتما سيتم اعتقال أحد أفرادها للضغط عليه للعودة، وإن اصطحب أسرته معه فقدت الزوجة عملها، وفقد الأبناء دراستهم، وإن انشطر بأسرته عن الأسرة الأكبر، فلن يتمكن من اصطحاب أبويه معه، بل سيتركهما لمصير مجهول، لا بسبب الأمن فقط، بل أيضا بسبب الفقر والعوز، إن كان هو العائل الرئيسى لوالديه.

إن الحصار المتعدد الاتجاهات، والضغوط النفسية والاقتصادية، لا تصيب مواطنا جرفت السيول منزله، وشتتت أسرته، إنما تصيب حطام إنسان، عاش فى غياهب المجهول، يصرخ فلا من مجيب إلا صوت السجان، والسياط، وصراخ المعذبين فى الغرف المنعزلة الأخرى. فالضحية لم يعد هو نفس الإنسان الذى ترك أسرته لعدة أشهر أو أسابيع، والذى يفترض من حوله أنه سيقابلهم بحب، واشتياق بعد الفراق الجبرى. لقد تحول إلى إنسان آخر. عاد إنسانا مختلفا كليا، لا يتفاعل مع أحد، ولا يأنس لأحد، ولا يثق فى إنسان أيا كان.

قد لا يخرج من حجرته لأيام متتالية، أو قد يغضب باستمرار لأتفه الأسباب، أو بدون أى سبب على الإطلاق. وأثناء ثورته قد يعتدى بالألفاظ أو الضرب على الزوجة والأطفال. لقد أصبح إنسانا غريب الأطوار، لا يألف من حوله، ولا هم بقادرين على فهمه، أو استيعاب ردود أفعاله، ولا قادرين على التآلف معه. فتتعقد العلاقات الأسرية وتسوء يوما بعد الآخر، وتعيش العائلة تحت سقف واحد، لكن أفرادها غرباء، لا يعرف أحدهم فيم يفكر الآخر، وما هى حقيقة مشاعره تجاه من حوله، ولا كيفية التعامل معه. ولا يدرى أهله المندهشون من تغير الأحوال، أن أحدهم كان خلف القضبان بعض الوقت، ولكنه حملها معه، داخله، بعد أن خرج من إسارها.

أما من تعرض للاغتصاب من ضحايا التعذيب، فقد أضيف لتعقد أوضاعه الاجتماعية، وعلاقاته الأسرية بعدا آخر، لا يقل قسوة عما عداه، إن لم يزد أضعافا مضاعفة.

فغالبية من تعرض لهذا الانتهاك البشع أثناء التعذيب، أصيب بمشكلات شديدة فى القدرة الجنسية، بدءا من ضعف الانتصاب، وانتهاء بالفقد الكلى للرغبة الجنسية. فمن لم يكن قد تزوج بعد، فقد الأمل فى بناء أسرة، ومن كان متزوجا، واجهه أمران كلاهما مر، إما أن يبوح لزوجته بمشكلته، وفيها، من وجهة نظره، كثير من المهانة، والإحساس بأنه يمكن أن يفقد رجولته فى عين زوجته. وإما أن يتكتم الأمر، ويتحاشى أى تعامل من أى نوع مع الزوجة، التى لا تفهم سببا لبعد زوجها عنها.

والمشكلة نفسها تواجه المرأة التى وقعت ضحية للاغتصاب، فهى تهرب من الزوج دائما، فأى محاولة للعلاقة الزوجية تعيد إليها اللحظات الرهيبة بكل قسوتها وآلامها، ولا تقدر على البوح للزوج بما أصابها، وبعض من بحن بالأمر للزوج، لم يتمكن الزوج من استيعاب موقف زوجته، ولا نسيان ما جرى معها، وقرر الانفصال عن زوجته.

وكثيرات من النساء كن فتيات أثناء حدوث هذا الاغتصاب، وخفن من عواقب أخبار الأسرة، فقد ينتهى بوحها لهم بما حدث معها قد ينتهى بقتلها، دفنا للعار. ففررن من البلاد، وربما كان بعضهن يحملن فى أحشائهن ثمرة جريمة الأمن، التى اقترفت فى حقهن.

هكذا تضيق الحلقات على رقبة هؤلاء الضحايا من الرجال والنساء. فيهربون من الوطن، رحمة بذويهم وبأنفسهم. لكن طريق اللجوء محفوف دائما بالمخاطر البيئية، والأمنية، وبالوطن الجديد المؤقت. ويعجز اللاجئ عن استضافة زواره، لضيق المكان، وازدحامه بالسكان، فلا مكان مناسب لهم، ولا فرص عمل متاحة، ولا فرص متوفرة لتعليم الأولاد، فى حالة استقدامهم لاحقا بملجئه ومسكنه. وكل الاحتمالات قاسية، فمن هاجر وترك أهله، فقد الأمل فى العيش وسط الأهل مرة أخرى، فلا هو بقادر على العودة إلى وطنه، خشية تعرضه للقتل، أوالاعتقال، ولا هو بقادر على استقدام أسرته إليه، لانعدام السكن والعمل، وضيق ذات اليد، ولا هو بقادر على إرسال ما يكفل لأسرته الحد الأدنى الضرورى من الحياة الكريمة.

لقد عشنا مع هؤلاء الفارين من ديارهم سنوات، رأينا الشباب الجامعى وقد تقطعت به كل السبل لاستكمال دراسته، ولا يملك حتى تلك الأوراق التى تثبت المراحل التعليمية التى اجتازها.

أما الأطفال فقد حرموا حتى من فرصة تعلم مبادئ اللغة والحساب. ولقد رأينا الحاصلين على الشهادات الجامعية، وفوق الجامعية، وهم إما بلا عمل يغنيهم عن سؤال اللئام، وإما يعملون فى التجارة الهامشية على الأرصفة، ويطاردون من رجال الشرطة، بتهمة إشغال الطريق، و تصادر تجارتهم قبل أن يسددوا ثمنها للتجار.

ولقد رأيناهم فى سوق العمل سلعة رخيصة، يعملون أكثر من عشر ساعات يوميا، فى البناء أو عتالين بمقابل زهيد، لا يكفى لدفع الإيجار المرتفع للسكن. ورأيناهم يسكنون بأعداد كبيرة فى حجرات ضيقة، ولا يجدون ما يحميهم من برد الشتاء القارص. ورأينا مرضاهم يطرقون الأبواب بحثا عن علاج لأمراض لا تنتهى، إلا لتعاودهم من جديد، بسبب سوء التغذية الشديد. ورأينا الرضع لا يجدون الحليب لا فى صدور أمهاتهن، ولا حتى حليب الصيدلانى لارتفاع ثمنه.

والنساء الفارات من الوطن، ربما تتاح لبعضهن فرص العمل فى المنازل، وعلى الرغم من كونها فرصة لا تتوفر فى العادة للرجال، فإن الأمر جد قاس عليهن. ليس من وجهة نظر أن الشهادات العليا تهدر بالعمل المنزلى، ولكن لأن كثيرات من النساء الفارات حملن معهن أمراضا فى التنفس، أو بالعمود الفقرى، واضطررن لقبول مثل هذه الأعمال الشاقة، كى يجدن ما يسد رمق الصغار. وتزداد معاناة هذه الفارة من وطنها، إذا كان الزوج لا يجد أى نوع من العمل، ويسقط إحباطه وشعوره بالذنب - لعدم قدرته على إعالة أسرته- على تلك الزوجة المسكينة، التى لا يصل طموحها منه إلى كلمة شكر أو عبارة وفاء، فأقصى ما تطمح إليه منه، أن يتوقف فقط عن الإيذاء النفسى الذى يمارسه عليها، وهو المغلوب على أمره.

وليس الأمر بأفضل حالا مع ضحايا التطهير العِرْقى بالنوبة، وكردفان ودارفور، أو فى الحرب التى لا تتوقف رحاها فى جنوب السودان. فحين تحيط النيران بالجميع يكون رد الفعل الإنسانى التلقائى هو الفرار من الجحيم. ولكن الجسد الذى يطلق ساقيه للريح يتعثر فى أشلاء الضحايا من أهل بيته وعشيرته، ولا يجد سبيلا للبحث ضحاياه فى تلك اللحظات الرهيبة.

ولكن عند الاقتراب من أقرب مكان آمن، ومحاولة التقاط الأنفاس، يبحث الفار من الجحيم عن أهله، فيجد حيا من يجد، ويضيع أمله فى العثور على من فقد. حيا كان أو ميتا.

وفى كثير من الأحيان، يعود الهارب فى الوطن لأرضه، بحثا عن ذويه، أو ليجمع أشلاء من قتلوا، ويواريهم التراب. والمحصلة النهائية هى أن من بقى حيا من الأسر الفارة، تشتتت فى الجبال، وفى البلدان الحدودية المجاورة. ومع فقد البشر فقد أيضا للمنزل والمرعى والماشية، وفقد لكل سبل الحياة.

إن المواطن السودانى الذى عاش تجربة الفرار من الوطن فى الوطن، أو إلى خارج الوطن، يعيش كافة آثار هذا الفرار النفسية والاجتماعية، لسنوات قد تطول، حتى يواريها معه تراب القبر. ولكن الزمن مع ذكريات الدماء والموت والفقدان، يكون من القسوة حتى ليطلب الأحياء الناجون منهم الموت هربا من الذكرى، يتمنونه، وقد يسعون إليه سعيا. فالخوف يعشش فى جوانبهم، ويسيطر عليهم، أيقاظا كانوا أو نياما، والشعور القاتل بالذنب يعتصر الكل، فقد عجزوا عن حماية أقرب الناس إليهم، وعجزوا عن الاتصال بمن بقى منهم على قيد الحياة.

وحكم عليهم الزمن الردىء، أن يعيشوا بأحزانهم فى الشتات الإجبارى، داخل ركن قصى موحش فى وطنه، أو خارج حدود الوطن كله.

الفصل للصالح العام*

بدأت قضية الفصل للصالح العام فى السودان، للتخلص من القادة النقابيين فى فترة حكم عبود العسكرى من 1958 إلى 1964. وكانت تتم فى حدود ضيقة وبطريقة غير معلنة. وفى حكم حكومة الإنقاذ أخذ الأمر شكلا مغايرا حيث أصبح الفصل يتم بقوائم جماعية، تحت مسميات شتى.

فهناك الفصل للصالح العام (مادة 6 ج 20)، ويختص به السياسيون والنقابيون ومعارضو النظام بشكل رئيسى. وهناك الفصل لقفل الوظيفة، والفصل للتخلص من فائض العمالة. وأخيرا الفصل للخصخصة، وهى التى فتحت الباب للاستغناء الجماعى عن كامل العاملين بالمؤسسات، وبشروط شديدة الإجحاف. وكانت أكثر القطاعات تضررا قطاع النقل الميكانيكى، والهيئة القومية للكهرباء، وهيئة البريد والاتصالات. وقد كان نصيب هيئة السكة الحديد خطيرا. ففى عام 1992 فصل 3400 عامل وموظف فى الدفعة الأولى.

وقد شمل الفصل خيرة الخبرات المدنية، والكوادر الفنية والإدارية، مما أثر بشكل واضح على مستوى الخدمة المدنية بالسودان. ووصلت أعداد المفصولين من العمل فصلا تعسفيا من عام 1990 إلى عام 2000 إلى 95 ألفا، وفقا لإحصائية اتحاد نقابات العمال السودانى.

ولم تكتف السلطات بالفصل من العمل، بل إنها كانت تمنع تشغيل المفصولين للصالح العام، فى أى مكان، حتى فى القطاع الخاص. كما تعرض هؤلاء المفصولون، وكلهم من النقابيين، للاعتقال المتكرر.

وبعد فصل العامل من الخدمة يتم إنذاره بترك المنزل التابع لجهة العمل، فى مدة لا تتجاوز أسبوعا، وإلا يتم الإخلاء بالقوة الجبرية. وتأتى قوات الأمن وتطرد العائلة بمتاعها، وتلقى بها فى الطريق العام.

وفى شهر مارس 2000 انعقدت جمعية عمومية للمفصولين بنادى السكة الحديد بالخرطوم، وقررت تشكيل لجان مماثلة فى عطبرة، وبورسودان، وكسلا، ومدنى، والأبيض، وكوستى. وكان هذا الاجتماع بسبب استيلاء الحكومة على التعويضات التى أرسلتها منظمة اليونيدو، وصندوق النقد الدولى، للمفصولين، وقد بلغت قيمة هذه التعويضات 150 مليون دولار، حسب تصريح السيد تاج السر عابدون رئيس الاتحاد العمومى، وتصريح هاشم أحمد البشير نائب رئيس الاتحاد. وكانت الهيئات الداعمة قد أقرت واعتمدت هذا المبلغ بعد ذهاب وفد يمثل أسر المفصولين للصالح العام إلى الأمم المتحدة فى 5 مارس 2000.

ولكن الحكومة قررت إيداع المبلغ ببنك العمال، وأعلنت رسميا أنه سيخصص لمشروعات إنتاجية فردية وجماعية، وفى تدريب بعض الكوادر، وذلك بالرغم من وجود هيئة تمثل هؤلاء المفصولين، يمكن الرجوع إليها، وهى جمعية المفصولين للصالح العام، واللجنة المنبثقة عنها، ولجنة التيسير والمتابعة. وقد قامت هذه اللجنة بإرسال مذكرات لرئيس الجمهورية، ورئيس اتحاد العمال، ولم تتلق أى استجابة أو رد، فأرسلت مذكرة للمدير العام لصندوق النقد الدولى، عرضت فيها اقتراحا من أعضاء الجمعية بتشكيل لجنة من منظمة العمل الدولية، والأمم المتحدة، ولجنة التيسير والمتابعة، فهى المسئولة عن قضية التعويضات، وأرسلت صورة من هذه المذكرة للهيئات التالية:

- مدير منظمة العمل الدولية بجنيف، المدير المقيم للأمم المتحدة بالخرطوم.
- سكرتير عام الاتحاد الدولى للنقابات العالمى.
- سكرتير عام الاتحاد الدولى للعمال العرب.
- سكرتير عام وحدة النقابات الأفريقية.

وكان رد الحكومة هو مداهمة مكاتب اتحاد عام أرباب المعاشات، واعتقال أعضاء لجنة المفصولين للصالح العام، ومعهم بعض الحضور. كما اعتقلت باقى السياسيين والنقابيين من منازلهم، وكان ذلك فى شهر فبراير عام 2001.

* من أوراق المهندس ع.ى. رئيس لجنة المفصولين للصالح العام

10- كيف يعيش اللاجئون فى مصر؟

*** على الطريق:**

قبل أن يصل اللاجئ إلى مصر، يكون قد عبر طريقا مليئا بالأهوال والرعب. فطريق اللجوء إلى مصر ليس طريقا آمنا أو ممهدا. فعلى اللاجئ أولا أن يتخفى بطريقة ما، وأن يتجنب نقاط التفتيش الكثيرة، وأن يستخدم اكثر من وسيلة سفر وانتقال. والكثيرون من اللاجئين السودانيين، تعرضوا خلال عبورهم هذا الطريق لأهوال تفوق الخيال. ولكن، كما يقولون، كله يهون من أجل الشعور بالأمان، واستعادة الحلم فى حياة أفضل، ومستقبل أكثر إشراقا وأمانا.

السودانيون المترددون على مركز النديم تبعا للمنطقة التى جاءوا منها فى فترتى 93/98 - 99/2002*						
الفترة	شمال ووسط السودان	جنوب السودان	جبال النوبة	شرق السودان	غرب السودان	إجمالي
من 93 - 98	99	13	8	7	6	133
من 99 – 2002	550	278	192	89	82	1191
إجمالي	649	291	200	96	88	1324

وفى مصر:

وعندما يحط هذا الطائر المهاجر فى أرض الميعاد، يكون فى أمس الحاجة إلى الراحة والترحيب به، بعد أن يكون الإرهاق والعوز قد أهلكاه. لكن الاستقبال الذى ينتظره يكون أبعد ما يكون عن ذلك. إن أول ما يكتشفه اللاجئ فور وصوله إلى مصر، هو أن ما ينتظره هو بالتحديد عدم الأمان وعدم الترحيب، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أوالاقتصادية.

ورغم أن الحكومة المصرية قد فتحت أبواب مصر للاجئين السودانيين، فإنها لم توفر مأوى لإقامتهم، ولا تقدم لهم إعانات اقتصادية من أى نوع، ويصبح عليهم أن يبدءوا طريقا وعْرا بين المؤسسات المعنية، للحصول على الحد الأدنى من الأمان، الذى كانوا يرجونه، أو يأملون فيه.

فعلى اللاجئ السودانى أن يمر أولا بمرحلة طلب اللجوء، من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالقاهرة، وهى عملية شاقة وثقيلة، وفى كثير من الأحيان مهينة فى حد ذاتها. فهناك الاستئمارات المعقدة التى يجب أن يملأها، وهى استئمارات طويلة جدا وتفصيلية، ولا يعرف معظم السودانيين من طالبى اللجوء كيفية التعامل معها.

ثم يصبح على اللاجئ السودانى الانتظار لشهور وشهور، وأحيانا لسنوات، كى يحصل على موعد للمقابلة مع أحد موظفى المفوضية، وهم عادة من الشباب صغار السن، ذوى الخبرة القليلة جدا فى الشؤون السياسية، وشؤون حقوق الإنسان، بل وفى شؤون الحياة عموما، وليس لديهم سوى قدر قليل من المعلومات عن الواقع السياسى والاجتماعى فى السودان. ثم إنهم يكونون فى العادة متشككين بحكم طبيعة عملهم، وغير مرحبين، ومتوترين، وأحيانا عدوانيين. ويصبح على طالب اللجوء أن يقنع هؤلاء الناس، بالأدلة والوثائق وخلافه، أنه قد تعرض فعليا للاضطهاد فى بلاده، وأن لديه مخاوف حقيقية، وتهديدات فعلية، وأنه لا يستطيع العودة إلى بلاده دون التعرض للخطر. وبدلا من أن يجد اللاجئ من يخفف عنه أهوال خبرات الماضى، يجد نفسه مضطرا لأن يعيشها فى مصر مرة أخرى، من خلال السرد والإثبات والتدليل، لكى يقنع موظفى المفوضية بأن خبرات ماضيه ليست من بنات أفكاره!!

وكان يمكن لهذا الانتظار أن يكون محتملا لو كان منطقيا، بمعنى أن يؤدى إلى نتيجة إيجابية فى الحياة، أو يؤدى إلى نتيجة، من خلال ما نفعله، أو كنا نعرف ملامح ما نحن فى انتظاره على وجه التحديد. لكن حين يغيب كل ذلك، يكون الانتظار نوعا من العبث المطلق. وهذا الانتظار يكون أقرب إلى التعذيب فى حالة اللاجئ السودانى فى مصر. لأنه لا يكون عندئذ مجرد انتظار إلى حين إتمام هذه المقابلات وظهور نتيجتها، ذلك إذا ظهرت. لقد صار هذا الانتظار للاجئ السودانى فترة يعيشها فى حالة من عدم الأمان السياسى التام. فهو، طوال الوقت، مهدد

بالاعتقال والترحيل إلى السودان، من قبل السلطات المصرية، لأنه لا يملك إقامة قانونية، وليس لديه تصريح للعمل، أو لمزاولة أى نشاط من الناحية القانونية، ولا يتمتع بأى حق من الحقوق الاجتماعية العادية، مثل حق الحصول على الرعاية الصحية أو التعليمية وخلافه. خاصة وقد تكررت حوادث توقيف سودانيين لاجئين أفرادا وجماعات، بدعوى عدم شرعية وجودهم فى البلاد، ومن ثم وجوب ترحيلهم الى السودان.

على سبيل المثال، ورد فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أن قوات الأمن المصرية قامت بالقبض على أكثر من مائتى لاجئ سودانى، بحى المعادى فى يومى 28 و 29 يناير 2003 حيث تم احتجازهم داخل ديوان قسم المعادى والبساتين. وقد شملت عمليات القبض أسرا بأكملها من اللاجئين السودانيين، وتم عرضهم على مكتب الأمن بمجمع التحرير، فأمر بإخلاء سبيل من يحمل الكارت الخاص بالحصول على اللجوء من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإخلاء سبيل الأشخاص المحدد لهم مواعيد مقابلة، كما أمر باحتجاز 40 لاجئا منهم بمكتب الأمن بمجمع التحرير. (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 30 / 1 /2003).

وليس هذا كل ما يؤرق اللاجئين السودانيين فى مصر، فمما يؤسف له أن تتجاوز السفارة السودانية فى مصر كافة القوانين والبروتوكولات الدولية المنظمة لأحوال اللاجئين فى البلاد التى يستقرون فيها.

ومع تكرار مطاردة رجال الأمن، تتكرر مطاردة الآخرين التابعين للسفارة السودانية، أو من العملاء المجندين من طرف هذه السفارة لعدد من السودانيين. كما يتكرر تهديد السفارة لهم بترحيلهم إلى السودان، أو بتسليمهم لأمن الدولة المصرى. وصار كثير من هؤلاء اللاجئين يصابون بنوع من الخوف لمجرد الاقتراب من مبنى السفارة السودانية. يضاف إلى ذلك حرمان هذه السفارة لهؤلاء المواطنين من حقوقهم المدنية العادية، مثل تجديد جوازات السفر، أو تسهيل الحصول على الأوراق الرسمية، أو توثيقها، وذلك ما يضيع فرصا عديدة على كثير من هؤلاء اللاجئين.

كيف يعيش اللاجئون السودانيون شهور وسنوات الانتظار؟

الأحوال المعيشية للسودانيين اللاجئين فى مصر ليست أفضل حالا من أحوالهم السياسية بها. فباستثناء فئة قليلة جدا تعتمد فى توفير دخلها المادى على تحويلات أقاربهم أو إخوانهم من الخارج، فإن الأغلبية الساحقة منهم ليس لديها أى نوع من الدخل الثابت، أو أى درجة من درجات الأمان الاقتصادى.

دخول السودانيين اللاجئين فى مصر:

الأغلبية الساحقة من المهاجرين السودانيين تعيش فى مصر ظروفا شديدة الصعوبة. فالمساندة المحدودة التى تقدمها الأمم المتحدة لهم تقتصر على اللاجئين الرسميين فقط، ولا تتجاوز هذه المساعدة ثلث أعداد طالبى اللجوء تقريبا. ولا تزيد المنحة التى تحصل عليها الأسرة من الأمم المتحدة عن 250 جنيها شهريا للسكن والطعام ، وهى منحة غير ثابتة فى أغلب الأحوال. وقد انخفضت مصاريف العلاج إلى النصف. وتوقفت تماما المنح التعليمية، بالنسبة للمهاجرين الجدد، وللذين يواجهون فترة انتظار طويلة، وكانت حتى العام الماضى تتراوح بين 18 و 24 شهرا، لتحديد حالتهم لدى مفوضية اللاجئين، فإنهم لا يتلقون مساعدة من أى نوع، مثلهم مثل الأعداد الكبيرة من المرفوض طلبات لجوئهم، وظلوا باقين فى مصر، ولم يغادروها.

عمل اللاجئين السودانيين فى مصر:

القوانين المصرية لا تسمح لأى من اللاجئين السودانيين بالعمل فى القطاعات الرسمية فى مصر، لذلك يضطر هؤلاء اللاجئون للعمل فى القطاعات الاقتصادية والخدمية غير الرسمية والأعمال الهامشية فى مصر.
وبالإضافة إلى ندرة فرص العمل، وانخفاض الأجور، فى مصر، فهم يعملون بشكل غير رسمى، وذلك ما يعرضهم للاستغلال من قبل أصحاب العمل، كما يحرمهم من التمتع بحقوقهم القانونية، وبالتامين الاجتماعى. وهم كقاعدة عمل، فى القطاعات غير الرسمية، متوقع منهم أن يعملوا عددا أطول من الساعات، وبأجور أقل عن نظرائهم المصريين.

وتختلف فرص العمل بشكل كبير بين النساء و الرجال، ولدى النساء فرص أكبر فى العمل كخادمات فى المنازل، أو جليسات للأطفال. ويبلغ متوسط الأجر اليومى للاجئة السودانية العاملة حوالى 25 جنيها مصريا، مقابل يوم عمل طوله حوالى 8 ساعات.

ويمثل العثور على عمل صعوبة أكبر بالنسبة للرجال حتى بالنسبة لذوى الكفاءات منهم، أو للحاصلين على تدريب مهنى، لأن أصحاب العمل يترددون فى توظيفهم، نظرا لأنه غير مصرح لهم بالعمل بشكل قانونى.
ونتيجة لهذا يضطر الرجال السودانيون اللاجئون إلى العمل كعمال يوميين، فى مجالات لا تحتاج إلى مهارة, كعمال بناء، أو فى أعمال النظافة، أو الحراسة الليلية. ويبلغ متوسط الأجر اليومى لهؤلاء العمال حوالى من 8

إلى 10 جنيهات، عن يوم عمل طوله من 12 إلى 14 ساعة يوميا. ويعمل البعض منهم فى مصانع 6اكتوبر و 10 رمضان بأجور أقل.

والبعض الآخر من هؤلاء اللاجئين، يمارس التجارة فى السلع الرخيصة، بشكل عشوائى، على الأرصفة، خاصة فى ميادين العتبة ورمسيس وعين شمس. ويبلغ متوسط دخل الواحد منهم من 5 إلى 8 جنيهات يوميا. ويكونون أكثر عرضة للملاحقة الأمنية من قبل السلطات المصرية، و للقبض عليهم، ولمصادرة بضائعهم. ويبقى كثير من اللاجئين الرجال بلا أى دخل من أى نوع، وينطبق هذا بالذات على الشباب من الرجال. وقد ويصبحون عرضة للاندماج فى أنشطة مخربة.

سكن اللاجئين السودانيين فى مصر:

اللاجئون السودانيون فى مصر، يضطرون إلى السكن فى الأماكن الرخيصة، والعشوائية، كما يضطرون إلى الازدحام فى السكن لتوفير النفقات. وهم يتجمعون فى بعض الأماكن السكنية أكثر من غيرها، مثل أطراف مدينة نصر، والكيلو ½ 4، وعين شمس، ومدينة 6 أكتوبر، وأطراف ضاحية المعادى. و يتراوح إيجار الشقة المفروشة لهم والمكونة من غرفتين و صالة من (400 إلى 600) جنيه شهرى، ويسكنها عائلتان أو ثلاثة بمتوسط من 10 إلى 15 شخصا. وغير المتزوجين منهم يستأجرون شققا خالية، ويفترشون الأرض، ليوفروا فى النفقات.

ولا تتميز أو تتسم تجمعات المهاجرين السودانيين بأى مسحة عرقية ، فهم يقيمون سويا داخل شقة واحدة من مختلف الانتماءات العرقية، ويتكافلون فى النفقات، بغض النظر عن القرابة أو الأصول العرقية، يجمعهم الإحساس بأنهم جميعا سودانيون، يعيشون ظروف الغربة و المحنة.

ورغم طول فترة انتظار اللاجئين للحصول على الموافقة باللجوء، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تقدم أية مساعدات مادية لطالبى اللجوء، وتقتصر المساعدات المتوفرة لديها على بعض الجمعيات (مجموعة من الكنائس) التى تمثل أهم مصدر خيرى للدعم المادى، المقدم للاجئين الأفارقة فى مصر، والتى لا يقتصر إسهامها على تقديم بعض الأطعمة والملابس فقط، فهى تعمل أيضا على توفير برامج علاجية وتعليمية وتدريبية، كما تنظم بعض الأنشطة الاقتصادية التى قد توفر مجالا للعمل لبعض اللاجئين.

والأغلبية الباقية من اللاجئين تقع فريسة فى براثن سوق العمل المصرية غير القانونية (سوق العمل السوداء)، فعليهم أن يقبلوا بشروط عمل غير آدمية بالمرة، وليس من النادر أن تجد محامية أو مدرسة حاصلة على تعليم جامعى، تضطر إلى العمل كعاملة منزلية، أو أن نجد طبيبا أو محاميا يعمل حدادا، أو بائعا فى أحد محلات البقالة. والمطلوب منهم بعد ذلك ان يكونوا سعداء وراضين، بحصولهم على مثل هذه النوعية من الأعمال، وذلك للندرة فرص العمل فى سوق العمل المصرية.

كذلك على اللاجئين أن يقبلوا بأوضاع اجتماعية، غير مقبولة من الناحية الثقافية والتقليدية، كأن تعمل الزوجة خادمة، أو جليسة أطفال، تاركة شؤون أبنائها والمنزل للرجل، الذى يفشل عادة فى مثل هذا الأعمال، مسببا الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية التى سنأتى إليها لاحقا.

ثم إن الأغلبية العظمى من اللاجئين يعيشون حالات من الازدحام الشديد وغير الآدمى، فيما يخص السكن، كما يقتصدون بدرجات شديدة فى الطعام، وما يترتب على ذلك من عواقب صحية واجتماعية كثيرة، إضافة إلى حرمان أبنائهم من التعليم، نظرا لعدم قدرتهم توفير المصاريف والنفقات اللازمة لذلك.

ويضاف إلى الصعوبات السابقة، أن اللاجئ عادة ما يكون محروما من منظومة الدعم الاجتماعى الطبيعية فى مجتمعه الأصلى، ومحروما من أى مرجعية اجتماعية، فالأسرة والأصدقاء، والجيران والحى، والعشيرة والقبيلة والوطن. الخ.. تمثل أطرا اجتماعية توفر الأمان والألفة والحماية، كما تمثل إطارا مرجعيا للإنسان. إن حرمان اللاجئ منها يزيد من وحشته وشعوره بالاغتراب.

وتعتبر القسوة الشديدة لتلك الظروف عائقا شديدا فى عملية التأهيل النفسى والاجتماعى، لضحايا التعذيب من السودانيين. فالتهديدات الأمنية سواء أجاءت من الأمن المصرى أم من الأمن السودانى، تدفع بالضحية لاسترجاع أحداث التعذيب، وتتسبب فى انتكاسة نفسية، وفى أحسن الأحوال تدفعهم إلى مزيد من العزلة، واجتناب الاختلاط بالآخرين، وخاصة السودانيين منهم.

فكيف يتعامل أى جهاز عصبى إنسانى مع جميع تلك الضغوط والجراح؟

شهـــادات حيـــة
من واقع ملفات مركز النديم

11- شهادتنا

قبل أن تصل أعداد السودانيين المترددين على مركز النديم إلى تلك الأعداد الضخمة، لم يدر بخلدنا قط، أن تصل حكومة ما، إلى هذا المستوى من التردي، وتلك الدرجة من البشاعة. فما سمعناه من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، شيء يفوق الخيال.

فعلى الرغم من عملنا فى مجال التأهيل النفسي لضحايا التعذيب، فإن ما نسع عن السودان شيء مختلف. مختلف لأنه فاق كل أشكال التعذيب المنظم التى نراها، ونقرأ عنها في الإصدارات المتخصصة، أو ما نسمعه فى المؤتمرات التى تناقش نفس القضية.

فهناك ابتكار دائم، من وحي البيئة، ومن أذهان شيطانية فاقت شياطين السماء. فقد تجاوز القائمون على أمن الوطن ومواطنيه، الجلد والصعق الكهربائي، والتعليق بأشكاله، والاغتصاب المتعدد الطرق والوسائل. ففكر الأباطرة في الاستفادة من الشمس الحارقة، ومن المستنقعات التى تمتلئ بالبعوض، أو من الشطة السودانى ذائعة الصيت .

تجبر الضحية على الوقوف تحت أشعة شمس الصيف الحارقة من الصباح الباكر، وحتى غروب الشمس، دون قطرة ماء واحدة، وقد يحضر الماء أمام صرخات الضحية، ولكن يسكب أمامه على الرمال الملتهبة التى يقف فوقها عارى القدمين. أو يخبرونه أنه توجد مياه على بعد بضعة كيلومترات، يمكن أن يشرب منها، بشرط أن يأخذ الطريق عدوا. ولكن قبل وصوله يقع فى حفرة عميقة أعدت لهذا الغرض. وأحيانا يجبر الضحية على شرب مواد تعمل على زيادة فقد الماء من الجسم، حتى يصل المعذب لدرجة الجفاف. وقد يقيد الضحية من يديه ورجليه في شجرة على مستنقع مليء بالبعوض، ويترك من غروب الشمس حتى الصباح، فينهش البعوض جسده المنهك طوال الليل، دون أن يملك القدرة حتى على الاستغاثة .

وسمعنا عن حالات أخرى حبست في غرف شديدة الضيق، لا يوجد بها أي منفذ للهواء، ووضع بالغرفة موقد مشتعل فوقه صفيحة عليها كمية من الشطة، ويترك الضحية لساعات يستنشق الأبخرة الخانقة. وفى حالة أخرى وضعت الشطة داخل كيس من القماش ووضعت رأس الضحية داخل الكيس و ربط حول العنق .

أما فى حرب الجنوب، يصف الشباب صغار السن أمام صفوف العسكر، وغالبيتهم من أهل الجنوب ذاته، ويجبر من بقي حيا من هؤلاء الشباب على قتل أهليهم بالرصاص، أو ذبحهم بالخناجر كما تذبح الخراف. و بعد تمام الغزو وقتل الرجال ،يتم أسر النساء والأطفال والشباب. فتسبى النساء و يوزعن كغنائم حرب على المقاتلين، كما توزع الغنائم من الأطفال والشباب، ليستعبدوا في أعمال السخرة في الزراعة أو التحطيب. ثم يساق الشباب إلي معسكرات الخدمة الإلزامية ليحاربوا ذويهم، وذلك بعد إجبارهم على تغيير دياناتهم و أسمائهم . وكل ذلك تحت شعار الفتوحات الإسلامية .

و تحت نفس الشعار تصادر الممتلكات،و يجبر الرعاة،والمزارعون،والتجار على التبرع بما يملكون، للجيوش الإسلامية. ومن يعلن عن تذمره، يحل دمه،أو يرسل للجحيم في معسكرات الاعتقال، أو بيوت الأشباح .

ونفس السلب والنهب والتقتيل، يتم تحت شعارات أخرى فى النوبة وجنوب كردفان. كإعادة تقسيم المدن، أو مشروع تحديث السودان. وتحت تلك الشعارات، تدمر قرى بكاملها، ويهرب من بقى من أهلها على قيد الحياة، ليلجئوا للحياة فى الجبال، أو يفروا للبلدان المجاورة، تاركين كل شيء خلفهم.وكثيرا ما تتشتت الأسر أثناء عملية الفرار تلك، وتنقطع الصلة للأبد بين أعضاء الأسرة الواحدة.

فالعذاب يحيط بالبلد بكامله. سياسيون كانوا أو غير سياسيين. نقابيون كانوا أو غير نقابيين. جنوبيون كانوا أو نوبيون أو بيجاويون أو شماليون.

وقد شهد مركز النديم أول مجموعة تعرضت للتعذيب المنظم علي يد حكومة جبهة الإنقاذ، كان معظمهم من اليسار وبهم استهلت بيوت الاشباح عملها !! ومما يؤسف له انه لا توجد شهادات كاملة، موثقة لتلك المجموعة، حيث لم يكن التوثيق في بداية عمل النديم 1993/1994 يتجاوز التوثيق الطبي والنفسي.

ولا بد ان نذكر ان تلك المجموعة هي التي أسست المجموعة السودانية لضحايا التعذيب في مصر وهي ذاتها التي اقامت أول معرض للفن التشكيلي عن اشكال التعذيب في السودان بعد خبرتهم الخاصة ببيوت الاشباح.

وقد اخترنا صورة غلاف الكتاب الذي بين ايدينا من هذا المعرض.

إن ما يحدث في السودان جريمة في حق الإنسانية كلها، وليس في حق السودان فقط. وقد آن الأوان أن نضع أمام العالم شهادات ضحايا التعذيب في السودان الذين خرجوا فرارا من الجحيم تاركين خلفهم زوجات شابات، وأطفالا صغاراً، وأمهات وأباء مسنين. طلب الهجرة منهم من طلب، وبقى منهم - في مصر- من بقى، ولكن يجمعهم حلم واحد، حلم العودة لوطنهم وأهليهم،وطن ليس كهذا الوطن،بل وطن جديد لا يفزع فيه الإنسان من حلول المساء، ولا من نفير السيارات، ولا من رؤية ضباط الدرك.وطن يستطيع الإنسان فيه أن ينام ملء جفنيه، ويحلم بصدر أمه، وذكريات الصبا،وبيوم عرسه وابتسامة وليدة.

شهادة مصرية فى بورسودان

روز ملاك. مواطنة مصرية، عاشت في بورسودان في الفترة مابين 1990-1993 حيث كانت تعمل مع واحدة من الهيئات الدولية العاملة في السودان. وكان العمل الأساسى لتلك الهيئة يختص باللاجئين الأرتريين الفارين إلى السودان، هربا من ويلات الحرب في بلادهم. ورغم أنها ذهبت للعمل في هذا المجال، إلا أنها في نهاية الأمر عملت بين النازحين من جنوب السودان إلى منطقة بورسودان. وفى هذه الشهادة تروى لنا روز بعضا من ملاحظاتها على أوضاع أهل الجنوب.

"ذهبت للعمل في هيئة دولية تهتم بشئون لاجئى إريتريا، كنت المصرية الوحيدة وباقى الفريق أجانب، وكانوا مهتمين أن أعمل معهم ليس فقط لاهتمامي بمجال العمل هذا، لكن أيضا لأكون همزة وصل بين متحدثي اللغة العربية، واللغة الإنجليزية. كان عملى إدارة حضانات مدارس اللاجئين، وهى سلسلة من المدارس ذائعة الصيت وكانت الإرساليات التبشيرية قد أسستها منذ زمن بعيد. أثناء عملي لفتت نظري مشكلة النازحين من الجنوب، وأوضاعهم داخل المعسكرات المعدة لهم في بورسودان. آلمني وضعهم داخل وطنهم، فطلبت أن أعمل مع هذا القطاع من اللاجئين، واستجابت الهيئة التي أعمل معها لطلبي.

1991 كانت سيارات اللورى تأتى لبورسودان محملة بالنازحين من الجنوب، كنت أقف في استقبلهم، وجدتهم جميعا من النساء، والأطفال، وقد مات رجالهم فى حرب الجنوب. كان الجو مازال باردا، وهم بملابس بالكاد تستر الأجساد، يبدو عليهم الإجهاد الشديد، فمع قسوة الرحلة، وعناء السفر، وحالتهم النفسية السيئة، كانوا بدون طعام لعدة أيام، لدرجة أننا لم نستطع إطعامهم بدون الاستعانة بنظام غذائي تدريجي.

أسست حضانات في ضواحي بورسودان، في الصحراء، ووفرت فرص عمل للأمهات بنفس المكان، وعملت اتفاقيات مع الأمم المتحدة للتبرع بمياه الشرب، ومع الصليب الحمر الدولى للتبرع للمشروع بحصة من الغذاء المخصص لضحايا المجاعة. وهذا ماجعلنى أتقدم بطلب العمل مع الجنوبيين النازحين.

الغريب أن النساء لم تكن لديهن القدرة على الحركة داخل المدينة بحثًا عن العمل والرزق، فقد كان العسكر يوقفونهم طالبين أوراق ومسندات، ولم يكن لدى النساء آية أوراق رسمية في ظروف الفرار من بين ألسنة نيران الحرب والدمار، وما كان من الممكن غير التفكير في كيفية الهرب بالأطفال من وسط هذا الجحيم. لم يقدر العسكر ذلك، وكان السجن هو مصير النساء العاجزات عن تقديم أوراق الهوية.

حاولت أزور السيدات في السجن، لم أتمكن من ذلك، ثم طلبت مني النساء أنفسهن الكف عن المحاولة، إن في ذلك خطورة شديدة علي حياتي.

وعندما كنت أقوم بتأسيس حضانة في منطقة سواكن اكتشفت أن هناك سجن رهيب، وكل الناس قالوا اللي بيدخله مش سهل يطلع منه، وكان أغلب نزلاء السجن من النساء.

وأنا في السودان تم توقيفى مرتين بسبب عدم ارتداء الزي الشرعي، أي عسكري بدون رتبة ممكن يوقف السيدة في الشارع ويأخذها علي السجن. وما تقدرش تقول لأ. وهددنى بالجلد لولا أنني تشاجرت مع العسكرى وتدخل الضابط المسئول وعلم أنني أعمل مع تلك الهيئة الأجنبية، فأمر العسكري بتركي.

فى الأسواق شاهدت تطبيق حد الجلد علي الرجال، توضع حوامل خشبية ويشد المحكوم عليه على تلك الطاولة مقيدا من القدمين واليدين من خلف الظهر، وبطنه لأسفل ويجلد علي ظهره.

لم أر تنفيذ حد قطع اليد، ولكن شاهدت سودانيين أيديهم مبتورة من فوق مفصل الرسغ، وعلمت أنه حد السرقة.

أثناء فترة وجودي بالسودان عاصرت اختفاء اثنين من المفكرين، أي مفكر ممكن يختفي من علي وجهه الأرض . الطبيب الذي كنت أعالج عنده، كان من المفكرين المعروفين، اختفي فجأة، شهر وأسرته تبحث عنه، وكنت أساعدهم في البحث عن الطبيب المختفي، علمنا بعدها انه معتقل في مكان يسمى "العمارة الحمراء" فى بداية منطقة دينم النور. وكان كل السودانيون يقولون إن من يدخلها لا يخرج منها أبدا.

عندما علمنا بمكانه حاولنا نقابله، ولكن لم نتمكن من مقابلته، وتدخل أخوه الذي يعيش في ألمانيا وله علاقات مع مسئولين سعوديين، ونجحت الوساطات هذه في الإفراج عنه وسفره لألمانيا.

سنة 1993 اختفي الأستاذ عباس من منطقة كردفان، كان إنسان ممتاز، وكان يعمل مدير لأحد مدارس نفس الهيئة التى أعمل معها، طال البحث ويئست زوجته من الوصول إليه، وفي إحدى زياراتى لها قالت" مفيش فايدة، قتلوه زي ما قتلوا أخوه محمد " ما خرجت به من السودان أن الضعيف صوته لا يصل لأي إنسان. مفيش كرامة لإنسان ولا إحترام لآدمية البشر. الناس مش لاقية تاكل الأرض الزراعية ناشفة، ومفيش حد يزرعها، ومعظم الناس مضطرة للإنصياع للحكومة علشان تلقى الزيت والأرز تأكل أولادها.

إزاي منظمات حقوق الإنسان تسكت على دفن الناس أحياء، والصعق الكهربي، وحرق القري والبشر؟؟ "

12- الشهادات

شهــادات شمـال السـودان

لم يكن الضابط الوحيد الذى عارض سياسات حكومة الجبهة الإسلامية..أو الحروب التى يجبرون عليها كضباط فى الجيش ضد أبناء وطنهم..ولم يكن أيضا الضابط الوحيد الذى زار مركز النديم حاملا معه علامات تعذيبه بسبب رفضه الاشتراك أو الاستمرار فى تلك الحروب التى لم تجن منها السودان غير الخراب وضياع خيرة شباب الوطن بين القتل والهرب من الوطن.. فهناك الكثيرون مثله

بيومي قنديل

بيومى قنديل:

"اسمى بيومى قنديل، عندى 46 سنة، متزوج. أنا أصلا شمالى وعشت فى الجنوب وكنت أدرس فى مصر. والدى كان تاجرا كبيرا من أصل شمالى، لكنه كان يعيش فى الجنوب، وأملاكه وتجارته كانت هناك. بعد ما انتهت الدراسة، رجعت إلى الجنوب. سنة 1988 الجيش الحكومى هاجم المدينة، حاولنا نهرب. مسكونا وأرجعونا. وبدءوا يعاملوننا كشماليين. حاول الجيش أن يسترد المدينة مرة ثانية سنة 1992 وحاولنا الهرب، ضربونا بالنار. مات والدى وأخى وأختى، وأنا أخذت أمى وباقى اخوتى وحاولت أهرب بهم، لكن ما عرفتش. الجيش مسكنا، أرجعونا لبيت من بيوتنا، وأخذوا باقى أملاكنا. وتمكن الجيش من احتلال المدينة.

بعد أسبوع استدعونى، كان عندهم شك إننا بنتعاون مع قرنق. رحلوا عائلتى للخرطوم، وأنا اعتقلونى لمدة سنتين، عذبوني... ضرب وخلع أسنان، وخلع أظافر، وإهانات، وتهديد بالقتل. لما خرجت سافرت الخرطوم لوالدتى، لكننى لم أرها، فقد توفيت أثناء وجودى بالمعتقل، أما زوجتى. فقد استصدرت أمرا بغيابى وحصلت على حكم بالطلاق. بعد شهرين تزوجت ضابطا بأمن الاستخبارات، وأمرنى أن أبعد عن طليقتى وأولادى. حاولت الالتحاق بأى عمل، لكن لا تمضى بضعة أيام حتى يفصلونى. يئست من إمكانية إيجاد فرصة عمل فى تخصصى، فاشتغلت بالتجارة.

اعتقلونى تانى سنة 1997 وحبسونى. أسبوع واحد لكن كسروا عظامى فيه. أربع ضلوع كسروها، وكسروا ذراعى الشمال.. وكسروا الإبهام الأيمن.. وتركونى بدون أى رعاية طبية، وكل الأسئلة كانت تدور حول معلومات عرفوها من زوجتى السابقة ".

مايكل أبنوب:

اعتقل مايكل أبنوب (31 سنة، زوج وأب لطفلين) عام 1999 لمدة شهر، متهما بعمل علاقات مع الأجانب وذلك بسبب عمله مع جمعية تطوعية لتنمية المرأة، والجمعية تتبع أحد الهيئات الأجنبية العاملة فى السودان. وقد تعرض مايكل أثناء الاعتقال لعدة أشكال من التعذيب. شملت تغمية العينين، الحبس الانفرادى، الحرمان من الطعام والشراب، الوقوف لفترات طويلة، التعليق من الأيدى ومن الأرجل، الضرب بالعصى وبالسياط، الحرق بأعقاب السجائر وبقطع معدنية. كما تعرض للاغتصاب بجسم صلب " خازوق ".

شريف عواد:

وصل شريف إلى مصر فى أوائل 1999 هربا من مطاردات أجهزة الأمن وتحرشاتهم، وزار مركز النديم بعد وصوله لمصر بفترة وجيزة محولا من المجموعة السودانية لضحايا التعذيب. وقد شهد شريف بأنه تعرض للتعذيب فى معتقلات حكومة الجبهة الإسلامية، فى المرات الأربعة التى اعتقل فيها، حيث كان يضرب بالكفوف والركل والعصى والخيرزان والخراطيم، وكان الضرب يشمل كل الجسم، وبالأخص الرأس والأعضاء التناسلية ومنطقة الكليتين. وكان يحرم من الطعام والشراب لفترات تصل إلى يومين متصلين، ويجبر على الوقوف لفترات طويلة. كما كان يجبر على السير على أسطح ساخنة. وهدد بالقتل وبإيذاء أفراد أسرته.

لم يكن شريف الضابط الوحيد الذى عارض سياسات حكومة الجبهة الإسلامية أو الحروب التى يجبرون عليها كضباط فى الجيش ضد أبناء وطنهم. ولم يكن أيضا الضابط الوحيد الذى زار مركز النديم حاملا معه علامات تعذيبه بسبب رفضه الاشتراك أو الاستمرار فى تلك الحروب التى لم تجن منها السودان غير الخراب وضياع خيرة شباب الوطن بين القتل والهرب من الوطن.

ونظرا لخطورة الوضع بالنسبة لضباط الجيش، فقد فضلنا تقديم نموذج واحد منها، وبدون تفاصيل كثيرة.وقد اخترنا هذا النموذج ليس لأنه الأفظع من حيث قسوة التعذيب التى تعرض له، وإنما لاطمئناننا على أن شريف قد نجح فى الحصول على حق اللجوء السياسى لأحد الدول الأجنبية وأنه قد غادر إليها بالفعل.

عمل شريف، 39 سنة، ضابطا بالجيش السودانى. ومنذ عام 1998 بدأت الخلافات بينه وبين رؤسائه تتضح، وهو لم يسع لإخفاء أسباب الخلاف، بل أعلن رأيه بوضوح. لقد كانت الخلافات تتعلق بصميم عمله. فقد رفض فكرة الدفاع الشعبى والجهاد، كما رفض ما يترتب على ذلك من تجنيد الشباب والقصر، وإرسالهم لمواقع العمليات دون أن تكون لهم دراية بفنون القتال.. وفى عام 1991 أصبحت الأمور أكثر وضوحا بالنسبة له، ففكرة الدفاع الشعبى والجهاد أدت لتنفيذ عمليات إبادة واسعة، ولم تخلف ورائها سوى الدمار والخراب وآلاف القتلى. وأعلن أن هذه العمليات يجب ألا تستمر ووصفها بالأفعال الهمجية.

كان شريف فى ذلك الوقت قائدا لمركز تدريب المستجدين التابع لسلاح المدرعات. ورغم علم رؤسائه بوجهة نظره فى الحرب، إلا أنهم طلبوا منه اصطحاب بعض المجندين الجدد والذهاب بهم لمناطق العمليات العسكرية بجنوب السودان. رفض شريف تنفيذ الأوامر العسكرية.. فلا هو موافق على هذه الحرب، ولا هؤلاء المجندين مؤهلون لخوضها.

واعتقل شريف فور عصيان الأوامر العسكرية، واقتيد تحت الحراسة المشددة لمقر القيادة العامة، واستمر التحقيق معه مدة أسبوعين بواسطة ضباط أمن الدولة. ثم أحيل إلى المحكمة العسكرية، التى حكمت بتجريده من الرتب العسكرية وطرده من الخدمة وحرمانه من كافة حقوقه المالية، إضافة للسجن خمس سنوات..وهكذا انتقل شريف من مكان احتجازه بمركز حراسات الأمن بالعاصمة إلى السجن الحربى عام 1993. فى السجن عومل شريف أسوأ معاملة، حيث كان يجبر على الوقوف فى وضع ثابت (انتباه) عدة ساعات كل يوم، ثم يؤمر بالزحف فوق الحجارة لمدة ساعتين، كما حرم فى الفترة الأولى من السجن من رؤية زوجته وأولاده..

وفى عام 1997 كانت صحة شريف قد تدهورت بدرجة كبيرة، فقد أصيبت ركبته من كثرة الوقوف ومن الزحف، وأصبح يعانى من عرج لم يشف منه. كما أصيب بالغدة الدرقية وبمرض البول السكرى.

فى 1998 تم الإفراج عن شريف بعد أن تعهد كتابة بعدم التردد على الوحدات العسكرية، أو لقاء الضباط فى أى مكان، أو عقد آية اجتماعات بغرض زعزعة الأمن العام.

بعد الإفراج بستة أشهر تم استدعاء شريف مرة أخرى بمعرفة جهاز الأمن العام، وذلك لمتابعة نشاطه وعلاقاته. لم يتمكن شريف من الحياة فى السودان بعد ما أصابه فيها، وبعد ما أصاب أسرته، خاصة أن والدته وأخته الصغرى توفتا أثناء وجوده بالسجن، كما تدهورت أحوال زوجته وأطفاله صحيا ونفسيا وماديا. فغادر السودان وجاء إلى مصر فى يونيو 1999 ومنها إلى حيث طلب اللجوء.

عصام إبراهيم:

بعد وصوله إلى مصر، ترك عصام، 40 سنة، العاصمة المكتظة بالبشر والمليئة بالسودانيين، وسافر إلى الفيوم، حيث وجد مصنعا يحتاج إلى حارس، فعمل به، واختار العمل فى الفترة الليلية حتى لا يرى إنسان، ولا يراه إنسان. وظل رهن العزلة الاختيارية (الجبرية) ما يقرب من العامين، قبل أن يقرر طلب المساندة النفسية. غير أنه يخاف من أن يراه أحد السودانيين بالمركز ويتعرف عليه، فإن كان أحد الزائرين للمركز عميلا للسفارة فلابد أنه سيرشد عنه، وإن كان صديقا فمن الجائز جدا أن يكون قد سمع بما حدث له، وهو ما يجعله يشعر بالخزى والعار.. وقد كان لمعاناة عصام أسبابها، فإلى جانب التعذيب المهين والمحط للكرامة الإنسانية، ومع موت والدته وهو رهن الاعتقال وإحساسه بالذنب تجاهها، إلا أن أشد ما يغضبه وييئسه فى الوقت نفسه، هو أنه لا يفهم سبب اعتقاله وتعذيبه، ثم فصله من عمله بمعتمدية اللاجئين عام 1990 فلم تكن لعصام آية علاقة بالعمل السياسى، سوى صلة قرابة بينه وبين أحد قيادات حزب الأمة. بعدها انضم لحزب الأمة، وإن ظلت صلته بالعمل السياسى محدودة للغاية. ولم يكن فصل عصام من العمل سوى بداية التحرشات الأمنية ، ففى مساء 4 أبريل 1995 هاجمت قوات الأمن منزل عصام بصورة أثارت الفزع والرعب فى نفسه وأهله وجيرانه. أربع ساعات ورجال الأمن يعيثون فى المنزل فسادا، تفتيش كل ركن، مصادرة الصور الفوتوغرافية لقريبه عضو حزب الأمة

مع الصادق المهدى. وبعد الانتهاء من التفتيش بدأ ضرب عصام بصورة وحشية أمام أهله، حتى سقطت أمه على الأرض مغشيا عليها، وهو لا يملك حق لمسها والاطمئنان إذا مازالت على قيد الحياة أم فارقتها.

بعد التفتيش والضرب اقتيد عصام معصوب العينين إلى أحد مقرات الأمن، حيث بدأ استجوابه تحت التعذيب، طالبين منه الاعتراف على قيادات حزب الأمة. ظل بهذا المكان لمدة يومين، ضرب فيهما بأسلاك سميكة على كل جزء بجسمه ورأسه، تم حرقه بأعقاب السجائر، قبضوا على جلده بكماشة، كسرت ساقه وإصبع بالقدم اليسرى من جراء التعذيب. فى اليوم الثالث نقل لسجن آخر، حيث حبس انفراديا فى زنزانة شديدة الضيق، سيئة التهوية والإضاءة. عذبوه يوميا لمدة خمسة عشر يوما، وفى اليوم السادس عشر هددوه... وأخبروه أنه سيعترف اليوم بأى شىء يطلب منه. أعطوه ورقة وقلما. قالوا له: "اكتب بياناتك الشخصية". كتب ما طلب منه. وما إن انتهى من ذلك حتى هجم عليه أحد رجال الأمن، مزق ملابسه، وبدأت محاولات الاعتداء الجنسى، وعصام المنهك من شدة التعذيب يقاوم ويقاوم حتى فقد الوعى. لم يفق عصام من غيبوبته إلا بعد ما يقارب أربعا وعشرين ساعة، وجد نفسه عاريا تماما، وملابسه الداخلية ملقاة أمامه، وعليها بقع من الدماء. أصيب عصام بحالة هستيرية، وظل عدة أيام بدون طعام، حتى ساءت صحته لدرجة تهدد حياته، فنقل لمستشفى ملحقة بجهاز الأمن.

خرج عصام من المعتقل فى 24 يوليو 1995 ليجد أمه قد فارقت الحياة، فازدادت حالته سوءا. أغلق بابه على نفسه. رفض مقابلة الناس أو التردد على الأطباء. ورغم ذلك أعيد استجواب عصام فى أعوام 98،97،96 وأخيرا، فى سبتمبر عام 1998 قرر مغادرة السودان والسفر إلى مصر، ولكنه عزل نفسه فى الفيوم، حتى بدأت علاقته بمركز النديم فى يونيو 2000 بعد فترة عزلة استمرت خمس سنوات.

تلك قصة عصام. لم نسمعها منه فى البداية، بل قرأناها بخطه. فقد كان من الأسهل عليه أن نقرأها فى غيابه على أن يحكيها لنا وجه لوجه. طبيعى أن يشعر بالخوف. طبيعى أن يشعر بالرعب من الناس. لكن ليس هو من يجب أن يشعر بالعار. فالعار كل العار من نصيب جلاديه.

عمر الصادق:

يفيد عمر(39 سنة) بأنه تعرض للاعتقال أربع مرات ما بين 1990 و 1998 وذلك بسبب نشاطه فى الحزب الاتحادى الديمقراطى، وقد استمر احتجازه فى المرة الأولى لمدة شهرين ونصف، والمرة الثانية خمسة أسابيع، والثالثة أربعة أشهر والأخيرة شهران، كما أحيل للتقاعد للصالح العام؟ ولم يكن عمر يخفى معارضته لسياسات حكومة الجبهة، خاصة ما يتعلق بزج الطلاب فى مناطق العمليات العسكرية فى جنوب السودان، وكان يهتم بهذه القضية بحكم احتكاكه بالطلاب كمدرب بأحد مراكز التدريب المهنى. وكان يؤلمه حرمان الطلاب من التعليم، وإنهاء حياة الشباب فى حرب ظالمة لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

يحكى لنا عمر كيف أنه تعرض للتعذيب النفسى واللفظى والجسدى فى كل المرات التى اعتقل فيها، من حرمان من الطعام والشراب والنوم، وقضاء الحاجة لفترات طويلة، وللضرب المبرح فى كل أنحاء الجسم، وفى المناطق الحساسة، وكان التعذيب فى كل مرة أشد من سابقتها. فقد تعرض لربط الخصيتين بدوبارة، وشدها بقوة فى الاعتقال الثالث، مما تسبب فى إصابته بدوالى فى الخصيتين. وأصيب بالملاريا وأهمل علاجه فى المرة الأخيرة عام 1998. ودخل فى غيبوبة فى نفس الفترة، وتبين أنه أصيب بمرض البول السكرى. وقد اضطر عمر لترك أهله وزوجته والهرب إلى مصر، بعد أن تدهورت حالته الصحية والنفسية.

محمود مبروك:

بسبب نشاطه فى الجامعة، تعرض محمود، 26 سنة، للاعتقال والتعذيب الجسدى والنفسى ثلاث مرات. الأولى فى يونيو 1995 لمدة ستة أيام، والثانية فى سبتمبر 1996 لمدة تسعة أيام، والثالثة فى عام 1999 لمدة أربعة عشر يوما.. وخلال الاعتقال تعرض محمود للأشكال متعددة من التعذيب.. تعصيب العينين لفترات تتجاوز 48 ساعة ثم تعريض عينيه لضوء مباشر وشديد. ضرب. تعريض للبرودة الشديدة. تهديد بالقتل وإيذاء أسرته. وعند زيارته للنديم، كان محمود يعانى من زغللة فى العينين وصعوبة فى النوم وفى التركيز وفقدان للشهية ومخاوف تزداد مع قدوم الليل ونوبات مرتجعه يعيش فيها أحداث التعذيب مرات ومرات.

عادل البشير

عمل عادل، 39 سنة، ضابطا بالجيش السوداني، ومنذ عام 1998 بدأت الخلافات تتضح بينه وبين رؤسائه. ولم يسع لإخفاء أسباب الخلاف، بل أعلن عن رأيه بوضوح لرؤسائه. فقد رفض فكرة الدفاع الشعبي والجهاد، كما رفض ما يترتب على ذلك من تجنيد الشباب والقصر، وإرسالهم لمواقع العمليات دون أن تكون لهم دراية بفنون القتال.

وفي عام 1991 أصبحت الأمور أكثر وضوحا بالنسبة له، ففكرة الدفاع الشعبي والجهاد أدت لتنفيذ عمليات إبادة واسعة، ولم تخلف ورائها سوى الدمار والخراب وآلاف القتلى. وأعلن أن هذه العمليات يجب ألا تستمر ووصفها بالأفعال الهمجية.

وقد كان عادل فى ذلك الوقت قائدا لمركز تدريب المستجدين التابع لسلاح المدرعات. ورغم علم رؤسائه بوجهة نظره في الحرب، إلا أنهم طلبوا منه أخذ بعض المجندين الجدد والذهاب بهم لمناطق العمليات العسكرية بجنوب السودان.. رفض عادل تنفيذ الأوامر العسكرية، فلا هو موافق على هذه الحرب، ولا هؤلاء المجندين مؤهلون لخوضها.

اعتقل عادل فور عصيان الأوامر العسكرية، واقتيد تحت الحراسة المشددة لمقر القيادة العامة، واستمر التحقيق معه مدة أسبوعين بواسطة ضباط أمن الدولة. ثم أحيل إلى المحكمة العسكرية، التي حكمت بتجريده من الرتب العسكرية وطرده من الخدمة، وحرمانه من كافة حقوقه المالية، إضافة للسجن خمس سنوات.. فانتقل من مكان حجزه بمركز حراسات الأمن بالعاصمة إلى السجن الحربي عام 1993. وفى السجن عومل عادل أسوأ معاملة، حيث كان يجبر على الوقوف في وضع ثابت (انتباه) عدة ساعات كل يوم، ثم يأمر بالزحف فوق الحجارة لمدة ساعتين، كما حرم في الفترة الأولى من رؤية زوجته وأولاده.

وفي عام 1997 كانت صحة عادل قد تدهورت بدرجة كبيرة، فقد أصيبت ركبتاه من كثرة الوقوف ومن الزحف، وأصبح يعاني من عرج لم يشف منه، كما أصيب بالغدة الدرقية وبمرض البول السكري.

أفرج عن عادل في 1998 وذلك بعد التوقع على تعهد بعدم التردد على الوحدات العسكرية، أو لقاء الضباط في أي مكان، أو عقد أى اجتماعات بغرض زعزعة الأمن العام.

استدعى عادل بعد الإفراج عنه بستة أشهر بمعرفة جهاز الأمن العام وذلك لمتابعة نشاطه وعلاقاته.

لم يتمكن عادل من الحياة في السودان، بعد ما أصابه فيها، وبعد ما أصاب أسرته خاصة، وقد فقد والدته وأخته الصغرى بالموت أثناء وجوده بالسجن، كما تدهورت أحوال زوجته وأطفاله صحيا ونفسيا وماديا. فغادر السودان وجاء إلى مصر في يونيو 1999.

هارون سوار الذهب:

حوّل هارون، 24 سنة، إلى مركز النديم من كنيسة كل القدسين، حيث لاحظ الطبيب المعالج أن هارون دائم الشكوى من نوبات الإجهاد الجسمانى والعصبى، ومن اضطرابات النوم، ولاحظ نوبات اضطراب بالذاكرة، تجعله غير متأكد من التفاصيل الدقيقة التى مرت به أثناء العنف الذى واجهه فى السودان، وإن كان يتذكر بجلاء الأحداث الرئيسية والكبرى.

كان هارون واحدًا من ضحايا سياسة إحراق القرى ومن ضحايا التعذيب. فقد كان مزارعا فى بلدته التى تقع غرب السودان قرب الحدود مع دولة تشاد، والتى تعرضت مع القرى المجاورة لهجوم الجيش السودانى فى عامى 1998 ، 1999 أما تفاصيل ما يحدث فنتركها لشهادة هارون:

"ولدت بإحدى القرى الواقعة شمال غرب جنينة، القريبة من حدود دولة تشاد. فى 8/12/1998 كنت وعائلتى فى الحقل ما عدا آخى الأصغر الذى كان بالمنزل. فجأة سمعنا أصوات الطلقات النارية وإذا بأخى الأصغر وسيدة مسنة يحضرون إلينا مسرعين وأخبرونا أن الجيش هاجم القرية، وأنهم يطلقون نيران بنادقهم على أهل القرية، ويشعلون الحرائق فى البيوت، وان الأهالى تفر هاربة. جرينا فى اتجاه منزلنا فوجدنا ألسنة النيران تصل للسماء وكل شئ من حولنا يحترق. لم نصل لمنزلنا فى الوقت المناسب، فقد كانوا يطلقون الرصاص علينا. وحين وصلنا كان كل شئ قد دمر تماما. وكان هناك سبعة قتلى من قريتنا.

طلب منا عمدة القرية أن نختار ستة أفراد يذهبون بشكوى إلى الحكومة، وأن هناك ثلاث قرى مجاورة قد احترقت، وأنهم سيرسلون مندوبيهم معنا. ذهب الوفد للحكومة، وقال لهم المسئولون: عودوا الآن، وسنحضر خلفكم. لكنهم لم يحضروا سوى فى اليوم التالى.

حضر عشرون شخصا وتفقدوا القرية والقرى المجاورة، وتأكدوا أن كل شيء قد دمر تماما، وأن الجيش قضى على كل أشكال الحياة. قالوا لنا إن علينا أن ندعم الجيش، وإنهم يريدون أن تكون تلك المنطقة آمنة، وإنهم سيبنون معسكرا وسط القرية، وعلى الجميع الإقامة بالمعسكر، وإنه غير مصرح لأى إنسان بالتحرك خارج المعسكر. قبلنا الأمر. فلم تكن هناك بدائل لنختار من بينها. وبدأنا نبنى قريتنا من جديد، وساعدنا أهالى القرى المجاورة من الشباب والمسنين، رجالا ونساء.. لم يمض غير إحدى عشر شهرا وإذا بالجيش يأتى ويهاجم القرية من جديد. كنا فى منتصف ليلة العاشر من نوفمبر عام 1999، أتوا من الشرق وهاجموا كل القرى الموجودة على طول الطريق إلى قريتنا. استيقظنا على صوت إطلاق النار. كانوا يطلقون النار عشوائيا فى كل مكان، ويشعلون الحرائق فى البيوت. كانت أصوات الصراخ تأتى من بعيد مختلطة بأصوات البنادق. حملت أمى الصغيرين، وجمعنا بعض الأغراض فى حقيبتين. حمل والدى واحدة، وحملت أنا الأخرى، وهربنا قبل أن يصلوا إلينا. لجأنا للمنطقة الغربية من القرية، وطلب منا والدى الاختباء فى هذا المكان، وأنه سيعود للمنزل قبل أن يدمروه لإحضار بعض الأغراض. انتظرنا أبى، لكنه تأخر كثيرا، فقررنا العودة للقرية. وعند وصولنا كان كل شيء قد احترق، ومازال الدخان الكثيف يغلف المكان، وبعض البيوت مازالت مشتعلة. توجهنا لمنزلنا وسط سحابات الدخان، لم نجد أثرا لشيء، فقد أتت عليه النيران. وجدت أبى منبطحا على الأرض جثة هامدة، والدماء تنزف من ظهره بعد أن أصابته الرصاصات الغاشمة. ووسط صراخنا حضر اثنان من جيراننا، كانوا عائدين مثلنا. وبدأت معهم فى جمع جثث الشهداء لدفنها. حينئذ وصلت أختى المتزوجة يسبقها صراخها، وأخبرتنا أن زوجها قد مات برصاصات الجيش، وأن هناك عشرة قتلى آخرين من بينهم أخو زوجها. أكملنا دفن ضحايانا ثم ذهبنا مع أختى لدفن زوجها وأخيه وباقى الضحايا. تفرق أهل القرية. منهم من فر إلى القرى المتاخمة. ومنهم من هرب إلى تشاد. أما أنا وأسرتى فقد ذهبنا إلى بيدا حيث يقيم عمى.

لم يكن بمقدور أحد من أسرتى أن يعمل، وكان على تدبير أمر لقمة العيش.. اشتريت جارات وبدأت فى إحضار المياه من النهر على ظهر حمار، لأبيعها لأهل القرية، وتمكنت من توفير احتياجات الأسرة. ظل الحال كما هو عليه فترة طويلة، لكنه لم يدم للأبد. فعند عودتى من النهر فى أحد الأيام استوقفنى ضابط على الطريق، وأمرنى أن أحضر الماء لمعسكر الجيش الذى يقع بعد القرية. لكنهم لم يعطونى غير أجر محدود جدا. فبعد أن نقلت لهم الماء عشر مرات أعطونى 5000 جنيه سودانى. وهى لا تكفى لتدبير الحد الأدنى للحياة، ومع ذلك داومت على العمل معهم لمدة سبعة أشهر.

فى 27/6/2000 ذهبت للشخص المسئول عن صرف الأتعاب أطلب منه أجرى عن المدة السابقة، لكنه قال لى: اليوم عليك بالذهاب لمكتب الضابط. سألته عن السبب، ولماذا لا يعطينى أجرى؟ لكنه أجاب نفس الإجابة. ذهبت معه حيث أراد. ولم يرد الضابط تحيتى، بل سألنى عن اسمى ومحل إقامتى وإلى أى قبيلة أنتمى، كما طلب منى بطاقتى الشخصية. أجبته على أسئلته، وإننى من قبيلة المساليت، موضحا سبب تركى لقريتى الأصلية. لكن بطاقتى لم تكن معى. أبلغته أنها بالبيت. اتهمنى بأننى أنقل المعلومات لأهل قبيلتى، وأنهم يعملون ضد الدولة. لم أكن أتحدث بطلاقة، فقد كان الموقف كله موترا، وشعرت بنذر الخطر. أوضحت له إننى أجلب الماء إلى المعسكر منذ مدة طويلة، والكل هنا يعرف ذلك. عندما انتهيت من الجملة الأخيرة عاجلنى جندى يقف خلفى بضربة قوية أسفل رقبتى بقاعدة البندقية أسقطتنى على الأرض. طلب منه الضابط التوقف عن ضربى، وأمرنى بالنهوض. وقال: لقد وجدنا ورقة بالمعسكر بها إشاعة أن هجوما سيتم على المعسكر، ولا يوجد غيرك يتردد على المعسكر، فلا بد أنك وراء تلك الشائعة. وأعاد على السؤال عن علاقتى بالمساليت، متهما إياهم أنهم جميعا طابور خامس. أقسمت أنه لا طريق للوصول إلى هناك. فضربنى الجندى مرة أخرى، وصوب فوهة البندقية إلى رأسى، وهددنى بالقتل إذا لم أعترف إننى على علاقة بالمناهضين للحكومة فى المساليت، وإننى لم آت إلى بيدا إلا بغرض التجسس على الجيش ونقل الأخبار إليهم. أخبرته مرة أخرى بشأن حريق القرية، وان أهل القرية تفرقوا حتى إننى لا أعرف أين هم الآن. لم يصدقنى. وعاود الضرب بحذائه العسكرى والعصا على كل جسمى وركلنى فى صدرى بحذائه، وضربنى بكعب البندقية فى منتصف الظهر. استمر الضرب ما يقرب من الساعة، بعدها طلب من الجندى أن يضعنى فى الحجز. كانت حجرة ضيقة جدا شديدة الاتساخ، لا يوجد بها غير شباك صغير قرب السقف عليه قضبان حديدية. تركونى حتى اليوم التالى بدون ماء ولا طعام. فى مساء اليوم التالى أخذونى لمكتب الضابط مرة أخرى، الذى أعاد على نفس الأسئلة ونفس التهديدات ونفس التعذيب. استمر احتجازى لمدة أسبوع. يأخذوننى للاستجواب يوم بعد يوم، فى نفس التوقيت، ويتكرر مشهد الضرب مع كل مرة. ولكن لم يكن لدى ما أعترف به، وهم لا يصدقوننى. آخر مرة كان الضرب أشد عنفا، أخرجنى من الزنزانة ثلاثة من العسكر يجروننى من ملابسى، وأدخلونى مكتب الضابط، الذى أصر أن أعترف اليوم على أسماء وأماكن المسئولين عن تلك الورقة وإلا فمصيرى القتل. تكالب على رجلان من الجند واحد يضربنى بحزامه العسكرى، والآخر بكعب البندقية، والضابط اكتفى بمشاهدة الموقف وتكرار التهديد.

أعادونى للحجز قرب منتصف الليل. لم أنم رغم الألم الفظيع فى جسمى المتورم والإجهاد الشديد وعدم قدرتى على الحركة.. فقد كنت أنتظر لحظة تنفيذ قرار القتل.. فى الصباح أخرجونى من الزنزانة. قيدوا يدى خلف

ظهرى. ودفعونى داخل سيارة عسكرية. بعد ما يقرب من ثلاث ساعات وقفت السيارة ونزلنا لأحد مكاتب الأمن. دخلنا غرفة بها اثنان من الضباط، وبدأ أحدهم فى سؤالى نفس الأسئلة التقليدية ووجه إلى نفس التهم. ثم ذكر أسماء ثلاثة رجال من قبيلة المساليت وسألنى عنهم، واستنكر عدم معرفتى بهم وهم من نفس القبيلة، وتوعدني! هجم على الحرس وأوسعونى ركلا وضربا بالخراطيم البلاستيكية والعصى، وبدأ أنفى ينزف من أثر الضرب. بعدها أخذونى لزنزانة وتركونى بها. وتكرر استجوابى وضربى كل ليلة، وفى الليلة الخامسة ضربنى أحد الجنود فى القفص الصدرى. توقف التنفس. وسقط العرق بغزارة. وسقطت على الأرض. لم أكن فى كامل وعيى رغم إننى لم أفقد الوعى بالكامل. حملنى الجندى إلى حجرة الحجز، فقد كنت غير قادر على الحركة. مر أسبوع وأنا ممدد على الأرض، غير قادر على الحركة ولا الكلام من شدة ألم الضلوع.. توقفت عن الطعام تماما، وأى محاولة لتناول أى طعام كنت أتقيأ بعدها فاكتفيت بشرب الماء. ولم أكن أستطيع قضاء الحاجة إلا بمساعدة الحرس، ومع ألم شديد أثناء الحركة. حتى التنفس كان مشكلة كبرى بالنسبة إلى. بعد عدة أيام دخل ضابط للتفتيش على المعتقلين. أمرنى بالنهوض. لم أستطع. جذبنى من ذراعى حتى وضع الوقوف ثم تركنى، فسقطت على الأرض. تركنى وذهب.فى مساء اليوم التالى 10/7/200 أخذنى الحرس للمستشفى وظل واحدا بصحبتى لا يسمح لى بالتحدث مع أى من النزلاء. حتى الأطباء لم يسألنى أحد منهم عما حدث، كانوا يفحصوننى ويصفون العلاج للممرضات، ويسألونى عن التحسن فى حالتى وفقط. بعد أسبوع بدأت أشعر بتحسن وأصبح الألم محتملا. وفى 18/7 وأثناء تغيير فرش الأسرة طلبت دخول الحمام. حضر معى الحارس. ونحن بالحمام سمعنا أصوات عالية وشجار يأتى من جهة باب المستشفى. ذهب الحارس جهة البوابة، ولم يعرنى انتباها. فورا فكرت فى الهرب. واختبأت فى أحد القرى. وبعد عدة أيام أرسلت لأمى فى طلب بطاقتى الشخصية وبعض النقود. تنقلت متخفيا من قرية لقرية ومن مدينة لأخرى، حتى تمكنت من مغادرة السودان فى 26/7/2000" .

عماد الدين محمود:

ولد عماد 40 سنة، بأحد المدن الكبرى فى السودان، وتفتحت عيناه مبكرا على العمل السياسى. فبالرغم من انشغال والده بالتجارة ومسئوليته عن ثمان أطفال، إلا أنه كان نشطا سياسيا وعضوا بأحد الأحزاب المعارضة فى الخمسينات والستينات، وكان دعمه للحزب يتجاوز حدود النشاط المباشر، حيث كان يدعم الحزب بالمال، ويستضيف اجتماعات الحزب فى منزله. لذا لم يكن غريبا أن يكون عماد أحد الأعضاء البارزين فى الجناح الطلابى للحزب الديمقراطى وهو فى سن السابعة عشرة من عمره، وكان مهتما بالأوضاع الديمقراطية للطلاب، بجانب اهتمامه بأوضاع حقوق الإنسان على مستوى الوطن. فكان يوثق انتهاكات حقوق الإنسان، ويشارك فى الأعمال الجماهيرية المطالبة بحرية التعبير والتنديد بالاعتقال العشوائى، وعندما تهاجم قوات الأمن المتظاهرين، يطلق عماد ساقيه للريح، فلم يتمكن الأمن من توقيفه، ولم يتعرض لمشكلات كبرى مع السلطات فى هذه المرحلة من مراحل نشاطه.

أنهى عماد دراسته بالمرحلة الثانوية، وسافر لدراسة الهندسة بإحدى الدول الأوربية. وعاود نشاطه بتأسيس اتحاد للطلاب السودانيين الدارسين بالخارج، كفرع للحزب الديمقراطى. واهتم الاتحاد بدراسة هموم الوطن الأم، وإشكاليات تعدد القبائل، وتعدد اللغات المحلية، وتعدد الديانات، واتفقوا على أن أى نظام ديمقراطى لابد أن يكون ممثلا لعموم الوطن، مراعيا لتلك العوامل، التى يستحيل القفز عليها، فأى حكومة تمثل قطاع واحد فقط من الشعب لا يمكن أن توفر الاستقرار، ولن يتمكن الوطن من التطور والتقدم. لذا لا مفر من الوقوف ضد سياسات النميرى الاستبدادية.

عاد عماد للسودان بعد أن حصل على بكالوريوس الهندسة، والتحق بالعمل فى إحدى الهيئات، وعاود نشاطه من جديد ضد حكومة جديدة، حكومة البشير/الترابى التى أفصحت عن وجهها، فور تولى شؤون الحكم فى السودان، بغلق كل اتحادات ونقابات العمل، واستهدفت منذ 1989 الأحزاب السياسية، واعتقلت قياداتها. وكان حتما عليه أن ينسق مع كل الاتجاهات السياسية، ويضاعف من نشاطه الجماهيرى من أجل الإفراج عن المعتقلين.

وفى أوائل أغسطس من عام 1990 عقد عماد اجتماعا حزبيا بمنزله. وقبل نهاية الاجتماع هاجم الأمن المنزل، وقبض عليهم جميعا، بعد تفتيش كل الموجودين تفتيشا دقيقا، وتفتيش كل ركن من أركان المنزل بحثا عن أفراد آخرين أو أوراق سياسية. عند وصولهم لمبنى الأمن دفعوهم دفعا من السيارة وأدخلوهم لبهو متسع، وطلبوا منهم أن دخلوا حجرة التحقيق، كل اثنين معا. وكان يصدر من غرفة مجاورة أصوات صياح وصراخ. وبدأ الاستجواب. بعد قليل تناول الضابط "المحقق" خرطوما وبدأ فى الضرب حتى يعترف المعتقلون عن أسماء زملائهم فى الحزب. ثم طلب من الحرس إيداعهم حجرة الحجز. أيضا كل اثنان فى حجرة. وفى الطريق للحجز كان الحرس يضربونهم ويركلونهم ويوجهون إليهم الإهانات والسباب.

فى الصباح أخذ الحرس عماد لحجرة انفرادية وبدأ استجوابه مرة أخرى، بالتركيز على أسماء المعارضين، مع عشر وصلات للضرب بالخراطيم البلاستيكية. ولم يعطهم عماد ما أرادوا، فلن يعرض زملاءه للاعتقال كما أنه كان يدرك تماما أن التعذيب لن يتوقف على أى حال. وظل عماد عامين بالسجن، دون تصريح بزيارة المحامين أو بزيارة الأهل، واقتصرت علاقته بالعالم الخارجى على رسالة من أسرته كل أسبوعين. وقليلا ما سمح بدخول أغذية من الخارج. كان الطعام المقرر داخل السجن هو الفول. ساندويتش واحد ثلاث مرات فى اليوم.

كان الصباح مخصصا لنظافة المبنى، وكان هذا العمل مسندا للمعتقلين. وبين فترة وأخرى يتعرض المعتقلون للضرب والتهديد بمزيد من الإيذاء، خاصة عندما يأتى ضابط جديد، لا يعلم شيئا عن المعتقلين وأسباب اعتقالهم.

أطلق سراح عماد بعد عامين، ويرجع عماد ذلك إلى ضغط منظمة عالمية لحقوق الإنسان، كانت فى زيارة للسودان فى ذلك الوقت، وضغطت على الحكومة من أجل الإفراج عن المعتقلين السياسيين.. وقبل السماح للمعتقلين بغادرة السجن، أجبروا على التوقيع على إقرار بأنهم اعتقلوا بسبب نشاطهم السياسى ضد نظام الحكم، وأنهم لن يعملوا بالسياسة، أو يشاركوا فى أى أعمال احتجاجية بعد ذلك.. وبالطبع هددوا بأن المرة القادمة لن يفرج عنهم أبدا.

تمكن عماد من العودة لعمله ولموقعه فى نقابة المهندسين، وعاود نشاطه مرة أخرى، وبدأ فى تنظيم الإضرابات احتجاجا على إحالة العاملين للتقاعد دون إبداء الأسباب.

فى ديسمبر 1995 تم فصل عماد من عمله بسبب عدم دعمه للنظام الإسلامى، وفى نفس الشهر نظمت النقابة إضرابا من أجل عودة المفصولين إلى أعمالهم، وساهم عماد فى تنظيم ذلك الإضراب الذى استمر عشرة أيام. وفى اليوم العاشر لهذا الإضراب أعيد اعتقال عماد وأوسعوه ضربا وركلا أثناء اقتياده لمبنى أمن الدولة بالعاصمة.. وفى غرفة بها ثلاثة من الضباط بدأ الاستجواب.. الثلاثة يحيطون به، بينما يجلس هو على كرسى بمنتصف الغرفة، وكل من الثلاثة يتناوب مع الآخرين ضربه وسبه بأقذع الألفاظ.. أسئلتهم انصبت على البيانات الخاصة، مع التهديد بالقتل إن لم يتوقف عن تأليب العمال على الحكومة، وعندما يسأل أحدهم ينشغل الآخران بضربه بالسياط على كل جزء من جسده. فى المساء نقل إلى حجرة مكتظة بالبشر. لا يوجد بها أى شىء يمكن النوم عليه فى الشتاء، فافترشوا الأرض حتى الصباح.

صباح اليوم التالى، نقلوا بسيارة بها عدد من المعتقلين، لسجن دوبكى جنوب الخرطوم، وأمام بوابة السجن، أمروا بالوقوف صف واحد، وأيديهم متشابكة فوق رؤوسهم. وقام العسكر بتفتيشهم قبل دخول السجن. وبدأ أحد الضباط فى توضيح تعليمات السجن: ممنوع التدخين، ممنوع الحركة بدون حرس، يجب الالتزام بمواعيد الاستيقاظ، والنوم، والطعام، ...الخ" ومن سيخالف التعليمات، سيعاقب بالضرب والجلد. وفى السجن كانت أوامر الشغل لا تتوقف. يأمرونهم بعمل أى شىء، حتى تلك الأشياء التى لا مغزى من ورائها، غير إجبار الناس على العمل المجهد طوال اليوم.

وكثيرا ما سأل عماد عن وضعه القانونى وطلب محاميا، وكانت الإجابة دوما: " لم يصلنا أى تعليمات بشأنك من أمن الدولة". قضى عماد بالسجن خمسة عشر شهرا دون توجيه اتهام محدد له، أفرج عنه بعدها، أيضا دون إعلان سبب الإفراج.

"عدت لمنزلى، دهشت أمى واخوتى عند رؤيتى، فقد سألوا عنى عشرات المرات فى عشرات الأماكن ولم يدلهم أحد على مكانى، ولم أتمكن من مراسلاتهم من داخل السجن، حيث كان ذلك ضمن الممنوعات، ولا سبيل أمامنا للاطمئنان على أسرنا أو اطمئنانهم علينا".

لم يتمكن عماد من العودة لعمله مرة اخرى، فعمل فى التجارة، وعاود نشاطه فى الحزب الاتحادى الديمقراطى، وبدأ النشاط الاحتجاجى ضد العديد من السياسات الجائرة للحكومة، وخاصة سياسة التجنيد الجبرى، والقبض على الشباب وإرسالهم للحرب، واشتدت مقاومة الحرب عام 1998 حيث تصاعد طلب الحكومة للمحاربين الشباب، حيث كانت تغلق مداخل الشوارع، ويقبض على الطلاب، ويتم إرسالهم للحرب فى الجنوب. كانت أعداد الشهداء الصغار تتزايد والكثيرون منهم ماتوا قبل الذهاب للحرب بسبب سوء التغذية، وغياب الرعاية الصحية، والأعمال الشاقة التى يجبرون عليها فى معسكرات التجنيد.

فى مايو 1998 أعيد القبض على عماد وثلاثة من أصدقائه، واتهم بتحريض الناس ضد النظام، وعقد اجتماعات سرية غير مشروعة، والاستعداد للسفر إلى إريتريا للانضمام لجيش المتمردين. فى تلك المرة تعرض عماد للضرب بالأقلام على وجهه والجلد بخراطيم المياه البلاستكية أثناء استجوابه. بعد الاستجواب نقل لحجرة صغيرة بنفس مبنى أمن الدولة، وظل محتجزا بها مدة ثمانية أشهر. وخلال تلك الفترة كان يؤمر مع المعتقلين الآخرين بتنظيف المبنى. وتم اقتياده حوالى عشر مرات لحجرة التعذيب، حيث تركز التعذيب على الضرب بالركل وبالسياط.

وفى مارس 1999 أطلق سراح عماد بعد تحذيرات مشددة بالبعد تماما عن أى عمل سياسى، وأن يكون مسئولا عن نفسه فقط، ويكف عن الاهتمام بالآخرين، وإلا..؟؟

وفى يوليو من نفس العام استدعى عماد للالتحاق بالقوات المسلحة، لكنه تجاهل الأمر، فلم يكن بإمكانه المشاركة فى حرب راح ضحيتها أصدقائه وأهله من السودانيين، سواء فى الجنوب أو بمناطق السودان الأخرى. ولهذا وضع عماد فى القوائم السوداء مرة أخرى، وصدر قرار بمنعه من مغادرة البلاد.

فى ديسمبر 2000 لبى عماد دعوة أحد الأصدقاء على العشاء، وكان هناك ما يقرب من عشرين مدعوا، بينهم نشطون سياسيون مشهورون، وثلاثة دبلوماسيين من السفارة الأمريكية بالسودان. وكانوا يرغبون فى مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان فى السودان، وأوضاع الحرب فى الجنوب. وفجأة كسر باب البيت ودخلت قوات الأمن، وألقت القبض على كل السودانيين، بينما جرى ترحيل الدبلوماسيين الأمريكيين.

فى مقر أمن الدولة دخلوا جميعا للضابط المسئول، الذى لم يوجه لهم آية أسئلة غير السؤال عن الاسم، ومحل الإقامة. بعدها أخذهم الحرس لسطح نفس المبنى، وكان به العديد من الغرف الصغيرة، حيث حبس كل منهم بغرفة منفردة. وظلوا جميعا بنفس المكان لمدة ثلاثة أشهر، لم يتم فيها استجوابهم مرة واحدة. فى كل صباح يأتى أحد الحراس.. يجلدهم بالسياط دون أن يوجه لهم سؤلا واحدا أثناء ذلك. كان التنفس صعبا للغاية فى تلك الحجرات، التى لم يكن بها أى منفذ للهواء غير باب الغرفة، فكان الهواء النقى يدخل فقط حين يفتح الحرس باب الغرفة للضرب أو لتوزيع سندوتش الفول. ورغم أن ذلك قد أصاب عماد بأمراض فى الجهاز التنفسى، كما تدهورت صحته بسبب عدم السماح له بالعلاج، حيث كان مصابا بمرض البول السكرى، إلا أنه كان أفضل حالا من زملائه الذين يكبرونه فى السن، وكثيرون منهم كان مصابا بأمراض مزمنة، وكان لا يسمح لهم بالعلاج، ولم يتلقوا أى رعاية طبية.

أطلق سراح الجميع فى مارس 2001 بدون شروط، فقط، بالتحذيرات والتهديدات المعتادة. ولم يعد بإمكان أسرة عماد تحمل المزيد من الضغوط النفسية. ففى كل مرة يعتقل فيها عماد تنقطع أخباره كلية، وينكر الأمن معرفته بمكانه، ثم يخرج إليهم منهك القوى صحيا ونفسيا. لذلك رأت الأسرة ضرورة ترك السودان، وشاركتهم زوجته الرأى، ولم يكن قد مضى على زواجها أكثر من عام. وتم ترتيب الأمور، واستطاع عماد أن يغادر أرض الوطن مع زوجته بحثا، عن وطن بديل يأمن فيه الإنسان على حياته، وحريته. ووصلا إلى القاهرة فى أغسطس 2001، ولا تزال أجهزة أمن الدولة تضع منزل عماد وأسرته تحت المراقبة، وتقوم بتفتيش منزل الأسرة بين الحين والآخر بحثا عن عماد. ولكنها حتما لن تعثر عليه، ولن تتمكن من اعتقاله أو تهديد حياته بعد الآن.

شهــادات غـرب السـودان

جبال النوبة ـ كردفان ـ دارفور

لم يعد بإمكانى البقاء فى السودان.. فأنا لن أعمل جاسوسا لحساب الأمن، ولن أساعدهم على إيذاء أحد.. ولن يتركونى فى حالى، لو بقيت كان مصيرى هيكون إما الاعتقال أو القتل فقررت الهرب

عمر الصاوى

من جبال النوبة

وجدى عثمان:

" اسمى وجدى عثمان، عمرى 26 سنة، سودانى، من أبناء جبال النوبة. أقمت مع الأسرة منذ نشأتى بإحدى قرى النوبة، ودرست المرحلة الابتدائية بالمدينة التى تتبعها القرية. حياتنا بسيطة، تعتمد على الزراعة، والرعى والتجارة، كما نجلب الحطب من الغابات لتصنيع الأثاث المحلى، وهذه هى حرفتى.

فى نوفمبر 1999 هاجمت القوات الحكومية المنطقة، بحجة أنها منطقة نفوذ وتمركز لقوات الحركة الشعبية، وأسفر الهجوم عن خسائر فادحة فى الأرواح والممتلكات، وقتل شقيقى الأكبر فى هذا الهجوم برصاص القوات الحكومية. هربت مع أسرتى وعدد من أهالى القرية تاركين خلفنا أرضنا وأعمامنا وكل ما نملك. بدأت من جديد أمارس حرفتى بجلب الأخشاب من الغابة وتصنيعها.

فى 15/3/2001 ذهبت لجلب الأخشاب من الغابة، فوجئت بمجموعة من القوات العسكرية الحكومية تحاصرنى، وتلقى القبض على، وتأخذنى إلى الحامية العسكرية.هناك بدأت رجال الاستخبارات العسكرية فى استجوابى، موجهين لى تهمة التجسس لصالح قوات الحركة الشعبية، وأننى أمدهم بالمعلومات تحت ستار عملى فى الغابات. تعرضت للتعذيب النفسى الجارح، والتعذيب البدنى الوحشى، والتجويع مع الضرب المبرح، والربط من خلاف. هذا بجانب الأعمال الشاقة. إضافة لاستغلالى فى نشر وتجهيز الكتل الخشبية لصالح كبار الضباط. كان العمل يستمر لساعات طويلة، ومن شدة التعب والإعياء لم أنتبه والمنشار يقطع أصابع يدى. حولت للمستشفى، وحجزت تحت حراسة الاستخبارات العسكرية. ثم تمكنت من الهرب ليلا، وسافرت إلى مصر فى مايو 2002".

جون الفريد:

فى زيارته الأولى للمركز، حضر جون ألفريد (32 سنة) من جبال النوبة فى جنوب كردفان، مع زوجته. كان الحزن يخيم على وجهه، ولا يتكلم تقريبا.

تقول زوجته:

"كل مساء، حوالى التاسعة، أجده يسرح، وهو قاعد معانا، كأنه فى دنيا أخرى، ومش حاسس بوجودنا. ثم يقوم يمشى على إيديه ورجليه، زى اللى بيحبى. أناديه واطلب منه إنه يقوم. يسمع كلامى، ويكلمنى وهو بيرجف وعرقان عرق شديد ويقول: فيه ناس جايه تقبض عليه، وتضربنى بالنار. أنا شايف أربعة نفر، وسامعهم بيقولوا لى أعمل كده، وبيحرقونى بالنار!! ونفس الشيء يعمله الساعة تلاتة الفجر. يكون نايم. فجأة يقوم يمشى على إيديه ورجليه، وشكله بين الصاحى والنايم."

ويضيف صديقه الطبيب:

"مراته اشتكت لى إن النوبة لما تجيله بيكون فى حالة هياج، ومش واعى لنفسه، وهى بتكون خايفة على العيال. أنا باوصل بعد انتهاء النوبة ألقاه تعبان وعرقان، وفى حالة خوف شديد، لدرجة إنه مش بيقدر يمشى لوحده. أخبرنى إنه يتخيل ناس بتمسكه فى الشارع، وإنهم مراقبينه جوه البيت. وهم نفس الناس اللى بتطلب منه يقوم ويحبى على إيديه ورجليه، وهم نفسهم اللى عذبوه فى السودان".

تعرض جون للتعذيب مدة شهرين كاملين. ورغم أن التعذيب لم يكن يتوقف على مدار الأربعة والعشرين ساعة إلا أن المساء كان يشهد أقسى أشكال التعذيب، فإلى جانب التعذيب النفسى وإجباره على المشى حبوا، كانت الساعة التاسعة مساء، هى ساعة التقييد والضرب بالكرابيج وحمل الأثقال، بينما كانت الساعة الثالثة فجرا ساعة التعذيب بالحروق. كانت هاتان الساعتان، كما يصفهما جون: "عذاب ما بين الموت والحياة" .

جون لا يحكى لكنه يكتب:

"أعيش فى جنوب كردفان. هربت من السودان بسبب الحرب القائمة بين الجيش الشعبى لتحرير السودان والحكومة الإسلامية. وبسبب التعذيب والاضطهاد الذى مورس على من الحكومة الإسلامية. هاجمت قوات الحكومة قريتنا، البيرة، فى 1/6/200 وقتلت عددا كبيرا من المواطنين، وكان والدى أحد هؤلاء الضحايا، بينما أصبت أنا برايش فى كتفى الأيمن، وركبتى وصدرى وفى يدى وساقى.

عدد كبير من المواطنين هربوا إلى القرى المجاورة، ولم أتمكن من الهرب بسبب الإصابات التى لحقت بى. فتم القبض على واقتادونى إلى معسكرهم بأم سروبه. فى المعسكر كنت أجبر على القيام بالأعمال الشاقة، ولم ترحمنى إصابتى، فكنت أجلب الحطب والخشب والماء من أماكن بعيدة، وبأوزان كبيرة. كما كانوا يعذبونى بالضرب والربط بالحبال والحرق بالنار والطعن بالسكين فى الفخذ. بعد شهرين من هذا العذاب استطعت الهرب من المعسكر حين انشغل الحراس بهجوم من المتمردين على معسكر الحكومة. بعد فترة من العلاج لم تكن أمامى أية خيارات إلا ترك السودان، خاصة بعد أن وصلوا إلى مكانى فى الخرطوم. ولكننى للأسف لم أتمكن من اصطحاب كل أطفالى معى، فتركت طفلين، ولد عمره سبع سنوات وبنت عمرها خمس سنوات".

رفعت عبد الله:

تركت أسرة رفعت (21 سنة) منطقة النوبة وانتقلت إلى الخرطوم لدواعى العمل. وفى شهر ديسمبر من عام 1994 سافر رفعت لقضاء العطلة عند جده بالنوبة، وكان عمره حينئذ يقترب من السادسة عشر. وتحولت حياته تماما بسبب تلك الزيارة، فلم تمض أيام وهو فى ضيافة الجد حتى هاجم جيش الجبهة الإسلامية المنطقة، فاقتحموا منزل الجد وصوبوا رصاصاتهم على صدره فأردوه قتيلا، وهجموا على الخال فذبحوه بالسلاح الأبيض وسط ذهول الشاب الصغير. وقبل أن يستوعب ما حدث، وجد نفسه أسيرا لدى قوات الجبهة الإسلامية!

واصطحبت القوات المحاربة رفعت إلى معسكرات التدريبن حيث أجبر على القيام بأعمال شاقة، مع التعرض للإهانة والضرب أثناء العمل. وكثيرا ما تعرض للتعذيب البدنى، والنفسى والجنسى. فيغرز فى كتفه سيخ من الحديد الساخن، أو يغتصب من قبل رجال الأمن بالمعسكر.

ثلاثة أشهر مرت على رفعت انقطع فيها الاتصال بينه وبين أهله، إلى أن تمكن من الهروب بمساعدة أحد حراس المعسكر. ذهب رفعت إلى الخرطوم، لكنه لم يذهب إلى منزل الأسرة، خوفا من أن يقبض عليه، فعمل بإحدى الورش لمدة عامين، عاد بعدها لأهله، الذين ساعدوه على العودة للدراسة، ولكن بمدارس النازحين.

فى عام 1997 استدعى رفعت للخدمة الإلزامية، ولم يجد مفرا من الذهاب للتدريب، حيث استمر لمدة عام بالمعسكر، يعامل أسوأ معاملة، فحاول الهرب ولم ينجح. وعلم القادة بأمر تلك المحاولة، فازدادت المعاملة سوءا. وطلب بعدها للحرب فى جبال النوبة، ولم يكن بإمكانه تنفيذ الأمر. فجبال النوبة هى بلاده. وكيف له أن ينسى أن جده وخاله قتلا أمام عينيه منذ عدد قليل من السنوات. مرة أخرى حاول رفعت الهرب من المعسكر، لكنه هذه المرة هرب إلى مصر، فوصلها فى مارس 1998. عاش رفعت بمقر لحزب الأمة السودانى أوقاتا، وبالكنائس و المساجد أوقاتا أخرى، وكثيرا ما كان لا يجد مكانا ينام فيه غير الحدائق العامة.

عندما زارنا رفعت للمرة الأولى، كان كالطفل الرضيع الذى فقد وسط زحام بشر يبدون له كمخلوقات غريبة ومخيفة. كان خائفا مترددا، يبكى كثيرا، لا يرد على عديد من الأسئلة التى توجه إليه، إما لانخراطه فى البكاء، أو لتوجسه من المكان والطبيب. بدا فاقدا للأمان. فاقدا الثقة فى الدنيا ومن فيها. فاقدا الأمل فى اليوم والغد. حزينا حزنا عظيما، وإن شاب الحزن علامات التوتر الشديد. يداه ترتعشان، وساقاه تتحركان بعصبية بالغة. يشعر أنه غريب عن الدنيا كلها، كما يشعر بالانفصال عن العالم المحيط به. لقد وصل به الاغتراب حد أنه أصبح إنسانا آخر لا يعرفه هو نفسه.

عمر الصاوى:

عمر موظف، يبلغ من العمر (32 سنة) جاء من بلاد النوبة. يقول عمر:

"ما بأنوم خالص، لو نمت أصحى على كوابيس وأقوم مخلوع، أحلم إني طالع الجبل، ولما أوصل ييجى تعبان أو شخص يدفعنى، وأتدحرج من فوق الجبل. بأمشى فى الشارع أسمع صوت ينادينى. بس مفيش حد. ومع الصوت يصيبنى صداع شديد، وأشوف طيف شخص جاى يعذبنى. الحاجة دى ما كانتش موجودة قبل ما يعتقلونى. وما فى أكل، وبانسى، ومش قادر أركز، ومش قادر أتونس مع الناس، ومش بأخرج غير قليل جدا لأن زحمة الناس بتضايقنى".

ويقول عمر عن سبب اعتقاله:

" جاءنى أمر بالتحرك لمناطق العمليات بجبال النوبة. اعترضت. أنا ازاى أحارب أهلى، وأمى مازالت تعيش بتلك المنطقة، وأنا العائل الوحيد لها. والنتيجة ... أحالونى للصالح العام، ولم تصرف لى الوزارة التى أعمل بها أية مستحقات مالية، ولا حتى مرتب الشهر. ومنعت من دخول الوزارة. بعد أن أجبرونى على ترك عملى اشتغلت مع منظمة لدعم سكان جبال النوبة، والعمل كان بيتطلب الانتقال ما بين النوبة والخرطوم.

يوم الخميس 6/12/2001 كنت بمنزلى فى الخرطوم. فى منتصف الليل قامت قوة من الأمن بمهاجمة منزلى واعتقالى. وأخدونى إلى مكاتبهم. وبدأ الاستجواب فور وصولى واستمر حتى الصباح. أسئلة كتيرة مرهقة للذهن. علاقتك إيه بالمعارضة الداخلية؟ علاقتك إيه بالمعارضين فى الخارج؟ علاقتك إيه بالمتمردين فى جبال النوبة؟ إنت بتتعامل مع منظمات أجنبية. إيه التقارير اللى بتوصلها للأجانب؟ من قدم لك المساعدة علشان تشتغل، ومقابل إيه؟ ويرجعوا يعيدوا نفس الأسئلة مرة واتنين.

بعد الاستجواب قالوا لى التهم الموجهة إلي: التعامل مع منظمات أجنبية، ونقل معلومات إليها. معارضة سياسات الدولة. جاسوس وطابور خامس. حاولت الدفاع عن نفسى فكان ردهم تعذيبى بكل وحشية. أهدروا كرامتى. أفقدونى إحساسى بآدميتي. ووصلت لحالة هستيرية. أجبرونى بعدها على التوقيع على التهم الموجهة لى تحت التهديد بعذاب أشد.

عشرة أيام طوال مدة الاعتقال، وأنا معصوب العينين، ومجرد من ملابسى لمدة أسبوع. أجبرونى على الوقوف ساعات طويلة بدون حركة. كانوا يجبرونى على الجلوس على الثلج ويضربونى فى بطنى. ده غير الضرب بالأيادى والأرجل والركل فى الخصيتين والضرب بالسياط. حبسونى يوم كامل فى مرحاض قذر كريه الرائحة، واغتصبونى بوحشية دون مراعاة للإنسانية والرجولة. وكانوا طول التعذيب يهددونى بالقتل، إذا لم أعترف بالتهم المنسوبة إلى. وبعد إجبارى على الاعتراف أفرجوا عنى، لكن بشروط: أذهب للتمام فى مكتب الأمن يوم السبت من كل أسبوع. عدم الإفصاح عما حدث فى المعتقل. أن أتعاون معهم وأكون مصدر للمعلومات داخل المنظمة التى أعمل بها. لم يعد بإمكانى البقاء فى السودان، فأنا لن أعمل جاسوسا لحساب الأمن، ولن أساعدهم على إيذاء أحد، ولن يتركونى فى حالى. لو بقيت كان مصيرى هيكون إما الاعتقال وإما القتل. فقررت الهرب، وتمكنت من الوصول لمصرفى مايو 2002 ".

فهمى بديع، 27 سنة:

"على الرغم من عدم اهتمامى بالعمل السياسى، إلا أننى كنت مهتما بالعمل الاجتماعى، خاصة تلك الأعمال التى تهتم برفع مستوى أهل الحى الذى أعيش به. هذا بجانب عملى التطوعى بإحدى منظمات الإغاثة الإنسانية. ويبدو أن هذا النوع من النشاط مثله مثل النشاط السياسى يكون تحت المنظار.

فقد استوقفنى ذات يوم أحد أعضاء اللجان الشعبية الحكومية، وطلب منى الانضمام لهذا التنظيم، وإننى من خلال عملى الاجتماعى وسط شباب الحى، يمكننى استقطاب الشباب لتلك التنظيمات. رفضت عرضه، وأوضحت له أننى لا أعمل بالسياسة، ولا أنضم لتنظيمات سياسية. ولكنه توعدنى بأن يكون لى بالمرصاد.

بعدها بفترة عقدت اجتماعا بمنزلى بغرض إحياء النشاط الاجتماعى بالحى، ودعوت له ممثلا عن منظمة الإغاثة الإنسانية التى أعمل معها، وثلاثة عشر شابا من شباب المنطقة. بعد هذا الاجتماع ببضعة أيام، فى شهر يوليو 2002، كرمتنى منظمة الإغاثة فى احتفال لها. وفى نفس اليوم تم اعتقالى من الشارع، وكنت اجمع تبرعات من الأهالى لأغراض النهوض بالحي.

بدأ الاستجواب بسؤالى عن أسباب رفضى الانضمام للجان الشعبية؟ ثم: لماذا تعقد اجتماعات سرية؟ من سمح لك بتسجيل أسماء الشباب؟ ما علاقتك بالمعارضة؟ ما علاقتك بالمتمردين؟ ورغم أننى شرحت طابع العمل الذى أقوم به وحدوده وأطره، إلا أنهم وجهوا لى عددا من الاتهامات: إقامة اجتماعات غير مشروعة. الانتماء لجماعة سرية معادية لنظام الحكم. دعم المعارضة والمتمردين. التعاون مع المنظمات الأجنبية ونقل المعلومات إليها. طابور خامس. وبمجرد محاولتى نفى التهم الموجهة إلى، بدأ الضرب والركل بصورة عشوائية على كل

جسمى، ثم صب الماء البارد، والصعق الكهربي. ربطوا يدى ورجلى من الخلف، وعلقونى على عصا كالخروف. هذا بجانب الحرمان من الطعام والراحة لأكثر من يومين. وظل الاحتجاز والتعذيب لمدة أسبوع. وعندما تدهورت حالتى الصحية والنفسية اضطررت على التوقيع على شروطهم للإفراج عنى. وكانت الشروط التمام بمكاتب اللجنة الشعبية يوميا، وتسليم قائمة بأسماء من أتعامل معهم، وعدم حضور أى اجتماعات أو تجمعات، وعدم مغادرة المنطقة، وأخيرا التهديد بأن أى إخلال بتلك الشروط يعرض حياتى للخطر. بعد خروجى علمت أنهم هاجموا منزل أسرتى، واعتدوا عليهم بالضرب والسب.

خشيت تعرض أسرتى وأصدقائى وشباب الحى للخطر، وتكرار الاعتقال وتنفيذ تهديداتهم لى بالقتل، فقررت مغادرة البلاد"

كريم عثمان:

كريم (34 سنة) متزوج، يصف معاناته بعد الاعتقال:

" لم تكن لى علاقة بالسياسة، رغم أننى كنت إنسانا اجتماعيا له العديد من الصداقات، وبالجامعة كنت أساهم فى مجلة الكلية. تحولت حياتى، وتبدلت شخصيتى بعد تعرضى للاعتقال على يد أجهزة أمن السودان.

بعد تخرجى من الجامعة لم أجد فرصة عمل. بدأت أعمل مجموعات دراسية للشباب، بشكل تطوعى بالكامل، وفى يناير 2002 قبض على بتهمة عمل تجمعات للشباب، والتجمعات ممنوعة. اعتقلت عشرة أيام كانت كفيلة بأن أكره الحياة كلها. فقد عزلونى فى الحبس الانفرادى، وحرمونى من الراحة والنوم. كانوا يحضرون إلى الزنزانة الساعة الرابعة صباحا، حيث يكون برد شهر يناير فى أشده، ويسكبون على جسمى وعلى أرض الغرفة الماء البارد. الضرب كان فى الصباح والمساء. والإساءات اللفظية والتهديد كانت طوال اليوم.

بعد خروجى من المعتقل بدأت أعانى من خوف شديد. فى الليل أكون مرعوب، وأستيقظ مفزوع بعد ما أسمع صوت انفجار، وأحاول أهرب من الباب، أو أنط من الشباك.. ومع نوبة الرعب دى أشعر برجفة فى جسمى، وسرعة فى ضربات القلب لدرجة إن أهلى كانوا يقفلوا على زى الأطفال، ممكن أنط من الشباك وأموت. أصبحت أكره الليل وأتمنى ألا يأتى أبدا. رغم إنى فى النهار باكون خايف برضه. لأنهم موجودين فى خيالى. باشوفهم وأسمع صوتهم. ويزيد الخوف لما أسمع أى صوت مفاجئ، وخاصة أصوات السيارات. الخوف خلانى عصبى ومتوتر وأتنرفز بسهولة، وأغضب من أى حاجة. ليس لدى أى رغبة فى العمل. حتى الأعمال اليومية الروتينية. الحالة دى أثرت على ذاكرتى وتركيزي. بأنسى على طول وده بيوترنى زيادة. مش عارف أعمل إيه. حاسس بالعجز وشايف المستقبل قدامى مظلم، ومفيش أمل فى أى حاجة. حاولت العلاج فى السودان، لكن لم يحدث أى تحسن".

شهادات الجنوب

بعد قليل فتح احد رجال الامن الباب.. وقال لي لماذا تبكين؟..انكى رفضتي ابلاغنا عن مكان انطوني فانت المسؤلة عن وجودك هنا.. وبدأ يتحسس المناطق الحساسة من جسمي.. فدفعدته بقوه فغضب غضبا شديدا.. واصبح كالوحش الثائر

زوجة انطوني بلير

مدخل:

تشكل قبيلة الدينكا أكبر قبائل الجنوب، وتشغل أكثر من ربع مليون ميل مربع أى بنسبة واحد إلى عشرة من مساحة السودان، وتنقسم هذه القبيلة إلى 40 قبيلة، تفصل بينها روافد الأنهار الكثيرة.

ولكل قبيلة من قبائل الدينكا تكوينها الثقافى، ولغتها، الخاصين بها. ومعظم قبائل الدينكا تسكن مناطق أعالى النيل، وبحر الغزال، وهما اثنان من ثلاث مناطق إدارية للجنوب (أعالى النيل، بحر الغزال، المديرية الاستوائية). كما أن هناك قبيلة أخرى تابعة لإقليم كردفان، وهو واحد من 6 أقاليم تابعة لشمال السودان.

وتعد قبائل الدينكا من أغنى ملاك الأبقار فى إفريقيا، ومن عاداتهم التمسك الشديد بالأرض، وبالقبيلة، إلى حد أنه إلى وقت قريب كانت الهجرة أمرا معيبا، ويرتقى تهديد أحد أبناء القبيلة بالتهجير أو النفى بدعوته إلى مرتبة الانتحار.

وقد ساعدت عوامل عديدة على زيادة الهوة بين الشمال والجنوب، الذى لم يعرف أهله التعليم إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، على يد المبشرين المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت، القادمين من أوروبا، الذين قدموا خدمات صحية واجتماعية وتعليمية لأهل الجنوب، بجانب نشاطهم التبشيرى. وقد بلغ عدد مدارس الإرساليات فى الجنوب 910 مدرسة عام 1952، حين صدر قانون سمى بقانون الجمعيات التبشيرية، الذى منع النشاط الدينى التبشيرى، كما منع تقديم الخدمات. وبعد ذلك بعامين، تم طرد المبشرين والقساوسة الأجانب من جنوب السودان.

وقبل ذلك، شهدت الحقبة التركية والحقبة المهدية من عام 1885 إلى عام 1898 أقصى غارات جلب الرقيق من جنوب السودان، وقد قام بها سودانيو الشمال، مما رسخ شعورا أصيلا بالخوف والكراهية لدى أبناء الجنوب، من إخوانهم الشماليين، إلى أن توقفت تجارة الرقيق بعد الفتح المصري/الإنجليزى. كما كان لاستبعاد الجنوب من المفاوضات التى جرت بين السودان ومصر فى فبراير 1953 أثر سلبى على علاقة الجنوب والشمال. وعندما بدأت سياسة "سودنة" الجنوب فى فبراير 1954 تولى سودانيو الشمال معظم الوظائف الكبرى فى الجنوب.

وتلت ذلك سلسلة من السياسات الإدارية التى زادت الأمور سوءا فى مايو 1955. منها فصل وزير جنوبى من التشكيل الوزارى، والحكم على أحد أعضاء البرلمان بالسجن فى محاكمة وصفت بأنها مهزلة. وعندما بدا التذمر بين الجنوبيين صدرت تصريحات لمسؤولين بالحكومة نشرت بالصحف الرسمية، تهدد باستخدام القوة ضد مؤامرات تقسيم السودان (والمعنى الجنوب). وقد بدأت الحرب الأولى فى جنوب السودان فى أغسطس 1955، راح ضحيتها ما يقرب من 336 مواطنا شماليا، و 75 مواطنا جنوبيا. وتزعّم الحركة الضابط وكيل بك أمين سترلينو رئيس الفرقة الجنوبية، والمنتمى لحزب الأحرار، وهو أول حزب جنوبى سياسى. واستمرت الحرب حتى معاهدة أديس أبابا عام 1972 التى أقرت بإعطاء الجنوب حكما ذاتيا، فى إطار وحدة الحكم فى السودان.

ولم تمض أكثر من عشر سنوات حتى اندلعت الحرب الثانية 1982. وكان من أسبابها التردى الشديد فى الوضع الاقتصادى، ومحاولة نقل البترول الخام للشمال، وعمل مصافى البترول هناك قبل نقله عبر البحر الأحمر، وذلك ما اعتبره الجنوبيون محاولة لاحتكار الشمال الاستفادة من عائدات البترول دون الجنوب. كما كان من أسبابها مشروع قناة جونجلى، إضافة إلى احتداد التناحر السياسى بسبب المناصب الممنوحة للشماليين، خصوصا بعد إصدار النميرى لمرسوم يخفض من سلطات الإدارة الذاتية فى الجنوب، كما أصدر مرسوما فى الفترة نفسها بنقل فرق القوات الجنوبية لتعمل فى شمال السودان، ثم كانت القشة التى قصمت ظهر البعير بقرار النميرى تطبيق الشريعة الإسلامية، وكان هذا قرارا يعنى تهميش الجنوبيين واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية. فى ظل هذه الظروف تأسست الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما تأسس الجناح العسكرى للحركى بقيادة جون قرنق.

إدوارد دنج:

31 سنة. فقد أخته الصغرى عام 1986 فى الحرب الدائرة بين قوات الحكومة الإسلامية وقوات جيش الجنوب، وهو فى الثامنة عشرة من عمره. وفى العام نفسه توالت الغارات بين القوات المتحاربة، فاضطرت كثير من العائلات إلى الهرب للغابات، وكانت عائلته من الهاربين. وأثناء الفرار من الغارات الحربية تشتت شمل العائلة، وفقد إدوارد أسرته، وقضى عامين متنقلا بين مدينتى " قدك وزنك ". وفى عام 1988 استطاع الحصول على عمل بكنيسة زنك، كمشرف غذائى فى مدارس النازحين فى معسكرات اللاجئين، وانتقل مع رئيس الكنيسة للخرطوم عام 1992.

وبعد زيارة بابا روما للخرطوم عام 1993 تم اعتقال إدوارد، واتهم بتحريض اللاجئين على ترك السودان. وظل معتقلا فى بيوت الأشباح لمدة شهرين، عذب خلالهما بالضرب على جميع أجزاء جسمه، وكسر إصبع قدمه الكبير بكماشة، كما تم تعذيبه بالصدمات الكهربية، وبالكرسى الكهربائى، وأجبر على الوقوف فى بئر مملوءة بماء قذر يصل حتى عنقه، لمدة اثنتى عشرة ساعة متصلة.

وبعد خروجه من المعتقل عاد إدوارد للعمل بالكنيسة، ودرس فى الوقت نفسه بجامعة أم درمان، وحصل على دبلوم آداب قسم ترجمة. ولكنه لم يترك لحاله، فاعتقل مرة أخرى بسبب زيارة أجنبية للكنيسة، فقد زار الكنيسة وفد دولى لمنظمات تعمل فى مجال حقوق الإنسان. وبعد سفر الوفد تم القبض على إدوارد، واتهم بتشويه سمعة الحكومة السودانية مع الأجانب.

واستمر اعتقال إدوارد مدة شهرين، وعذب بنفس الأساليب التى عذب بها فى المرة الأولى، بما فى ذلك كسر ذات الإصبع بالكماشة. وأخيرا استطاع إدوارد الهرب من السودان لمصر فى فبراير 1999.

إيلين تنور:

تعرضت إيلين تنور فى السودان لعديد من الصدمات والضغوط النفسية. فقد اعتقلت مع زوجها، وتعرضت للإهانات اللفظية، والتعذيب النفسى، والعضوى. وبعدها تم هجوم على بلدتها من قبل المليشيات الحكومية. وقتل زوجها وابنتها أمام عينيها، فهربت مع باقى أبنائها إلى الغابات. وأثناء رحلة الهروب فقدت ابنتها الثانية. وانتقلت من الغابات إلى منطقة أخرى فى جنوب السودان، لكنها لم تنعم بالاستقرار، فالحرب بالنهار، والنهب فى المساء. وتركت الجنوب كله مع ما بقى من أولادها (ولد وبنت) وتوجهت شمالا، لمنطقة تسمى جبل الأولياء، تضم النازحين من مناطق الحروب. وفى عام 1990 خطف ابنها، وهو يلعب مع الأطفال فى الشارع، وظهر مرة ثانية بعد خمس سنوات، ولولا موقف إنسانى لسائق المختطف، ما كان لابنها أن يعود إليها أبدا، فقد حبسه الرجل الذى اختطفه طوال السنوات الخمس، إلى أن أخبره السائق بأن مخدومه قد استخرج له جواز سفر، وأنه سيبيعه خارج السودان، وأعطاه جواز السفر، وبعض النقود، وطلب منه أن يذهب إلى أهله فى جبل الأولياء، قبل أن يحضر مخدومه.

انطونى بلير:

48 سنة. متزوج وله خمسة أطفال. عاش أنطونى مع زوجته بإحدى قرى الجنوب. وعندما اشتدت الحرب بين الحكومة والمتمردين، ترك قريته، ورحل إلى الخرطوم. واشترى قطعة أرض وبنى عليها منزلا جديدا. لكنه لم ينعم به طويلا، فقد أمرته الحكومة بإخلاء منزله، لإقامة أحد المشروعات العامة، وأعطته أرضا بديلة، لكنها لم تعوضه تكلفة البناء. وانتقل أنطونى وأسرته إلى المكان الجديد، وبنى بيتا جديدا، واستقرت بالزوجين الحياة، على الرغم من افتقار المنطقة للخدمات الأساسية. فلم تمتد إليها خطوط الكهرباء، ولا المياه، ولا الصرف الصحى.

وفى عام 1999 أرادت الحكومة مد أنابيب البترول عبر المنطقة، فأمرته مرة أخرى بالإخلاء مقابل تعويض مادى هزيل، وبدون أرض بديلة. وخلال أيام جاءت قوات الأمن والبلدوزارات لهدم المسكن، ولكن أنطونى، الذى لم يكن قد أخلى المكان بعد، وقف يناقش الضباط فى الأمر: إلى أين سيرحل من جديد؟ وأين الأرض التى يمكنه البناء عليها؟ وكم يستغرق الأمر من وقت؟ وكانت زوجته لينا تقف بالقرب من الباب تتابع ما يجرى، وترى زوجها وسط تجمع الأمن والجيران، وهو يناقش قوات الشرطة، ولكنها لا تسمع ما يجرى من حوار. فقد خشيت التقدم نحوهم، واكتفت بالمراقبة عن بعد.

تقول لينا:

"صباحا حضر رجال الحكومة والبلدوزر، وتجمع الجيران جميعا، ووقف انطونى يناقشهم فى أمر الإخلاء. بعد قليل رأيت رجالا يضربونه، ويدفعونه أمامهم، وكان اثنان منهم -على الأقل- بملابس الشرطة. أخذوا أنطونى لمكان غير معروف. لم أدر ماذا أفعل، فقد كنت أشعر بالعجز والارتباك. إننى امرأة تحمل مسئولية خمسة أطفال، منهم طفل رضيع. إن اعترضت يأخذونى أنا أيضا. أخذت أولادى خارج المنزل واحتضنتهم، وجلست فى الشارع. كنت خائفة على أطفالى وزوجى، وعلى نفسى، فلم أفعل شيئا. وبقيت أبكى. أبكى منزلى وعجزى وقلة حيلتى.

وقام الجيران بإقامة حجرة من علب الصفيح الفارغ، وصناديق الكرتون، لأقضى بها مع أولادى ليلتنا، ولكنى لم أر النوم، فلم يكن المكان فى هذا الخلاء آمنا، وكانت الأفكار السوداوية والمخاوف من الليل وما ينتظرنى بالغد، تسيطر على تماما. وعاد زوجى بعد ثلاثة أيام. كان مجهدا، وجهه متورم، وعيناه محمرتان، وينزلق من إحداهما شيء يشبه الماء. حدثنى حديثا طويلا، لم أع منه كلمة واحدة، فقد كنت عاجزة عن التوقف عن البكاء. وفى الصباح خرج مبكرا. وأبلغنى أنه ذاهب لمكتب الأمن، فقد أمروه بضرورة الحضور للمكتب كل صباح، وأنه سيعود فى المساء. وفى اليوم التالى خرج مبكرا أيضا، لم أسأله عن وجهته، فقد توقعت أنه ذاهب لمكتب الأمن كما حدث بالأمس، ولكنه ذهب لاستخراج أوراق رسمية تمكنه من استخراج جواز سفر، كما علمت بعد ذلك.

ولم يعد أنطونى فى المساء. انتظرته خارج الكوخ مع أطفالى. عندها حضر ثلاثة من الضباط، اقتربوا منى. كانت الدنيا ظلاما فلم تكن الليلة مقمرة.. لم أر سيارة الأمن. فقط رأيت الرجال قادمين نحوى سيرا على الأقدام. سألوا عن زوجى. قلت: لا أعرف مكانه، فقد خرج منذ الصباح الباكر ولم يعد بعد، وفى الأغلب سيحضر بعد قليل. ودخل أحدهم لتفتيش الكوخ، وظل الباقون معى، ثم دفعونى أمامهم إلى داخل الكوخ. وشعرت أن الخطر يحيط بى، وما أخشاه قد يحدث الآن. لم يكن من الممكن الاستغاثة بأى من الجيران، فقد خرج الرجال للبحث عن أنطوني. طلبوا منى الذهاب معهم حتى يعود زوجى، فقلت لهم إننى لا أستطيع ترك الصغار. كان ردهم بالأيدى وليس باللسان، وبعدها سحب أحدهم سوطا وبدأ فى ضربى. وأخذونى رغما عنى إلى حيث تركوا سيارتهم. دفعونى داخل السيارة، وجلس رجلان عن يمينى، وعن يسارى، غير الثلاثة الذين قبضوا على. وضعوا على عينى عصابة، وقيدوا يدى، ثم انطلقوا بالسيارة.

فى مكتب الأمن فكوا العصابة عن عينى، والقيود من يدى. ودفعنى أحد الضباط لحجرة مجاورة، بها كرسى وسرير، وأغلقوا الباب على بالمفتاح. جلست أبكى وحدى، لا أدرى ماذا سيفعلون بى، وكيف أتصرف وسط هذا الكم من الرجال. بعد قليل فتح أحد رجال الأمن الباب، وقال: لماذا تبكين؟ إنك رفضت إبلاغنا بمكان أنطونى، فأنت المسئولة عن وجودك هنا، ومهما بكيت فلن نخرجك من هنا. وبدأ يتحسس المناطق الحساسة من جسمى، فدفعته بقوة. فغضب غضبا شديدا، وأصبح كالوحش الثائر. بعدها خرج من الحجرة، وأغلق الأنوار كلها، وعاد ومعه رجلان من رجاله، أوثقوا يدى بجانب جسمى، وخرجوا، وتركونى مع هذا الوحش الثائر، هجم على، مزق ملابسى، ثم اعتدى على. لم يكن بمقدورى الدفاع عن نفسى، وأنا مقيدة على هذا الوضع، وعندما انتهى قال: إذا لم تخبرينا عن مكان أنطونى فلن يتوقف هذا. لقد كان زوجك عنيدا، لم يطع أوامرنا، لقد طالبناه أن يغير ديانته، ويعلن إسلامه، لكنه رفض. سيدفع الثمن غاليا. وما أن انتهى من تلك الكلمات حتى دخل خمسة رجال آخرون، وتبادلوا الاعتداء على، واحدا تلو الآخر. لم أتبين وجوههم فى هذا الظلام، وإن كانوا بين فترة وأخرى يوجهون ضوء بطارية على وجهى. بعد ذلك فكوا وثاقى، وهددونى بأن يتكرر ذلك إذا لم أرسل لهم زوجى.

حملتنى سيارة الشرطة إلى منزلى، لم أكن أرى شيئا بالطريق، ولم أتبين أننى وصلت لمنزلى، فقد كانت عيناى متورمتين من كثرة البكاء، ولم أكن قادرة على فتحهما.

حين عاد أنطونى، قصصت عليه كل ما حدث. بكى من أجلي. وأحضر لى ماء لأغتسل. وأحضر سيارة. وذهب بنا إلى مكان آخر لنختبئ فيه.

لم يعد زوجى كما كان أبدا. كان ظريفا، مرحا، عندما يعود من عمله فى المساء، يجلس يتسامر معى، ويلعب مع الأولاد. بعد ما حدث أصبح عصبيا متوترا طوال الوقت. لم أر ابتسامته منذ ذلك الوقت. لم يعد يداعب الأطفال أبدا. أصبحنا أسرة تعيسة".

بانويل جاكسون:

" أنا من أبناء جنوب السودان، عندى 38 سنة ومتزوج. عندما هاجمت القوات الحكومية القرية التى كنت أعيش فيها مع أسرتى عام 1992 قتل أبى، وأمى، وأحد اخوتى رميا بالرصاص. أما باقى إخوانى وأخواتى فقد فقدتهم ولا أعلم هل هم أحياء أم بين الموات. فقد هرب أبناء القرية. وتشردت الأسر. هربت لعدة ولايات. حتى تمكنت من الوصول للخرطوم، وأقمت فى معسكر للنازحين، وبدأت أعمل فى التجارة.

فى يونيو 2000 تم توقيفى فى إحدى نقاط التفتيش، وكنت أحمل كمية كبيرة من الملابس والسجائر التى أتاجر فيها، وعدة رسائل من أهالى النازحين لذويهم. سألونى عن الملابس التى أحملها، وأبلغتهم أننى أتاجر فيها، لكنهم اتهمونى بأننى أنقل تلك البضائع للحركة الشعبية. صادروا كل بضاعتى، وأخذونى لمعسكر من معسكرات الأمن. فى المعسكر تعرضت للتقييد بالحبال، والضرب بالسياط، والتعليق والوقوف فى الشمس لفترات طويلة، دون السماح لى بشرب الماء، والحرمان من الطعام، وتغمية العينين لفترات طويلة، هذا غير الإهانات اللفظية، والتهديد بالقتل.

فى شهر أغسطس من نفس العام، تعرف على أحد أبناء منطقتى وتوسط لإطلاق سراحى، وأفرجوا عنى، ورحلونى للخرطوم، بعد أن أجبرت على كتابة تعهد بألاً أذهب لى مكان خارج قلب العاصمة، وألا أبوح لأحد بما حدث لى من تعذيب، وأن أجلب المعلومات عن أبناء قبيلتى، وأبلغها للجهات الأمنية.

بعد أن ضاعت تجارتى ذهبت للجهات الرسمية، واستخرجت ترخيصا لبيع الخردوات على طبلية. وبدأت فى العمل. لم أستمر طويلا، ففى يوليو 2001 قامت حملة أمنية بالقبض على كل أصحاب الطبالى، متهمة إياهم بأنهم من كتيبة جواد التابعة للحركة الشعبية، وكنت من ضمن المعتقلين. استجوبت بهذه التهمة، وعرفوا أنه سبق اعتقالى فى منطقة أخرى بنفس التهمة، فزاد ذلك من شراستهم فى التعذيب. أنكرت التهمة، وأقسمت إننى لا أجيد أى حرفة غير التجارة، لكنهم كانوا يقابلون كلامى بمزيد من التعذيب. كانوا يأخذونى لفناء المكتب، ويربطونى على الكرسى ويداى للخلف، ويرشونى بالمياه، ويتركونى من أربع إلى خمس ساعات، وعندما أرجع غرفة الحجز أجدها مليئة بالمياه، فلا أتمكن من الجلوس أو النوم. أفرجوا عنى بعد أربعين يوما من الاحتجاز تحت وطأة التعذيب. أجبرونى على التوقيع على التعهد قبل إطلاق سراحى، بنفس الشروط التى وقعت عليها فى المرة الأولى، إضافة للذهاب لمكتب الأمن يومى الأحد، والأربعاء من كل أسبوع.

عدت لمنزلى لأجد زوجتى فى حالة نفسية سيئة. فقد هاجمت قوات الأمن البيت، وأنا رهن الاعتقال، وأتى رجال الأمن على محتوياته، وتعدوا على زوجتى بالضرب، والإهانة، وسرقوا كل المستندات الخاصة بى وبزوجتى وأولادى.

أغلقت فى وجهى كل فرص الحياة والرزق، وأصبحت مستهدفا من قوات الأمن، خاصة أننى لن أعمل جاسوسا لصالحهم، ولن أنفذ الشرط الذى أرغمت على التوقيع عليه، وخاصة بعد أن رأيت ما يتعرض له المواطنون داخل معتقلات الأمن. لم يكن أمامى سوى خيارين: إما أن أبقى بالسودان لأفقد زوجتى وأولادى، أو أقتل كما حدث لأهلى أثناء الاجتياح، وإما أن أفقد السودان كوطن، كما فقدت بلدتى من قبل، وأهاجر بحثا عن حياة أقل خطرا. واخترت الخيار الثانى".

توماس ويلد:

تاجر من جنوب السودان، متزوج وله خمسة أطفال. أفكاره غير مترابطة، متوتر. لا يستطيع الجلوس على الكرسى أكثر ن دقائق ثم يتركه ليجلس على الأرض. فالكرسى مرتبط بوضع التعذيب. وهو لا يريد أن يتذكر. يقول توماس: "ما بانام. تفكير".

ثم يسأل: " وين جون جارنج ؟ تعرفى جون جارانج"؟ وكان يجوب المكان بنظرات قلقة وينظر للوجوه بشك وريبة.

تقول زوجته:

"بعض أيام يكون طبيعى، وبعض أيام يقوم فجأة يلبس هدومه، ويطلع طوالى. أوقات بالليل يقعد بره فى الشارع وما ينام. بيشك ويخاف من الناس، يكون قاعد مع الناس، وفجأة يسأل عنهم كأنه لا يعرفهم: ليه الناس دول هنا؟ أقوله دول إخوانا. مرات يكلم نفسه، ويقول أنا كنت بأقرأ فى الكتاب، بس ما فيش كتاب ولا حاجه، ولو سألته فين الكتاب ده، يقول لى أهوه أنت ما شايفاه؟ أوقات يطلب منى أفتح التليفزيون، ويكون التليفزيون مفتوح!"

توماس يقول:

"باسمع أصوات بتقول: دقوه..دقوه، وباشوفهم جايين يدقونى".

تقول الزوجة:

" تركت بلدتى فى الجنوب عام 1985 بعد هجوم المليشيات المدعومة من الحكومة السودانية على قريتى. سافرت إلى الخرطوم وهناك تزوجت من توماس عام 1998. وفى عام 1999 حكومة الجبهة الإسلامية قبضت على زوجي، واتهمته بالتجسس. عاد للمنزل بعد 15 يوم. أسنانه مكسرة، وفيه جروح فى الرجلين، وفى الوجه والرأس، وصادروا كل تجارته. ظل حتى عام 2000 بدون عمل. وبعدها قرر أن يعمل مزارعا فى منطقة خارج الخرطوم. وكان يزورنى أنا وأولادى من فترة للتانية. مرة جم رجال الأمن وسألوا عنه، وقلت لهم مكان عمله، تركونى وانصرفوا. رجعوا تانى فى أكتوبر 2000 وكان زوجى موجودا، قبضوا على وعلى زوجى، وذهبوا بنا إلى الحامية العسكرية، وهناك اعتقلونى فى مكان غير مكان اعتقال زوجى.

وبدأ الاستجواب معايا، وتهمتى إنى أعرف إن زوجى متعاون مع متمردى الجيش الشعبى لتحرير السودان، وإنه بينقل المعلومات للمتمردين. أخبرتهم أن سر سفره الدائم هو عمله كمزارع، فضربونى بالعصى. أما الإهانات، والشتائم فأخجل عن ذكرها. أفرجوا عنى بعد أسبوع، بشرط ألا أخبر أى إنسان عن أمر اعتقالى أو اعتقال زوجى، وأن يظل زوجى فى المعتقل إلى أن اقدم لهم أسماء المتمردين الذين يتعاون معهم زوجى، ولو حضر أحدهم لمنزلى أبلغ عنه.

لم يتركونى بعد الإفراج بل بدءوا يقتحمون منزلى بصورة دائمة، ياخدوا الأطفال فى حجرة، وأنا فى حجرة، ويعيدوا نفس الأسئلة كل مرة. وعندما لا يجدوا إجابة يهددونى بالقتل. فى يناير 2001 قررت الهرب بأطفالى لمصر، وتركت زوجى فى المعتقل. ظل زوجى بالمعتقل خمسة شهور، تعرض فيهما للتعذيب الشديد، حتى دخل فى غيبوبة، ونقل إلى المستشفى. وبعدها هرب إلى مصر، وتمكن من الوصول إلينا".

جورج دونج

جورج دونج (24 سنة) يعيش بإحدى مناطق الجنوب، وكان يعمل مع إحدى الهيئات الكنسية، التى تقدم المساعدات الإنسانية لأهل الجنوب، خاصة فى وقت الكوارث، فكان مع فرق توزيع الأغذية والأدوية وألبان الأطفال.

عام 1992 أعلنت الحكومة الجهاد فى الجنوب. كان جورج حينئذ لا يتجاوز الخامسة عشرة من عمره، حين رأى أسرته تتعرض لتحرشات أجهزة الأمن بدءا من التشريد، وانتهاء باعتقال الشباب، ومن بينهم أخوه الأكبر. ووجهت لهم تهمة التعامل مع جيش تحرير السودان، وقتلت أخيه والشباب الذي معه ونزحت الأسرة إلى منطقة أخرى بحثا عن الأمان. وعين جورج عام 1996 بإحدى الهيئات الكنسية، ليعمل مدرسا للنازحين من الجنوب، ويساعد فى أنشطة الإغاثة الإنسانية.

وفى عام 1997 استدعته أجهزة الأمن، وطلبت منه أن يعمل جاسوسا على المنظمة التى يعمل بها، وأن يستنفر الشباب من أجل الجهاد فى الجنوب. ورفض جورج ذلك، رغم الإغراءات التى قدمت له. فاعتقل مدة خمسة عشر يوما عذب فيها بالضرب بالأرجل والأحذية والعصى وخلع الأظافر، كما حبس انفراديا وحرم من الطعام والشراب ومن دورة المياه، وعلق بطريقة " الطيارة قامت "، وقضى مدة الحجز فى حجرة ضيقة شديدة القذارة. ثم أفرج عنه بشرطين: أن يذهب للتمام فى مكتب الأمن مرتين يوميا، وألا يغادر المنطقة بدون تصريح من أجهزة الأمن.

وفى عام 1998 اعتقل مرة أخرى لمدة خمسة وأربعين يوما، حبس فيها فى حمام قديم قذر، كما تعرض فى تلك المرة للتعذيب اليومى بالضرب بكل صنوف الضرب من عصى لسياط لركل. وفى نهاية تلك المدة، أخذوه إلى إحدى مناطق العمليات شديدة الخطورة. فيما يبدو أنها كانت مناطق للتصفية الجسدية للمعارضين. وعلمت زوجته بالأمر، فخرجت فى الطريق المؤدى لمنطقة العمليات، وطلبت من الحرس أن تراه. ورفض الحرس، وركلها أحدهم ركلة قوية فى بطنها، وكانت حاملا فى الشهر الخامس، فسقطت على الأرض. ولم يتحمل جورج رؤية زوجته تضرب وتهان وتسقط مغشيا عليها، فضرب رجل الأمن، فكان الرد إطلاق النار على الزوجة وعلى جورج. وأصيب جورج بطلق نارى فى ساقه، أما الزوجة فقد فارقت الحياة على الفور. ونقل جورج إلى المستشفى للعلاج. وعلم أخوه بمكانه، فحضر لزيارته بالمستشفى، لكن بعد خروجه اعتقلته أجهزة الأمن لمدة خمسة عشر يوما. بينما ذهبوا لجورج يأمرونه بالانضمام لإحدى الفرق الخاصة. وعندما رفض هدد بالتصفية الجسدية.

وتمكن جورج من الهرب من المستشفى ومن السودان. لكن الأسرة لم تسلم من تحرشات الأمن، حيث قبض على أخيه كرهينة لحين عودته وتسليم نفسه للسلطات.

دانيال سلنيكو:

فى أول إبريل من عام 2000 حضر دانيال سلنيكو لمركز النديم محولا من مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين. رجل فى منتصف الثلاثينات. نحيل بدرجة تذكرك بضحايا المجاعات فى القارة السوداء. قصير القامة بشكل ملفت. ومن طريقة مشيته يبدو أن لديه مشكلة فى الأعصاب وضمورا فى العضلات، فهو يسير مترنحا بين اليمين واليسار، يسند نفسه على أقرب حائط أو قطعة أثاث، خشية السقوط على الأرض، ورغم ذلك ترى وجها بشوشا مبتسما، وصوتا هادئا ينساب بتلقائية دون انفعال، عند نقطة أو أخرى. يقول دانيال:

" أنا كويس والحمد لله، ما عنديش مشكلة غير الآلام الشديدة فى كل مفاصلى. بالذات مفاصل رجلى، والألم يزيد قوى مع الحركة، وده ببخلى حركتى صعبة"

كان دانيال طبيعيا تماما قبل القبض عليه عام 1993 ثم احتجز رهن الاعتقال لمدة أربعة أشهر ونصف، وخرج بعدها على الحال التى هو عليها الآن. كان دانيال تاجرا بسيطا، يسافر بين مصر والسودان لهذا الغرض. وعند عودته من مصر فى نوفمبر 1993 ألقت أجهزة الأمن القبض عليه، واتهمته بأنه يسافر بغرض نقل المعلومات للمعارضة السودانية فى الخارج. وذلك رغم أن دانيال لم يكن لديه أى اهتمامات سياسية، ولم يسبق تعرضه لتحرشات الأمن، لأى سبب من الأسباب.

عذب دانيال بطريقة خاصة أقل استخداما من التعليق والكهرباء والإغراق. فقد عذب بطريقة أشبه بالتقفيصة. حيث يربط كل الجسم بالأسلاك، والجسم فى وضع أشبه بالقرفصاء يتم ضم الذراعين إلى الصدر، وثنى كل المفاصل، وربط الجسم بالأسلاك حتى الرقبة، ثم يتم ضم الأرجل إلى البطن مع ثنى كل المفاصل، وربط الجسم أيضا على هذا الوضع. وإمعانا فى التعذيب، يتم وضع المعتقل مقيدا على كرسى. بحيث يسقط مع أقل حركة للجسم. وظل دانيال على هذا الوضع أربعة أشهر ونصف الشهر، لا يفك وثاقه غير عدة ساعات كل بضعة أيام. ويتسلى عليه الجلادون بالضرب والجلد وهو فى وضع القيد " التقفيصة".

ترك دانيال أهله فى مدينة واو بالجنوب وعاش فى إحدى مدن الشمال، ولكنه سافر للجنوب فى مايو 1999 لزيارة والده المريض، بعد أن علم أنه فى أيامه الأخيرة، وقد يفارق الحياة دون أن يراه. وبعدما عاد من الجنوب أعيد اعتقاله لمدة ستة وعشرين يوما، عذب فيها بذات الطريقة، بجانب الضرب، والصعق الكهربائى، وأفرج عنه بسبب التردى الشديد فى حالته الصحية. لكنه هدد بالقتل إذا حاول مغادرة المدينة. ومع ذلك فقد تمكن من الهرب من السودان فى نفس العام.

وحين تم الكشف على دانيال، وجد أنه يعانى من ضمور فى عضلات الذراعين والساقين، مع تشوه وقصور فى الحركة حول مفاصل الكوع والرسغ والركبة.

مارك ويلز:

27سنة، متزوج وله ثلاث أطفال، يقول:

" لم يكن لى أى اهتمامات سياسية، رغم كده اعتقلونى. فى فبراير 2001 هاجموا البيت فى المساء. كانوا لابسين مدنى. دخلوا عليه بالضرب على طول، بدون مقدمات، بدون توجيه أى أسئلة، أو توضيح لسبب وجودهم. شالونى على العربية، وأخذونى على المعتقل، وقتها ما كنتش عارف كام يوم مروا على. لا فيه شمس، ولا نور، مش عارف الصبح من الليل، استجوابات، تهم بالتحريض ضد نظام الحكم، سألوا عن إخوتى، وزوجتى، ما كانش الأسئلة مجرد استجواب، كانوا بيضربونى، ويجلدونى، ويحرقونى، ويتركونى بالقيود فترات طويلة، ويحرمونى من الطعام، ومن العلاج، هذا غير التهديد بإيذائى أنا وأسرتى. فى الآخر أطلقوا سراحى بشرط أن أطلق زوجتى وأترك أولادى وعملى وأغير ديانتى وأعلن إسلامى، والتحق بالخدمة الإلزامية. وافقت علشان أطلع من تحت إيدهم، وتركت البلد وهربت".

ماركونى بلير:

38سنة، كتب فى طلبه المقدم للمرة الثانية إلى المفوضية العليا لشئون اللاجئين (بعد أن رفض طلبه الأول):

"هربت من بلدتى عام 1997 بعد أن هاجم جيش تحرير السودان البلدة واحتلها. ذهبت إلى مدينة شمال بحر الغزال، ولكننى تركتها بناء على رغبة أخى الذى كان يعمل بالجيش السودانى الحكومى، فى إحدى مدن غرب السودان، وانتقلت إلى هناك للمساعدة فى رعاية أسرته أثناء غيابه.

بعد عدة أشهر ترك أخى الجيش السودانى، والتحق بالجيش الشعبى لتحرير السودان، وعقابا لأخى على ما فعله، تم القبض على من حيث أقيم، واتهمت ظلما بالتعاون مع جيش التحرير، وتعرضت لأنواع شتى من أفظع أشكال التعذيب. كنت أحرم من الطعام والشراب أياما، وأعذب بالصعق الكهربائى، ولكن ما تسبب فى تدهور حالتى بشدة وجعلنى على حافة الموت هو إلقاء البلاستيك المذاب بالحرارة على أطرافى العلوية والسفلية!! دخلت فى غيبوبة لا أدرى زمنها، وعندما أفقت كنت فى حالة سيئة، وبنى وبين الموت بضع خطوات. أدرك القائمون على التعذيب ذلك، وحولونى للمستشفى تحت الحراسة الأمنية، وما إن بدأت فى التحسن حتى قررت الهرب من المستشفى، وتمكنت فعلا من الهرب لإحدى قرى السودان وبعدها إلى الجمهورية الليبية. وكان ذلك فى صيف 1997.

أقمت بليبيا أقل من عامين، قبل أن أضطر إلى تركها هربا إلى مصر بالطريق البرى. فقد بدأت الحكومة الليبية فى القبض على جميع الأفارقة وترحيلهم إلى بلادهم. ولم يكن من الممكن أن أنتظر أن يقبض على وأرحل للسودان، فمصيرى الحتمى هو القتل، ولم يكن أمامى إلا الهروب من جديد.

وصلت إلى مصر عام 1999، وحاولت أن أبدا من جديد، لولا الأخبار التى وصلتنى عن أسرتى بعد وصولى بعام، والتى كانت سببا فى تدهور حالتى النفسية. فقد علمت بأن قوات الأمن الحكومية قبضت على أمى وعذبتها عذابا شديدا أدى إلى موتها منذ عامين، وأنا لا أعلم، وأن ابنى الذى يبلغ من العمر إحدى عشر عاماً قد فقد ولم يتم العثور عليه.

لقد تسببت السياسات الأمنية للحكومة السودانية فى فقدان عملى ووطنى وأمى وابنى، ومستقبلي.

إقامتى فى مصر غير قانونية، وإذا قبض على ورحلت للسودان ففى ذلك نهاية حياتى، فلن يحكم على بأقل من القتل. أناشدكم الحماية ".

ياسر إبراهيم:

31سنة. سودانى جنوبى. كان موظفا بأحد البنوك قبل أن يفصل من عمله ويتعرض للاعتقال، بنفس التهمة التقليدية: التعامل مع الجنوبيين. اعتقل ياسر فى مايو 2002 وتعرض للتعذيب الشديد بشتى وسائل التعذيب المعروفة فى السودان، ونتج عن التعذيب كسر بالذراع الأيسر، مع جروح تهتكية بنفس الجهة. وقد وصل ياسر لمصر فى شهر سبتمبر 2002 وزار مركز النديم بعد وصوله بشهرين فقط. وكانت الجراح مازالت حديثة، العضوى منها والنفسى.

بدا متحيرا، مرتبكا، دامع العينين، مزاجه سوداوى. يحمل العديد من علامات الاكتئاب والقلق. خائف من التغيرات التى جدت على شخصيته، فقد أصبح متوترا، يغضب ويثور لأتفه السباب، لا يستقر فى نومه، إما لصعوبة الاسترخاء، والدخول فى النوم، أو لتقطع النوم، وإما بسبب يقظته المستمرة. ينهض مفزوعا بعد الأحلام، والكوابيس المزعجة التى تعيده مرة أخرى للمعتقل ولمعذبيه. كما أصبح يعانى من صداع دائم. صعوبة بداية الحياة فى مصر تزيد من ارتباكه وحيرته. وقد وضع ياسر تحت العلاج النفسى، ولم يمض عليه من الوقت بعد ما يكفى للحكم على درجة استجابته للعلاج.

وأخيرا:

"..إنها لمفارقة محزنة أن يستمر عالم يوسع اهتمامه بصورة متزايدة بإنسانية جامعة، فى تجاهل مأساة ما يزيد على 4 مليون نسمة لمدة 16 عاما. إن شعوب السودان بمن فيهم أولئك الذين يوصدون أبوابهم أمام العالم لفى حاجة ماسة للعون. وفى هذا الإطار يمكن أن تقدم الدبلوماسية ومبادرات الوساطة أملا فى السلام والحياة. هناك الكثير مما يجب أن يطلبه العالم فى كرامة ؟؟وارث هذا الشعب انه مهدد بالزوال. وإذا ما قدر لذلك أن يحدث فان إذلال شعب الدينكا ومعاناته ومحاولة تدميره سيضيف إلى العبء الثقيل الذى يرزح تحته ضمير الإنسانية أعباء ثقالا أخرى. فـ " ليس الموتى هم أولئك الذين يتعذبون بل الذين تسببوا فى موتهم، والذين وقفوا يتفرجون عليهم وهم يموتون".

(من كتاب ثقافة الدينكا).

شهـادات شـرق السـودان

حامد الطاهر:

كان حامد أحد قيادات مؤتمر البيجا، وهو تجمع سياسى يضم ممثلين لكل قبائل البيجا بشرق السودان. وظل حامد أحد قيادات مؤتمر البيجا وممثله الرسمى فى مصر بعد رحيله عن السودان هربا من التعذيب ومن ظروفه الاجتماعية والاقتصادية الصعبة. وقد استمر فى نشاطه السياسى، مناضلا من أجل السودان. كما كان عضوا بالتجمع الوطنى السودانى فى القاهرة. ولم يمنعه مرضه وهو بالسودان عن تأييده لقيام مجتمع ديمقراطى، ومطالبته بالحكم وفقا للقانون المدنى.

وكان ذلك سببا كافيا لتعرض حامد لملاحقات الأمن وللاعتقال. فكثيرا ما هوجم منزله وروعت أسرته، وكثيرا ما استدعى لمكاتب الأمن حيث يترك من الصباح حتى المساء، محتجزا بأحد المكاتب دون توجيه سؤال واحد، أو تقديم سبب لاحتجازه.

وفى 23/3/1994 قرر مؤتمر البيجا عقد ندوة عن ارتفاع أسعار الذرة، وتم الحصول على موافقة الأجهزة المسئولة قبل انعقادها. وفى مساء اليوم التالى قامت قوات الأمن بمهاجمة منزل حامد واعتقاله. وظل حامد رهن الاعتقال بأحد المعسكرات فى بورسودان لمدة شهر تعرض خلالها لمختلف أشكال المعاملة السيئة والمهينة، فكان يمنع من النوم فى بعض الليالى، وفى اليوم التالى يجبر على الوقوف عدة ساعات، وذراعاه مرفوعتان لأعلى. وطوال ثلاثين يوما، وهى مدة الاعتقال، كان يجبر على الوقوف فى الشمس من الصباح حتى غروب الشمس، ولا يسمح له بتناول جرعة مياه واحدة طوال تلك الفترة، فكان الجفاف يتسبب فى فقدان الوعى. وتدهورت صحة حامد تدهورا شديدا، فأفرج عنه، وخرج من المعتقل إلى المستشفى للعلاج، فتبين إصابة حامد بفشل كلوى نتيجة التعذيب. وأصبح يحتاج إلى غسيل كلوى مرتين فى الأسبوع، كما أصبح فى حاجة لعملية نقل كلية. وأكدت زوجته استعدادها للتبرع بكليتها.

وبدلا من أن يكون حامد ضمن أولويات المقبولين للجوء السياسى، تسبب مرضه وتكلفة علاجه فى رفض طلب اللجوء لفترات طويلة، فالغسيل الكلوى ذو تكلفة عالية، وكذلك عملية نقل الكلى. وبعد جهود من مركز النديم شملت حملة دولية من أجل علاج طاهر، قبل طلب اللجوء وتمكن من السفر لأمريكا، ونتمنى أن يكون قد تمكن أيضا من أن يجرى الجراحة، وأن يحيا وأسرته حياة طبيعية.

حسام عبد الرحمن:

حسام (39 سنة) أحد نشطاء حزب الأمة، تعرض للعديد من التحرشات الأمنية بسبب نشاطه المعارض لحكومة الجبهة الإسلامية. وترك التعذيب مشكلات صحية دائمة لحسام، فبجانب الحالة النفسية غير المستقرة، أصيب حسام بمشكلة فى مفصل الركبة وبارتفاع شديد فى ضغط الدم. وعلى الرغم من تعدد التحرشات والاعتقالات والإصابات، ظل حسام نشيطا فى معارضة سياسات حكومة الجبهة الإسلامية، ومنددا بما سببته من مشكلات جسام للشعب السودانى.

يقول حسام:

" أنا عضو نشط بحزب الأمة، وواحد ممن تعرضوا لويلات النظام الجبهوى الحاكم فى السودان. كانت البداية فى إبريل 1995عندما قامت مجموعة كبيرة من رجال أمن النظام بمداهمة بيت الأسرة الكبير، حيث أعيش مع أسرتى وخالى الذى كان أحد الوزراء السابقين. كان خالى هو المقصود بذلك الهجوم، ولم يكن خالى بالمنزل فى ذلك الوقت. قابلتهم ومعى ثلاثة من أبناء أعمامى، وأخبرونا أنهم سيقومون بتفتيش المنزل. طلبنا منهم إذن التفتيش، فقالوا: ناس الأمن مصرح لهم بدخول المنازل وتفتيشها بدون الحصول على إذن. طلبنا منهم الانتظار حتى تتأهب النساء والبنات للأمر. رفضوا. توترنا ودخلنا فى مشادة كلامية معهم، لم تسفر عن شىء. واضطررنا للسكوت بعد أن أشهروا مسدساتهم فى وجوهنا. دخلوا الغرف كلها، وأثاروا فزع نساء البيت اللاتى استيقظن فى رعب من وجود غرباء بغرف نومهن. وعندما لم يجدوا من يبحثون عنه، أخذونا معهم إلى مبنى الأمن، أنا وأولاد أعمامى الثلاثة.

وبدأ التحقيق. نحن وقوف. وجوهنا للحائط. أذرعنا مرفوعة لأعلى. والسياط تلهب ظهورنا. سألوا عن تحركات الوزير السابق، وعن أنشطتنا. بعدها أخذونا للقيادة العامة للجيش فى العاصمة. هناك ضربنى أحد العسكر بكعب البندقية ضربة قوية على الركبة اليمنى أسقطتنى على الأرض. قال لي: اركع. لم أكن قادرا على تحريك ركبتى، فلم أتحرك. ركلنى ركلة قوية بالحذاء العسكرى فى الخصيتين. شعرت بألم لا يوصف، ودوار شديد كمن على وشك أن يفقد الوعى. جرونى جرا إلى داخل الزنزانة. بعدها لاحظت أن السائل الذكرى يخرج مصحوبا بآلام شديدة وحرقان شديد. أبلغت العسكرى أننى أريد مقابلة الطبيب، لكنه رد بأنه لا يوجد إذن بذلك. فاستمرت الحالة والآلام طوال فترة احتجازى التى استمرت مدة أسبوع. بعد خروجى قررت زيارة طبيب، فلم أكن أدرى مدى تأثير كل هذا الضرب على صحتى. وعند الطبيب اكتشفت ارتفاع ضغط الدم، وأن هناك كدمة داخل مفصل الركبة، ولكن الطبيب طمأننى أن كل الأعراض ستزول تدريجيا، ولا داعى للقلق.

خرجت من المعتقل أكثر إصرارا على الوقوف فى وجه تلك السياسات الهمجية، وضد المشروع الجهادى الوهمى الذين يتذرعون به. وكانت الفرصة أفضل بالنسبة لى حيث عملت بالتدريس، ووجدت كثير من الشباب يصدقون دعاية الحكومة حول المشروع الجهادى، وكان واجبا وضعته على نفسي: إزالة الغشاوة عن أعين الطلاب.

وصل الأمر لرجال الأمن، واستدعيت مع مدرس آخر لمكتبهم فى يناير 1996، وهناك حضرت عربة وأخذتنا لمنطقة خلوية بعيدة عن المدن، وهناك تعرضت للضرب والحرق بأعقاب السجائر، والتعليق فى شجرة بطريقة " الطيارة قامت " وفيها تم شد الأيدى والأرجل بحبل خلف الظهر، وسحب الجسم لأعلى شجرة، وذلك لإجبارى على الاعتراف بالعمل ضد النظام. وكان هذا التعذيب من الأشكال المستحدثة فى تلك المنطقة، وتعرض له كل من اعتقل فى هذا المكان بعد عام 1995. أعيد اعتقالى مرة أخرى عام 1998 وظللت رهن الاحتجاز لمدة شهر، وبعد خروجى وجدت أن اخوتى الصغار قد فصلوا من المدرسة. وعند وصول الأمر لحرمان اخوتى من التعليم، قررت ترك السودان واللجوء لمصر".

سعد الأزهري:

" كنت من الطلاب النشطين بحزب الأمة، اجتزت امتحان الشهادة الثانوية عام 1997 . ولكن لم أتمكن من استلام الشهادة حيث ربط النظام تسليم الشهادة بالانضمام لمعسكرات التدريب القسري فيما سماه أداء الخدمة الإلزامية. كنت معارض لفكرة التدريب القسري للطلاب وحرمانهم من التعليم الجامعي. لذا رفضت الانضمام لهذه المعسكرات وبهذا تم اعتقالي مرتين، الأولى في يوليو 96 لمده 6 أيام والثانية في ديسمبر من نفس العام لمدة 3 أيام تعرضت فيهما لأسوا أنواع المعاملة وأقصاها من إيذاء لفظي، لسباب مهين، لتهديد بإيذائي وإيذاء أسرتي، لتعصيب العينين، للضرب بالسياط، لصب الماء البارد علي أرضية غرفة الحجز الانفرادي كي لا أتمكن من النوم أو الجلوس عليها.

بعد خروجي من المعتقل في المرة الثانية استدعيت مرة أخرى لأداء الخدمة العسكرية وذهبت في هذه المرة. أخذوني لمعسكر العيلفون. وفي نفس اليوم وصل لنفس المعسكر 50 شابا آخر. كانوا يعاملوننا معاملة شديدة السوء والقسوة، وكنا نتعرض للمهانة والضرب طوال الوقت.

بعد فترة قررت الكتيبة الهرب. وقررت أن أهرب معهم. كنا في أوائل أبريل 98 قبل العيد بقليل. بعد صلاة المغرب مباشرة انطلقنا من المعسكر صوب النيل الأزرق ، وتصادف ذلك مع هروب عدد كبير من المجندين الشباب الذين قرروا الهرب أيضا، لقضاء العيد بين أسرهم. شعر بنا الحراس فأطلقوا غلين وابلا من الرصاص، وكانت مذبحة، سقط فيها عدد كبير من الشباب قتلى، بينما قفز عدد آخر في النيل ليموتوا غرقا.

نجوت من الموت بأعجوبة ولكني لم استطع حتى الآن نسيان مشهد تلك المذبحة، منظر الدماء وجثث أصدقائي وزملائي تملأ المكان. هذه الصورة تعيش معي طوال الوقت. لا أستطيع الهرب منها. تطاردني في النوم واليقظة.

زادت معاناتي بعد وصولي مصر حين علمت أن أخي الأكبر قد أجبر علي الذهاب للعمليات العسكرية في جنوب السودان، وأنه استشهد هناك، وانه تم استدعاء أخي الأصغر كذلك. ولازال في انتظار نفس المصير. "

صبحي زاهر:

"منطقة شرق السودان ذات أصول ثقافية وتقاليد ولغة خاصة، وهي دائمة الاضطهاد من السلطة المركزية، فكل مواطن من بيجا مذنب إلى أن يثبت العكس. كما أن أسوأ أوضاع اقتصادية في السودان تجدها في منطقة البيجا، التي تشهد أعلي نسبة من مرض السل الرئوي في العالم.

أنا عضو بحزب مؤتمر البيجا، وهو أحد أحزاب المعارضة بمنطقة شرق السودان. اعتقلوني في أكتوبر 89 لمدة 36 يوم تعرضت خلالها للتعذيب الشديد. طوال المدة كنت محبوسا داخل صندوق حديد خاص بالبضائع موضوع في الشمس، مما تسبب في فقداني للوعي مرات عديدة. كنت اخرج من الصندوق لكي أعذب بأشكال أخرى من الضرب العنيف، والتعليق من خلاف والتعليق على بكره، أي كانوا يربطوا ايديا ورجليا ويعلقوني في وضع أفقي بحبل متصل ببكرة كبيرة معلقة علي ونش أو اعلي السقف، بعدين يرفعوا الجسم لأعلي. وفجأة يرخون الحبل فيهوي الجسم بسرعة. وقبل الاصطدام بالأرض مباشرة يرفعونه ثانية وتعاد الكرة عدة مرات . في نهاية الأمر اضطروا لنقلي للمستشفي لتردي حالتي الصحية. وأفرجوا عني بعدها، ولكن وضعوني تحت المراقبة الشديدة حتى خروجي من السودان عام 92.

تركت أهلي وأسرتي وهربت لمصر. خرجت وناس البيت نايمين ومش عارفين أي حاجة عني. بنتي اتولدت أثناء وجودي بالسجن في الاعتقال الثاني في يناير 92ولم أرها حتى الآن.

في هذا الاعتقال تعرضت بجانب الضرب الشديد والتعليق إلى الحرمان من النوم، فدائما يسلطون ضوضاء مستمرة من أبواق داخل الزنزانة تحرمني من النوم كما حرموني من الماء والطعام. وكانوا دائما يضعون عصابة علي عيني. هذا بجانب السب والتهديد بالقتل والاغتصاب والتهديد بإيذاء أقاربي وأسوأ ما في الأمر انهم أجبروني علي رؤية موت آخرين تحت التعذيب .

أما عن أهلي فالبعض متفهم لظروفي، والبعض رافض تماما هروبي لمصر. فقد كنت المسؤول الوحيد عن أسرتي وتركتهم بدون عائل أو مورد للرزق. فقدت عملي وتجارتي، كما فقدت أهلي وأسرتي وفقدت ثقتي في الناس جميعا. لا أستطيع أن أثق في أحد إطلاقا، رغم أن أهل القبيلة كانوا متعاطفين جدا معي ورغم مرور خمس سنوات إلا أنني لازلت أحلم بالمعتقل وبالتعذيب، بل أتخيلهم أثناء يقظتي، كما تنتابني نوبات توتر شديدة وشك في الآخرين. أعاني من الصداع الدائم، وآلام بالقولون والمعدة مع شعور بالغثيان ، فقدت القدرة علي التركيز كما فقدت الرغبة في العمل."

شهـــادات النســـاء

تقديم:

لم يكن بمقدورها أن تستوعب أن حكم الجلاد يثير الرعب فى المجتمع كله، وليس فيمن تعرض لتجربة التعذيب فقط. فالرسالة التى تصل لكل فرد من أفراد المجتمع هى أن هناك ما يكفى من السجون والمعتقلات والجند المدربون على التعذيب المنهجى، وأن كل فرد يمكن أن يكون نزيلا بأحد هذه المعتقلات.. لا يهم ماذا فعل. المهم أن يسير الجميع فى المسار الذى يرتضيه الجلاد. فالضباب يخيم على حياة الوطن ومواطنيه. والموت والخراب الفردى والمجتمعى على المستويين المادى والقيمى، هو المحصلة النهائية لهذا الشكل من أشكال الحكم.

هؤلاء النساء تحققت مساواتهن بالرجال على يد أجهزة النظام الأمنية. بل كان نصيبهن من التعذيب الجنسى أكبر من نصيب رفاقهم من الرجال. لا فرق بين فتاة لم يسبق لها الزواج والمتزوجة والحامل. لاشىء يشفع. لاشىء يمكن أن يحرك القلوب الصخرية.كثيرات من الفتيات تعرضن للاغتصاب الجماعى لأيام متصلة. بعضهن أصبحن أمهات وأنجبن أطفالا ينتسبون لأقسى أشكال التعذيب وحشية. عديد من السيدات تعرضن للإجهاض فى شهور الحمل الأولى، بسبب الاغتصاب والضرب المبرح أو المقاومة. سيدتان على الأقل كن فى أشهر الحمل الأخيرة، فأصبن بنزيف نتيجة انفصال المشيمة، وكدن يفقدن الحياة أسوة بحملهن الذى ولد ميتا.

للعنف الجنسى على النساء آثاره الخاصة المختلفة عن باقى أنواع التعذيب. فآثاره تتجاوز الآثار العضوية والنفسية، لتدمر الحياة الأسرية والاجتماعية فى غالبية الحالات. الفتيات اللاتى يحملن بين أحشائهن أجنة لحظات الرعب والفزع، لم يكن بإمكانهن مواجهة الأهل بما حدث. فلن تكون هناك مساندة ولا استيعاب ولا غفران، والأرجح أن مصيرهن قد يكون القتل. لم يكن أمامهن سوى الهرب. الهرب من النظام السودانى، والمجتمع الذى لا يرحم، والأهل الذين يضعون اعتبارات التقاليد المتوارثة فوق كل اعتبار.

هاجرن بحملهن. لا يدرين ماذا يفعلن بأنفسهن أو بالوليد المنتظر. فالأمومة تحولت على يد سلطات الأمن إلى كابوس مروع. كل يوم يمر يمثل عذابا نفسيا لا يحتمل. فرص التخلص من الحمل تضيق بمرور الوقت. وكلما كبر الجنين كبرت معه ذكريات لحظات العذاب. وعندما يتحرك تتحرك الذاكرة وتعيد للأذهان صور الجلادين. أحدهم هو والد هذا الطفل الذى يتحرك فى رحمها. يتغذى على دمائها، ويشاركها حتى الهواء الذى يدخل رئتيها. وتتخبط مشاعر الفتاة بين أحاسيس الأمومة وأحاسيس الكراهية. بين الشعور بالحيرة، والشعور بالذنب، إلى جانب كل الآثار الأخرى التى نالتها من التعذيب. بعضهن فكرن فى التخلص من الجنين وفشلن، وفى النهاية استسلمن لأقدارهن.

لكن المعاناة لا تنتهى عند هذا الحد، فهناك رحلة أخرى من المعاناة فى الانتظار. أين تضع حملها ؟ ومن أين تكلفة الوضع، وملابس الطفل، واحتياجاته ؟ حتى السكن فى المهجر المؤقت أمر غير مضمون.

كيف يمكنها استخراج شهادة ميلاد لطفلها ؟ هل يسمح القانون بتسجيله باسم الأم ؟ وإن سمح كيف سيواجه الطفل الموقف عندما يكبر، ويلتحق بالتعليم. هل يمكن تسجيله باسم أب وهمى ؟ هل يتطوع أحدهم بإعطاء اسمه للطفل ؟ هل تقبله إحدى المؤسسات الاجتماعية ؟ ألف سؤال وسؤال.. كم من باب طرقن هؤلاء الفتيات؟ إحداهن أسعفها القدر فى النهاية بواحد من أبناء العمومة فى مصر سجل الطفل باسمه. وأخرى لم تتمكن من إيجاد حل فلم تسجل الطفل، ولفترة طويلة لم تتمكن من أن تحصل له على التطعيمات الضرورية له.

أما المتزوجات فقد تعثرت أو دمرت علاقاتهن بأزواجهن. كثيرات منهن لم يتمكن من ذكر ما حدث لأزواجهن، وعشن مأساتهن بين عذاب ما لاقينه وعذاب الكتمان. ولم يجدن إجابة على سؤال الزوج عن سبب نفورهن من المعاشرة الزوجية. بعضهن حكين لأزواجهن ما حدث لهن بالمعتقل. لكن القليل من الأزواج هم من استطاعوا احتضان زوجاتهم، وقدروا معاناتهن. بعض الأزواج لم يتمكنوا من التكيف مع الموقف، فتركوا الزوجات لمعاناتهن وذهبوا. وفى إحدى الحالات فوجئ الزوج بما حدث أثناء مقابلة مع مفوضية شئون اللاجئين، جمعت بينه وبين زوجته. واحتاج الزوج لتدخل أطباء النديم حتى يتمكن من استيعاب ما حدث، وكان سندا هاما لزوجته وعاملا مهما فى إعادة تأهيلها.

أسماء عبد الرازق:

(28سنة) وأم لطفلين. تقول أسماء:

"حضرت إلى مصرفى سبتمبر 2000 تاركة خلفى أختا تبلغ من العمر أربعة وعشرين عاما، وأخا فى الرابعة عشرة من عمره. فوالدتى متوفية، وأبى لا نعرف عنه شيئا، بعد أن فقدناه فى إحدى الغارات على الجنوب. ليس لإخوتى أحد غير الله. وقد كان والدى من جنوب السودان، على حين كانت أمى من الشمال. عشت سنوات عمرى فى الجنوب، قبل أن أنتقل للحياة فى الخرطوم، بسبب توتر الأوضاع، وظروف الحرب.

عملت معلمة للجنوبيين. لم ترض الجبهة الإسلامية عن عملى. إنهم أهلى وواجب على تعليمهم، وهى مهنتى التى أعيش منها، فماذا يغضبهم ؟! كنت أعلم الحساب والعربى للجنوبيين الذين لا يتحدثون العربية. وكان بالمدرسة حصة للدين المسيحى يدرس فيها أحد رجال الكنيسة. ورغم أننى مسلمة، ووالدى ووالدتى مسلمان، فإن أعمامى مسيحيون. تعلمنا أن نعيش معا، وكل يحترم عقيدة الآخر. بعد مواعيد العمل، كنت أجمع البنات والنساء فى بيتى، وأعلمهن أشغالا يدوية ومحو أمية، حتى يجدوا فرصة للمعيشة.

تم استدعائى لمكتب الأمن، وطلبوا منى عدم تدريس الدين المسيحى بالمدرسة، ووصفوهم بأنهم كفرة. نفذت ما طلبوه، وعند احتجاج أولياء الأمور سمحت للتلاميذ المسيحيين، أن يدرسوا الدين فى منزلى. رفع الأمن قضية ضدى، وحكم بطردى من الشقة. ظللت ضيفة على إحدى السيدات مدة أسبوع، قبل إلقاء القبض على. فى أغسطس 2000 اتهمونى أننى طابور خامس، وأساعد جارنج، وغير معروفة الديانة، وأخدم الكفرة. لماذا يتهمونى بأنى غير معروفة الديانة ؟ ولماذا يتهموهم بالكفر وهم أصحاب ديانة ؟ لماذا يقولون عنهم إنهم عبيد؟ أين تعاليم الإسلام من هذه الافتراءات ؟

بدأت المعاملة السيئة أثناء القبض على. أهانونى وضربونى. نزلونى من البيت بقميص نوم عريان. ألقوا بى فى أرضية السيارة، فجرحت ركبتى، وتركونى بلا علاج للجرح طوال مدة الاعتقال. عشت أربعة وعشرين يوما قبل إطلاق سراحى. تعرضت فيها لشتى صنوف التعذيب والإذلال. حرقونى بأعقاب سجائرهم. صبوا الشاى الساخن على قدمى. ضربونى بسوط أسود على كل جزء من جسمى. دقوا رأسى ورقبتى بقواعد المسدسات والبنادق. حبسونى انفراديا. تناوبوا اغتصابى. كانوا يضربون رأسى بالحائط حتى أفقد الوعى. أصبحت طول الوقت فى حالة تشبه فقدان الوعى، فلا أشعر بمن حولى، ولا أحس بنفسى إلا بعد دخول السجان وصبه على وجهى ماء باردا.

قبضوا على زوجى فى نفس اليوم، وعذبوه عذابا شديدا، ومنعوا عنه علاج الصدر، فهو مصاب بالربو الشعبى، ولا يستطيع التنفس طبيعيا بغير العلاج، مما أثر تأثيرا شديدا على مرضه، وتدهورت حالته الصحية بلا رجعة، حتى بعد وصولنا إلى مصر، ووجود إمكانيات أفضل للعلاج.

لم يعقب خروجى من المعتقل تحسن فى حالتى الصحية والنفسية. فما هى إلا أيام وبدأت أشعر بأعراض غريبة، ظلت فى ازدياد حتى بعد وصولى لمصر. دائما أعانى من الدوار، وأقع عندما أحاول الوقوف. أحس واحد خانقنى، وأصاب بصداع شديد جدا، مع حمى ورجفة فى جسمى كله. أشوف الناس اللى عذبونى، وأسمع صوت يقول لى: احرقى البيت، ارمى ابنك من البلكونة. ومرتين كنت حا نفذ ده فعلا. كنت حا أرمى ابنى من البلكونة وأموت نفسى. لولا إن زوجى بيتدخل كان زمانى رميتهم وقتلت نفسى. أو ولعت النار فى البيت. مرة واحد منهم ضربنى قلمين على وشى، فقت زى ما أكون كنت نايمة وصحيت. تنبهت وبكيت بحرقة.

لا أجد راحة حتى فى النوم، فالنوم قليل جدا، ومليان كوابيس. بيجوا تانى علشان يغتصبونى ويعذبونى. خايفة من كل الناس. حاسة إنهم بيراقبونى، حتى وانا بالبيت. وفى البيت دايما باكون لوحدى. ساعات أكون سرحانة ومش حاسة بأى شىء حولى، ولا حاسة بأولادى، أفوق لما زوجى يهزنى بشدة. زوجى قال إن عندى تشنجات. أنا باكرهه، وباعامله معاملة سيئة، وباكره الأولاد وباكره نفسى. مش حاسة إن فيه أى أمل فى الحياة. ولا فيه أمل فى العلاج. مش معقول حا تحسن أو أرجع زى زمان. أحسن حل إن ربنا يجيب الحل من عنده وأموت ".

جوليا جاك:

جوليا جنوبية، تبلغ من العمر 26 سنة، ولها طفلة عمرها 7 سنوات. كانت تعيش مع زوجها فى الخرطوم. وفى إبريل 1999 سافر الزوج لزيارة أهله فى مدينة جوبا بجنوب السودان. فى مساء نفس اليوم هاجم رجال الأمن البيت، وسألوا عن الزوج، وعندما أخبرتهم جوليا أنه غير موجود، ادعوا أنه يعمل رقيبا فى قوات المعارضة، ولا يعمل ميكانيكى سيارات كما تعرف زوجته. طلبوا منها أن تذهب معهم، فرفضت، فاعتدوا عليها وعلى

أقاربها بالضرب، وأخذوها بالقوة. دفعوها فى السيارة بعنف، فسقطت على وجهها. ضربوها بقاعدة المسدس وبالكفوف على وجهها وكتفها ويديها، فأصابوها بجروح متعددة فى الرأس والأنف.

وفى مكتب الأمن أعيد سؤالها عن زوجها، وأصروا انه يعمل مع جيش المعارضة. واستمر احتجاز جوليا شهرا كامل. وبعد ما يقرب من ثلاثة أيام من اعتقالها نقلت من مكان الاحتجاز إلى مكان آخر معصوبة العينين. إنه مكان التعذيب. فى هذا المكان احتجزت فى غرفة مظلمة تماما، لا يدرك الإنسان فيها الليل من النهار.

كانت فى أيام التعذيب تضرب بالسوط على ظهرها، وتربط على كرسى كهربائى من الأيدى والأرجل، وتتعرض للصعق الكهربائى. كما تعرضت لسيناريو الموت أكثر من مرة. هددوها بإلقائها فى البحر لتموت غرقا. كانوا يأخذونها إلى البحر فعلا، ويتكرر تهديدها هناك، ثم يعودون بها إلى مكان التعذيب ثانية. قبل الإفراج عنها بيومين ربطوها فى مروحة، وتركوا المروحة تدور لمدة عشر دقائق، رغم أن جوليا أخبرتهم بأنها حامل. وعندما أنزلوها من المروحة كانت لا تزال تعانى من الدوار، فسقطت وفقدت الوعى. وحين أفاقت وجدت ملابسها غارقة فى الدماء، وبجوارها قطعة من القطن وبها الجنين.

وعند الإفراج عنها هددوها بإعادة الاعتقال إذا فتحت فمها وأخبرت أحدا بما حدث لها. كما أمروها بالتردد على مكتب الأمن مرة كل ثلاثة أسابيع، لتدلى بأى معلومات تكون قد وصلتها عن زوجها. وبعد أن خرجت جوليا من تحت أيديهم، اختبأت فى الجبل، حتى تمكنت من الهروب إلى مصر.

إلى جانب جروح جسدها لازالت جوليا تعانى من الاكتئاب النفسى الشديد. تعيش أحداث التعذيب فى اليوم عشرات المرات. وتتمنى الموت.

حسنية عبد الله:

(مطلقة. وأم لخمسة أطفال. وتبلغ من العمر 32 سنة).

مثل مئات من السودانيات، عانت حسنية تلك المعاناة المتشابكة والمعقدة، فمن اضطهاد النظام السودانى لها، إلى ظروف الحياة القاسية فى مصر، مع أطفال لا تستطيع تلبية أبسط طلباتهم، إلى عنف الزوج الذى تركها تحمل كل هذا العبء وحدها وطلقها، ليتزوج من سيدة بريطانية، ويسافر معها إلى لندن.

تركت إحسان وطنها وأهلها بسبب التحرشات المتكررة لجهاز الأمن فى السودان. فقد فصلت من عملها، وفصل زوجها من عمله. كما تعرضت أسرتها وكل من حاول الاتصال بها للتحرش الأمنى. وانتهى الأمر باعتقالها عدة مرات.

عاشت حسنية بمنطقة البيجا، بشرق السودان، واهتمت بتنمية أهل بلدتها. كانت تدرس بفصول محو الأمية، وتعلم البيجاويين مبادئ الثقافة الصحية، إلى جانب عقد الندوات الثقافية فى شتى مناحى الحياة، خاصة وأنها تجيد اللغة العربية، بجانب اللغة البيجاوية.

وكانت حسنية عضوة نشطة فى مؤتمر البيجا، وفى التجمع الوطنى السودانى، واهتمت بتسخير عضويتها فى تلك الأحزاب لخدمة أهل بلدتها، فكانت تحمل شكاوى أهل المنطقة، وتذهب بها إلى المسئولين فى الحكومة، فوضعت تحت المنظار، وتعرضت لتحرش الأمن الدائم بها.

تزوجت حسنية من رجل مثقف، يعمل مع مؤسسة يونيفام التابعة للأمم المتحدة، وأنجبت منه خمسة أطفال، أكبرهم ولد عام 1987، وآخرهم ولدته عام 1992. وضاق الزوج بتحرشات الأمن بزوجته، فتركها وسافر مع امرأة أخرى، وترك خلفه أطفاله الخمسة. لم تحتمل حسنية عنف الزوج، وعنف الأمن فى آن واحد، فتركت السودان، وحضرت بأولادها إلى مصر عام 1996

تتحدث حسنية عن حياتها فتقول:

"عانيت منذ الصغر، ولم أعرف معنى للسعادة. توفى والدى، وتزوجت أمى من رجل آخر، كان يعاملنى بقسوة. أمى كانت تميز أولادها من الزوج الجديد على، وتقسو على كقسوة زوجها. لم يكن أحدهما يرحب بوجودى على أى حال. تركت منزل أمى لأعيش فى بيت خالى، وعندما بلغت الثالثة عشرة من عمرى منعنى خالى من الخروج، ومن الاتصال بالناس، وزوجنى رغما عنى فى سن صغيرة. وقبل أن أبلغ السادسة عشرة من عمرى.

حاولت التكيف على الوضع الجديد، وبدأت أنشط فى العمل الاجتماعى لأعلم أهل بلدتى، وخاصة البنات، حتى لا يعانوا ما عانيت. وبعد أن رزقنى الله بالبنين والبنات، إذا بزوجى يتركنى ويحملنى وحدى مسئولية الأطفال الصغار، وأنا بلا عمل، بلا مورد للرزق، ولا آمن على نفسى، ولا على أولادى، بسبب تحرشات الأمن بى. قبلت العمل كخادمة وكجليسة أطفال حتى أوفر لأولادى لقمة العيش. ولكن العمل لم يدم طويلا، حيث سافرت الأسرة

التى كنت أعمل لديها، ومرة أخرى أجدنى بلا عمل. صاحبة الشقة التى أسكن بها هددتنى بالطرد، وإبلاغ الشرطة عنى وسجنى، لأنى لم أدفع الإيجار لأكثر من شهرين. لا أعرف ماذا أفعل، فقد ضاقت بى السبل، وأصبحت عاجزة عن التفكير. كيف أتمكن من دفع الإيجار، وأنا لا أستطيع إطعام أطفالى. أطفالى يبكون من الجوع، وينامون بعد بكائهم طلبا للطعام؟ كيف أعيش وأنا لا أملك نفقات علاجى أو علاج أولادى، وأحدهم مصاب بثقب فى القلب، ويحتاج لرعاية خاصة؟ هل أنام مع أولادى على الرصيف؟ وإن فعلت هل ستتركنى الشرطة لحالي؟ أرسلت لزوجى السابق، ولا من مجيب. أصبحت عصبية جدا. وصارت العصبية على الأولاد فى الزيادة، وأصبحت أضربهم. أنا أعلم أن ليس لهم ذنب فيما أعانيه، ولكن لا أستطيع التحكم فى نفسى. وفى الليل تنتابنى نوبات من البكاء الشديد. دائما جسمى ينمل، وأطرافى ترتجف، وينتابنى الصداع، وضربات قلبى تكون سريعة لدرجة تزيد من توترى. ودائما عندى حموضة وغثيان وآلام بالمعدة، وجفاف بالحلق. كما يؤرقنى الجز على الأسنان. حتى أثناء النوم أستيقظ على صوت أسنانى وأنا باجزّ عليها. لا أتمكن من النوم أكثر من ثلاث ساعات فى اليوم. لقد يئست من الحياة، ولا أرى أملا فى المستقبل".

سامية الحاج يحيى:

تخرجت سامية، 35 سنة، من كلية الآداب، قسم علم النفس، جامعة الأزهر عام 1987. وعملت بعد تخرجها بالمستشفى العسكرى بأم درمان، من 1998 حتى 1994. ومنها انتقلت للعمل بمركز لتأهيل الأطفال المعاقين ذهنيا بالخرطوم. وتزوجت من مهندس مدنى. وأنجبت أول أولادها عام 1995.

ومنذ بدأت سامية تعبر عن آرائها المختلفة، مع أراء وتصرفات حكومة الجبهة الإسلامية، بدأت تحرشات الأمن بها فى منزلها، ومقر عملها، مما اضطرها إلى ترك العمل كأخصائية اجتماعية. واشتركت سامية فى مظاهرة تندد باقتياد الشباب للحرب فى جنوب السودان فى إبريل 1997. فتعرضت للاعتقال فى نفس اليوم. وبالرغم من أن احتجازها لم يدم أكثر من أربع وعشرين ساعة، فإنها تعرضت فى ذلك اليوم للإهانات اللفظية، والعنف النفسى، والضرب المبرح الذى أدى إلى صابتها بنزيف حاد، فقدت بسببه الجنين الذى لم يتجاوز الأربعة أشهر.

لكن أجهزة الأمن استمرت فى التحرش بسامية، فضاقت بتلك الممارسات على المستوى الخاص والعام، وشاركت فى مظاهرة أخرى فى ديسمبر من نفس العام، وقبض عليها وظلت رهن الاعتقال سبعة أيام، لاقت فيها من أشكال التعذيب أضعاف ما لاقته فى المرة الأولى، فقد حبست انفراديا، وحرمت من الطعام والشراب لفترات طويلة، وقيدوا يديها ورجليها بالحبال، وتعرضت للضرب بالركل والسياط وهى مقيدة. كما تم حرقها بأداة معدنية ساخنة فى يدها اليمنى، وكانت تهدد طوال الوقت بالمزيد من التعذيب.

لم يكن هناك من يساند سامية وابنها خلال هذا العام. فقد تركها زوجها فى يناير 1997. وسافر إلى أريتريا فرارا من اضطهاد حكومة البشير، وترك سامية بلا عمل ولا مورد للرزق. طفلها ابن العامين يشهد تكرار هجوم العسكر على منزله، وضرب أمه، وحرمانه منها، بعد أن يصحبها العسكر معهم. وبعد الإفراج عنها فى المرة الثانية قامت أجهزة الأمن بمصادرة منزلها بكل محتوياته، لتجد نفسها وابنها فى الطريق العام.

قررت سامية الفرار من السودان، واللحاق بزوجها فى إريتريا، لعل اجتماع شمل الأسرة يعيد إليها الأمان المفتقد. وعند وصولها كان زوجها معتقلا لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث قبض عليه أثناء صيانته لبعض المنشئات بالقرب من جنوب السودان، لأنهم اشتبهوا فى تعاونه مع السلطات السودانية. خرج زوجها بعد وصولها بفترة وجيزة، وهو فى حالة صحية ونفسية سيئة. وحالت ظروف الحرب الإثيوبية الإريترية دون استقرار الأسرة، فكان الرحيل إلى مصر عام 1999.

تقول سامية:

" أبكى بلا توقف وبلا سبب، أبكى فى الشارع وفى المترو، وأمام ابنى، الذى بت أخجل من ضعفى أمامه. ما حدث لى فى السودان لا يغيب عن تفكيرى لحظة واحدة. وكيف تركنى زوجى يائسة بلا مأوى، بلا عمل، بلا مورد للرزق، ومعى ابنى الصغير الذى تعرض لكل أشكال العنف هذه ولم يكن والده بجانبه. لم أعد أثق بأى إنسان، ولا بزوجى، رغم أنه يعاملنى الآن معاملة طيبة، ويحاول أن يخفف عنى. عندى مشكلة كبرى فى النوم، سواء فى الدخول فى النوم، أو فى إمكانية الاستمرار فيه. فقدت القدرة على الاستمتاع بأى شىء فى الحياة، كما فقدت القدرة على الاهتمام بمظهرى، أو طعامى، أو رعاية ابنى. أعانى فى الصباح من ضيق شديد بالصدر يشعرنى بعدم القدرة على التنفس. زادت حالتى سوءا بعد أن رفضت مفوضية اللاجئين طلبى باللجوء لأى دولة يمكن أن توفر لى الحماية. فاظلم المستقبل أيضا، ولم يعد هناك أمل فى هذه الحياة ".

وضعت سامية طفلها الثانى بمصر، بعملية قيصرية، بعد أن استجابت (كاريتاس) لطلب النديم بتولى هذا الأمر بالمستشفى الخاص به. وبدأت الحالة النفسية لسامية فى التحسن. ورغم صعوبة الحياة فى مصر فإنها حاولت أن

تعتمد على نفسها، تعلمت الخياطة بإحدى الجمعيات الأهلية، والتحقت بدورات لتعليم اللغة الإنجليزية، وأخرى لرعاية المسنين، ونجحت في أن تشق لنفسها طريقا وسط كل صعوبات الحياة فى مصر، ورغم كل معاناة الماضى القريب.

سعدية مصطفى:

(سعدية أرملة وأم لستة أطفال رغم أن عمرها لم يتجاوز 35 سنة). تقول سعدية:

"كنت أعمل فى السودان بشركة للاتصالات، وكنت عضوة باتحاد العمال. فى ذلك الوقت صدرت قرارات الخصخصة، ورشحت مع عدد من النقابيين، للتناقش مع العمال فى ضرورة عدم قبول المعاش المبكر. ذهبت وأطلعت العمال إلى القرار، وناقشت معهم ما يترتب على هذا القرار. ورفض العمال قبول قرار المعاش المبكر. وبعد أيام طلبت الحكومة منى ومن زملائى عدم الذهاب للعمل، وفى 12/10/93 اعتقلتنا بتهمة تحريض العمال على عصيان قرار المعاش المبكر. كان هذا هو الاعتقال الأول الذى استمر لمدة عشرة أيام.

قبضوا علىّ من منزلى. وبدأ العنف معى منذ دخولهم البيت بالسب والضرب أمام أولادى. وفى المعتقل تعرضت لصنوف من التعذيب النفسى والجسدى، حيث ربطوا عينى بعصابة لعدة أيام متصلة، وحبسونى انفراديا. حرقونى بأعقاب السجائر فى ظهرى وجسمى وأطرافى. وضعوا إحدى يدىّ فى الزيت الساخن. وخلعوا أظافر يدى الأخرى بالكماشة. أجبرونى على مشاهدة تعذيب الآخرين. كما أجبرونى على عمل تمرينات عنيفة. ومازالت أثار التعذيب على جسمى شاهدة على ما فعلوه بى. كانوا طوال التعذيب يطلبون منى معلومات عن زوجى، ولكن رغم شدة الألم لم أعطهم أية معلومات.

اعتقلت ثانية فى يناير 1994 لمدة أربعة عشر يوما. ضربونى بالكرباج على كل جسمى، ورغم مرور عدة سنوات فعلامات السياط مازالت واضحة على جسدى. وفى هذه المرة تعرضت للاغتصاب، ومن قسوتهم تسببوا فى حدوث نزيف شديد. فقدت الوعى على أثره، واقتربت من حافة الموت.

وصل الأمر لزوجى. ترك الخرطوم، وحضر معرضا نفسه للاعتقال، خوفا من أن يتركونى أموت فى السجن. رضخ لأوامرهم، وكتب إقرارا، بأن يبلغهم بأى معلومات يطلبونها.

وكانت حالتى الصحية تنذر بالموت، مما دفعهم للإفراج عنى، بعد أن أجبرونى بالتوقيع على إقرار بأننى حاولت الانتحار. كان النزيف مستمرا، والحروق قد تلوثت، وحالتى الصحية العامة لا تنبئ بالخير. دخلت مستشفى الخرطوم العام، ولكن لم تفلح محاولات الأطباء فى علاجى، وظلت صحتى تتدهور بشكل مستمر، حتى نصحنى أحد الأطباء بالسفر لمصر، حيث إن علاجى لا يتوفر فى السودان. مر ما يقرب من عام، وأنا أنتظر موافقة السلطات على سفرى للعلاج فى مصر، حتى حصلت على الموافقة. لكن فى سوريا. وكان السفر عبر مصر. وذلك فى 26/3/95.

سافر زوجى معى. وعندما وصلت مصر قررت البقاء بها. خرجت من المطار إلى مستشفى القصر العينى، واستمر علاجى خمسة أسابيع، خرجت بعدها لأقيم مع زوجى بمصر.

أخبرته بما حدث لى فى المعتقل، وتعرضى للاغتصاب من قبل ضباط الأمن. ولم يستطع زوجى قبول الأمر أو استيعابه، ولم يستطع البقاء معى، وبعد ستة أشهر تركنى وسافر إلى كينيا، تاركا معى الأطفال الستة. وفيما بعد علمت بخبر وفاته هناك.

لم تكتف أجهزة الأمن السودانية بما فعلته بى، وأخذت فى ملاحقتى فى مصر، وتكررت زياراتهم لمنزلى، وتهديدهم بتعذيبى وقتل أولادى، إذا لم أكف عن الاتصال بالمعارضة السودانية فى مصر. حررت ضدهم محضرا بقسم مدينة نصر، وبعدها ذهبت للمفوضية العليا لشئون اللاجئين أطلب الحماية واللجوء. ويوم ذهابى للمفوضية تبين أنهم يراقبون كل تحركاتى، فقد استوقفنى أحدهم، وهددنى إذا ذكرت أى شىء عما لاقيته فى السودان، فإن ابنتى سوف تغتصب قبل أن أعود لمنزلى. وتأكيدا لتهديداته ذكر لى اسمى كاملا، واسم ابنى، ومحل إقامتى. وخشيت على ابنتى، ولم أذكر شيئا عما تعرضت له. وكانت النتيجة رفض طلب اللجوء.

اضطررت للذهاب إلى السفارة السودانية لاستخراج جواز سفر جديد، بعد أن فقد جواز سفرى، فإذا بالرجل الذى قابلنى فى السفارة، هو نفسه من هددنى أمام مفوضية اللاجئين. أعاد على مسامعى كلمات التهديد والوعيد إذا لم أعد للسودان. وفى نهاية عام 1996 ذهبت ابنتى للسفارة السودانية لاستخراج جواز سفر لها. سألوها عن الأسرة. وعندما علموا أنها ابنتى تحرشوا بها جنسيا، فتسبب ذلك بإصابة ابنتى اكتئاب نفسى كبير.

كنت أعيش فى رعب وفزع بسبب تهديدات الأمن التى لا تتوقف، كنت فى حاجة ماسة للمساعدة، فأحداث التعذيب كانت ماثلة أمامى فى يقظتى وفى نومى، وخشيتى من تكرار التجربة كان يرعبنى، وخوفى على أطفالى كان سبب الرعب الأكبر. ولكن ماذا لو علموا أننى أذهب لمركز النديم، وأننى ذكرت لهم ما حدث، وما يحدث؟ ألن ينفذوا تهديداتهم ويقتلوا أولادي ؟

قررت أن أحاول الاستمرار فترة أخرى. وأعمل أى شيء حتى أوفر لهم الحد الأدنى من الحياة الكريمة. حاولت أن أجنبهم كثيرا من المتاعب. إلا تلك التى كانت خارج نطاق سيطرتى وقدراتى، وهى: تهديدات الأمن".

بعد أكثر من عام زارتنا سعدية بالمركز، و بدأنا معها ومع ابنتها رحلة الدعم والعلاج النفسى، وأقنعناها بتقديم طلب جديد لمفوضية شئون اللاجئين، تحكى فيه كل شيء، ومن جانبنا أرسلنا نداءات للمفوضية بضرورة إعادة النظر فى طلب سعدية، ودعمنا ذلك بالتقارير الطبية اللازمة. وبعد عناء قبل طلب سعدية، وتمكنت من أن تذهب إلى مكان آخر، حيث قد تستطيع سعدية أن تربى أبناءها، وتعيش حياتها بعيدا عن تهديدات وتحرشات الأمن السودانى.

فاديا جمال الدين:

فاديا امرأة من جبال النوبة، عمرها 27 سنة، تشهد قصتها بما يحدث فى منطقة جبال النوبة من تصفية عرقية، وتدمير للقرى، واعتقالات واسعة للنساء والرجال والأطفال، وبما يمارس من تعذيب داخل الغرف المعزولة عن العالم. تقول فاديا:

" تنحدر أسرتى من إحدى قبائل جنوب كردفان، وكنا نعيش فى الخرطوم، وكان والدى وأنا أعضاء فى منظمة جبال النوبة، التى تعمل على رعاية أبناء النوبة النازحين للخرطوم، وإعادة تسكينهم وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية لمن يحتاجها.

نقل والدى من عمله بالخرطوم إلى إحدى مناطق جنوب السودان للعمل مع القوات المسلحة هناك. واعتدت أن أذهب لزيارته فى الجنوب بين وقت وآخر. وفى ديسمبر 1997 كنت فى زيارة والدى، وإذا بالقوات الحكومية تشن هجوما على المنطقة، وتكسر البيوت، وتشعل الحرائق أينما حلت، والناس بين قتيل ومصاب وفار من الجحيم. وكان والدى وأخى من المعتقلين. بعد ثلاثة أيام من تلك الأحداث جاءت قوات الأمن لمنزلنا مرة ثانية، وقبضوا على وعلى إخوتى الصغار. وبعد خروجنا من البيت فرقونا، وربطوا عينى بعصابة، وأخذوا كل واحد منا لمكان.

اعتقلت لمدة تسعة عشر يوماً. فى البداية بدأ استجوابى بواسطة ضابط يحمل رتبة عسكرية. وعلمت أنه يدعى تاج السر، وتركز الاستجواب على نشاط والدى، ورابطة جبال النوبة، وعلاقتى بالرابطة. كنت أجيب على أسئلته، ولكن إجاباتى لم تقنعه، فبدأ ومن معه بضربى. وظل الضرب مستمرا حتى سقطت مغشيا علىّ. وعندما أفقت وجدت نفسى محبوسة انفراديا وملابسى منزوعة، ودلائل الاغتصاب واضحة على جسدى. لا أعلم كم يوما مرت على فى الحبس الانفرادى قبل نقلى لزنزانة أخرى.. لم أكن بمفردى هذه المرة، فقد كان بالزنزانة أربع سيدات معتقلات بسبب اختفاء أزواجهن. السيدات الأربع تعرضن مثلى لجميع أشكال التعذيب النفسى والبدنى. طوال مدة الاحتجاز لم يسمحوا لنا بالنوم، فقد كانوا يسكبون الماء على أرضية غرفة الحجز. الطعام اليومى لم يكن يتعدى قطعة واحدة من الخبز وقليلا من الماء. الشيء الوحيد الذى كنا نتعرض له بوفرة هو الضرب والتعليق والحرق، ومحاولات الاغتصاب.. بعد انتهاء التسعة عشر يوما أبلغونى بقرار الإفراج بالشروط المعهودة: عدم مغادرة المدينة بدون تصريح، الذهاب يوميا للتمام لدى جهاز الأمن بالمنطقة، الإبلاغ عن أى معلومات تخص والدى، وعدم التحدث مع أى إنسان عن اعتقالى، وما حدث لى وما شاهدته.

عدت لمنزلى، ووجدت أن اخوتى الصغار قد أفرج عنهم فى نفس اليوم، أما أخى الكبير فلا أعلم عنه شيئا حتى اللحظة. وكذلك والدى، لا أعلم إن كان تحت أيديهم أم أنه هرب من المعتقل، ولا أدرى إن كان حيا أم ميتا.

فى ربيع 1998 حاولت السفر للخرطوم، ولكن قبل إقلاع الطائرة صعدت مجموعة من رجال الأمن، وقاموا بتفتيش الطائرة، وقبضوا على. واقتادونى لمكتب الأمن لأجد نفسى أمام العقيد تاج السِّر مرة أخرى. ولم أسلم من التعذيب هذه المرة أيضا. يوميا كنت أتعرض للضرب بالعصى والتعليق من المعصمين وللاغتصاب. كما ضربت مرتين بالسونكى مرة تحت الإبط الأيمن أثناء مقاومتى للتعليق، والثانية فى الفخذ الأيسر أثناء مقاومتى الاغتصاب. أصبت بالإعياء الشديد، وبدأت أفقد الوعى كثيرا، مما استدعى نقلى إلى المستشفى. وبعد أيام وضع الله فى طريقى من يسر لى طريقة الهروب من المستشفى، وبعدها تمكنت من الهرب إلى مصر".

ماري توجو:

ولدت ماري، 35 سنة، لرجل سياسي شهير. تزوجت، وعاشت بالخرطوم، ولم يكن للزوج علاقة بالعمل السياسي. كان زوجها يعمل بالتجارة، ويسافر لمنطقة دامازين في الجنوب للغرض نفسه. ومنطقة دامازين كانت من المناطق الساخنة، حيث تشهد دائما أحداثا سياسية معارضة لنظام الجبهة الإسلامية. ومثل كل مرة سافر الزوج في ديسمبر 1997 ولكنه هذه المرة لم يعد، ولا تعلم ماري شيئا عن مصيره. وبعد اختفائه بستة شهور هاجمت قوات الشرطة منزل ماري، وألقت القبض عليها. فتركت طفلتها (4 سنوات) مع الجيران، وذهبت مع رجال الشرطة لمكتب الأمن. هناك سئلت عن مكان زوجها، وأخبروها أنه يعمل رقيبا في استخبارات المعارضة. واستمر حبس ماري لمدة أسبوع، كانت خلالها تتعرض للضرب بالأكف وبالسياط. وفي اليوم السابع حدث شيء غريب. في الصباح وبعد أن ضربت ضربا عنيفا، أعطاها أحد رجال الأمن ماء لتشربه. بعدها غابت عن الوعي حتى السادسة مساء، وحين أفاقت أمروها بالعودة لمنزلها.

وما إن دخلت ماري البيت حتى شعرت بالآم غريبة في النصف الأسفل من جسمها، فأخذها أقاربها للطبيب، وبعد الفحص أخبرها بأنه قد أجريت لها عملية ختان، وأنها لم تتم بأيدي خبيرة، فحواف الجرح متعرجة، ولم تتم خياطة الجرح بعد استئصال الشفرتين ؟!

تكررت زيارات الأمن لمنزل ماري، يسألونها عن زوجها ويهددونها باختطاف ابنتها إذا لم يسلم زوجه نفسه. وقررت ماري الفرار بابنتها، ونجحت في الهرب إلى مصر في يوليو 1999 تقول ماري:

" المسيحيون في السودان يعتبرون عملية الختان نجاسة، واعتراض على خلقة الله. ومن تختن يرفض الرجال الزواج منها، لا أدري إن كان زوجي مازال على قيد الحياة، أم مات؟ قد يعود يوما، ماذا سيفعل عندما يعلم بأمر هذا الختان ؟ وماذا عن مستقبلي معه ؟ من كثرة التفكير في هذا الأمر، وفيما حدث لي، خاصة أحداث اليوم الأخير، أشعر بآلام شديدة أسفل البطن، رغم مرور سنتين على الحادث. وأحيانا أشعر بالرعب، وأحس أنهم سيقبضون على في مصر، وأنهم سوف يعذبوني بنفس الطريقة، وأنهم سيأخذون ابنتي مني. أشعر أن حياتي انتهت، وأني اقتربت من الموت، وأن الموت ممكن أن يخلصني من العذاب والآلام التي أعاني منها، لكن لازم أعيش من أجل ابنتي".

نفيسة العيسوي:

اعتقلت نفيسة، 31 سنة، عدة مرات. في المرة الأولى اعتقلت مع أختها عام 1991 وكانت طالبة بالثانوية العامة، وذلك بعد تكرار مهاجمة البيت واعتقال الأب والأخ. واستمرت نفيسة رهن الاعتقال لمدة شهر. في المرة الثانية أخذت كرهينة، وظلت رهن الاحتجاز مدة أسبوعين، تعرضت خلالها للاغتصاب والتوقيف في الشمس لساعات طويلة، والنوم على الظهر على الرمال الحارقة في الشمس، والحرق بالماء الساخن وأخيرا التهديد بالقتل.

التحقت نفيسة بالتعليم الجامعي في مصر عام 1992، وانتهت منه في عام 1997 وبعدها عادت للسودان. وما إن وصلت لبلدها حتى تم استدعائها للالتحاق بالدفاع الشعبي. وبالفعل ذهبت للمعسكر، لكنها لم تجد تدريبا، بل اعتقالا جديدا وتعذيبا واغتصابا تحت ستار الدفاع الشعبي. ظلت ثمانية أشهر بالمعسكر تعذب بالوقوف عدة ساعات يوميا في الشمس. تتعرض للإرهاب النفسي، للتهديد بالقتل، ولمزيد من التعذيب. وعند إبداء أي احتجاج تضرب بالسياط.

في أثناء تلك الفترة تعرضت للاغتصاب عدة مرات، وعندما كانت تبدي مقاومة، كانوا يغتصبونها بعد تخديرها. وحملت نفيسة نتيجة للاغتصاب، لكن الحمل لم يستقر، إذ تعرضت لنزيف، وأجهضت بسبب الضرب بالسياط على الظهر.

خرجت نفيسة من معسكر الاعتقال في نهاية 1998 لكنها لم تخرج بقرار من الجهات المسئولة. بل خرجت هاربة في المساء بمساعدة أحد الرجال الموجودين بالمعسكر. وبعد أن سارت عدة ساعات وجدت سيارة تنقلها للخرطوم، حيث ذهبت لأقارب لها هناك، ومنها استطاعت السفر لمصر.

في عام 1999 تزوجت نفيسة من أحد السودانيين، الذي هرب بدوره لمصر فرارا من اضطهاد النظام السوداني. لكنها لم تتمكن من أن تحيا حياة طبيعية أبدا. فقد أصبحت متوترة وعصبية بشكل دائم. تصيبها نوبات من الهياج مرتبطة بتذكر أحداث التعذيب. تجد صعوبة في بداية النوم، وما إن تنام حتى تتوالى الأحلام. ذكريات التعذيب وتجربة الاغتصاب القاسية. لم تستطع عمل علاقة طبيعية مع زوجها، فالعلاقة الزوجية تعيد إلى الذاكرة أحداث الاغتصاب، فيزداد التوتر والقلق. وتتعقد العلاقة الإنسانية بينها وبين زوجها.

هويدا ناصر:

أكثر ما يؤلم هويدا، 27 سنة، هو موقف الأهل والزملاء وطبيب المستشفى الذى رفض علاجها، وقد ذهبت إلى المستشفى مصابة بنزيف فى القدم، بعد إصابتها برصاصة من رصاصات الأمن.

تبدأ قصة هويدا عام 1995 عندما كانت تعيش فى بيت الطالبات التابع للجامعة، وكانت رئيسة أسرة النشاط الثقافى، ورئيسة لأحد الروابط في الجامعة، حيث اعتقلت فى شهر سبتمبر من هذا العام بسبب مشاركتها فى مظاهرة طلابية تطالب بالإفراج عن الطلاب المعتقلين. احتجزت هويدا يوما واحدا مع عدد كبير من الطلاب، حيث وجه إليها العديد من الإهانات اللفظية والتهديد بإيذائها وإيذاء الأسرة.

أما باقى الأحداث، فتحكيها هويدا بنفسها:

" فى شهر نوفمبر 1995 عقد بالجامعة أسبوع ثقافى فى ذكرى ثورة أكتوبر الشعبية، وفى نفس الوقت احتفلت الرابطة بإقامة معرض للكتاب والتراث، وكنت منسقة المعرض. فى اليوم التالى للمعرض اقتحم الأمن الحرم الجامعى، وحرقوا المعرض، وضربونا بأسياخ حديدية. ويوجد بالجامعة مخزن لتلك الأسياخ. ضربت بسيخ أسفل الظهر، ضربة قوية تسببت فى إصابتى بانزلاق غضروفى، وبدأت بعدها التحرشات تمتد لبيت الطالبات، حيث جندوا بعض الطالبات للعمل معهم، فكانوا يتعمدون استفزازى، ويحاولون التعدى على بالضرب.

و فى عام 1996 انسحب ممثلو الجبهة الإسلامية من الانتخابات الطلابية، وفاز ممثلو التجمع الوطنى بالتزكية، وخرج الطلاب فى مسيرة صامتة احتفالا بهذا الفوز. فى اليوم التالى حاصرت قوات الأمن الجامعة، ومنعت السيارات التى تقل الطلاب من دخول المنطقة. ورفض سائق السيارة التى كنت بها العودة بنا للمدينة الجامعية، وأنزلنا حيث توجد قوات الأمن. وبدأ الضرب. جرينا. تبعونا. وكان الطلبة التابعون لهم يدلوهم علينا. ضربونى بالرصاص. أصابتنى رصاصة فى قدمى، وسقطت على الأرض. تركنى زملائى على الأرض الموحلة من المطر، والدم ينزف من قدمى وهربوا. شفت الدم أغمى على. واحد من الجنوب حملنى بمساعدة آخر وأخذنى لمنزله حتى يهدأ الحال، وينقلنى إلى المستشفى، أهل البيت خافوا واعترضوا على وجودى. ذهبت لمستشفى الحوادث بأم درمان، وجدت طلبة كثير مصابين، لكن الطبيب رفض أن يقدم لنا أى مساعدة، وقال: هناك قرار بعدم استقبال حالات الطلبة. لم أجد غير مركز طبى خاص يبعد عن المستشفى بعشرين دقيقة بالسيارة. أوقفوا النزيف بإسعافات أولية وربطوا الجرح بدون تطهيره من التراب والطين.

سافرت فى اليوم التالى لبلدتى، وذهبت لطبيب بها، وأجريت جراحة لاستخراج الرصاصة من قدمى. ولم يقم الطبيب بالغيار على الجرح بنفسه، بل تركه لمساعده. رجلى اسودت وقالوا تحتاج إلى بتر. بناء على طلبى حاول الأطباء إجراء تنظيف عميق للجرح مرتين متتاليتين، كل مرة تستغرق هذه العملية عدة ساعات. انتظمت فى العلاج مدة شهرين، رجعت بعدها إلى الجامعة. وجدت أننى محاصرة فى كل مكان. الأمن يتحرش بى وبكل من يحاول أن يتكلم معى، لدرجة أنهم ضربوا واحدا بالسكين فى وجهه، لأنه كان يوصل لى فلوسا من أهلى. بسبب تلك التحرشات فصلت من بيت الطالبات ومن الرابطة. الناس خافت منى. والزميلات قاطعونى. ولم أجد زميلة توافق أن أسكن معها.

اشتركت فى رحلة مع زملائى سنة 1998. وكانت الرحلة بترخيص مسبق. تانى يوم الأمن قدمنى للمحاكمة بتهمة عدم ارتداء الزى الإسلامى، وحكم على بغرامة خمسين ألف جنيه سودانى، وعشرين جلدة. فصلت من الجامعة، وبعدها أغلقت الجامعة أبوابها، وأخذوا الطلاب للحرب فى جنوب السودان.

الغريب كان موقف أهلى، أبى وبخنى باعتبار أننا أسرة محافظة ومن غير المعقول أن تتعرض ابنتهم للجلد. ودائما يقول إنه مش راضى عنى وإنى مشاغبة. مش قادر يفهم إن ماليش يد فى كل اللى حصل. وإنى ما عملتش حاجة غلط. أخى الأكبر قال لى: لو انضربت تانى ما ترجعيش على البيت ده مرة تانية. ما حدش كان معايا غير واحدة من أخواتى، محامية، وكانت تعمل فى قضايا حقوق الإنسان.

الآن لا أستطيع النوم ساعة واحدة، وأستيقظ من النوم مفزوعة، أحاول أنام تانى. أول ما آجى أدخل فى النوم حاجة تفزعنى وتصحينى تانى.. باحلم برجال الأمن وبزميلاتى وبالطبيب الذى رفض علاجى أنا وزملائى. طول اليوم تفكيرى منحصر فى موقف الأهل والزملاء والناس اللى تخلوا عنى، سواء خوفا منى، أو إدانة لى، ويؤلمنى تذكر موقف أبى الذى يلومنى على ما لا ذنب لى فيه، بدلا من لوم أجهزة الأمن، أو حكومة الجبهة الإسلامية".

سلمى بشير:

" أنا من جوبا، لكن عشت فى مصر فترة طويلة ، بادرس فى كلية الحقوق جامعة بيروت العربية. كنت باشتغل علشان أوفر مصاريف الدراسة. أبويا كان مدرس ولى خمس أخوات و أخوين، كلنا بنتعلم وأنا كنت أول بنت أتعلم فى منطقتنا. عيلتنا جزء مسلم وجزء مسيحى وجزء وثنى. وده فى الجنوب شىء عادى. وماكانش عندنا أى مشاكل مع الأديان قبل كده. أنا مسلمة وأبوى وأمى حاجين بيت الله. زوجى مسلم من الجنوب برضه. تزوجنا فى مصر، لأنه ما يقدر يرجع السودان من سنة 1972.

عشت هنا لسنة 1998 وبعدين تعبت خالص، عندى بنتين و الحياة غالية. الإيجار والمصاريف وكل حاجة. لو بنت من بناتى عيانه ما باقدر أعالجها. قلت أرجع السودان واشتغل هناك. أنا معاى شهادتى، و طول عمرى باحلم بيوم البس فيه الروب وأقف فى المحكمة. رحت جوبا عند أقاربى. حاولت آخد تصريح بالمكتب، رفضوا يعطونى موافقة، الحكومة ما بتعطى غير اللى يتبعهم. من أيام الدراسة ما كنت تبع اتحادات الطلبة الشمالية أو الإسلامية. كنت فى حالى. فكرت أفتح مطعم علشان اعرف أعيش أنا و بناتى. لما كنت فى مصر كنت اتعلمت الطبخ. واعرف أعمل أكلات مصرية. بعد خمسة أيام من الشغل رجال الأمن جم، و أخذونى معاهم. كنت فاكرة إنه فيه مشكلة علشان رخصة المطعم أو حاجة زى كده. ما كنت متصورة إن فيه استجواب أو تحقيق. أنا مالى علاقة بشىء. قعدوا يسألونى مين كان الطلبة الناشطين فى مصر، مين له علاقة بالحركة، الزملاء فلان وفلان. واتهامات إنى باساعد المتمردين، و إنهم بيجوا المطعم عندى. طب أنا اعرف منين اللى بياكل عندى مين هوه. لو رديت وقلت أى حاجة، أو إن ده مش صحيح، أو إنى ما اعرفش على طول الضرب كفوف وشد الشعر، وشلاليت، ويخبطوا راسى فى الحيطة.. ضرب ضرب ضرب. أصوت، أصرخ، مهما عملت ما فيه فايدة.. شلوت فى صدرى، فى بطنى، فى أى حتة من جسمى لما وقعت خالص. رمونى فى حجرة صغيرة وضلمة. ما باعرف الليل من النهار. فيها حفرة صغيرة أبول فيها. الأكل مرة واحدة فى اليوم. كسرة خبز ناشفة وكوب ماء. ثلاثة أيام ويخرجونى للاستجواب. ونفس الشىء يتكرر. اتهامات وضرب. وحرق بالسجاير. وإهانة.

اليوم الرابع، اليوم ده ما أنساه لحد ما أموت، أخذونى من المكتب الكبير وسألونى. أجاوب شنو ؟ اتهمونى إنى معايا أوراق سرية، وإنى باصور مناطق عسكرية. وأنا منين أجيب كاميرا، ولا باعرف حتى استعملها. لما أقول كده، ضرب طوالى. ضرب. ضرب.

كنت باسمع إن فيه ناس بيتقبض عليهم. بس عمرى ما شفت ده، وعمرى ما تخيلت اللى حصل ده يحصل لى أنا. عاوزين إنى اعترف. اعترف بإيه؟ ما عملت حاجة. فى الآخر واحد قال للثانى دى مره راسها ناشفة. وطوالى شد هدومى قطعها. جرونى لحجرة تانيه، عمرى ما شفتها، وسخة ومليانة جنازير ومراوح، وأنا بابكى وأصرخ وأعيط. غرفة عجيبة خالص. ريحتها عفنة ودم على الحيطان. ريحتها براز. وفيها حدايد وجنازير وحاجات معلقة. ما ادرى إيش هيه. كتفونى. الاثنين اغتصبونى. صرخت كتير قلت لهم موتونى أحسن. وما فى حد هناك ممكن يلحقك. ما فى زول ينجدك. ما فى حد. ما كفاهم. واحد قال لى إنت فاكرة نفسك مره، وجاب سكين سخن وحرقنى فى بطنى بالسكين. لما فقت اعترفت بكل اللى طلبوه. اعترفت بكل اللى عاوزينه.

رمونى فى الأودة و الجرح بينزف دم. و اللحم طالع لبرة. تعبت خالص. و لما لقونى كده خافوا أموت عندهم. تانى يوم أخدونى فى عربية و رمونى فى الشارع. ناس شافونى مرمية على الأرض مش قادرة أتحرك. أخدونى لبيت قرايب ليه. الجرح فضل ينزف صديد ودم شهور. مرة جه خالى و قال لى: إن ناس الأمن جم عنده، و بيدوروا عليه و عاوزينى. وتخيلت إنى أروح لهم تانى. دبرت أوراقى و هربت على مصر.

ده حصل من ثلاث سنين. لحد دلوقت لما بافتكر رجلى بتنشل. ما باقدر أحركها. حاسة بالذنب. وإنى كان لازم أقاومهم حتى لو موتونى.. مش عاوزة أعيش، لولا بناتى مين يرعاهم. فيه طاحونة فى رأسى على طول. ما بانام. ولو نمت أصحى مفزوعة. زوجى مسكين ما باخليه يقرب منى. بافتكر اللى حصل. أحس كأنى باتخنق. بادفعة بعيد. وباضرب فيه. بابكى كتير. وأتعصب حتى على بناتى. وبعدين أعيط وأصالحهم" .

شهـــادات الطــلاب

"لا تتعجبوا من كونهم طلابا رغم أعمارهم المتقدمة

فعلى حين كان أقرانهم يواصلون دراستهم

كانوا هم ينتقلون من زنزانة لزنزانة ومن جلاد لجلاد"

مصطفى صادق:

طالب بالدراسات العليا بكلية الإعلام فى شمال السودان. كان مصطفى عضوا بحزب الأمة ونشطا بالجامعة. وبسبب انتمائه السياسى تعرض للاعتقال والتعذيب والتوقيف.

مصطفى يبلغ من العمر 22 سنة، أعزب، وطالب. وقد اعتقل خمس مرات، بين إبريل 1998 وسبتمبر 1999.

الاعتقال الأول كان فى إبريل 1998 واستمر لمدة أربعة أيام، تعرض فيها مصطفى للضرب بالعصى على كل الجسم، كما ضرب بقاعدة مسدس على رأسه وأعلى صدره وتسبب ذلك فى جرح تهتكى ونزيف بفروة الرأس، وكسر بالترقوة، مع كدمات بكل الجسم.

الاعتقال الثانى كان فى سبتمبر 1998 واستمر ثلاثة أيام، وجاء بعد حادث ضرب السفارة الأمريكية فى السودان، حيث اتهم مصطفى بالتحريض وإثارة الشغب. وتعرض مصطفى فى تلك الأيام الثلاثة للحرمان من الطعام، والحجز فى غرفة مكتظة بالمعتقلين، بحيث لا يمكن لأحد أن ينام إلا واقفا أو جالسا القرفصاء. وكان مصطفى يجبر على النوم واقفا، ويوقظه الحرس كل ساعة، وإذا جلس يضرب بالسياط. كما كان يجبر على الجلوس فى وضع القرفصاء، والقفز للأمام وهو فى هذا الوضع، فيما يعرف "بالأرنب نط" . وفى حالة الرفض يضرب بالسياط. كذلك أجبره الجلادون على شرب مواد كيماوية، وعلى خلع ملابسه، وقاموا بإدخال سلك معدنى فى القضيب، مما سبب له آلاما رهيبة، إضافة إلى تبول لا إرادى ظل يعانى منه لنوات طويلة. وفى نفس العام تم فصل والده من عمله كمدرس بالتربية والتعليم.

فى المرة الثالثة، عام 1999، استمر اعتقاله لمدة يوم واحد، تعرض فيه للتقيد من الأيدى والأرجل مع الضرب المبرح بالعصى والخراطيم، كما هدد بالتصفية الجسدية. ثم اعتقل مرة أخرى فى عام 1999 حين قبض عليه هو وزملاؤه، بعد احتفال بمقر حزب الأمة، وتعرض هو وزملاؤه للضرب بالكلاشنكوف، والتعليق من الأيدى، إضافة للسباب والتهديد بالقتل.

وفى مارس 1999 اقتحمت قوات الأمن الحرم الجامعى واعتقل هو وزملاؤه، وضرب معهم ضربا مبرحا. وأصابه سيخ حديدى فى رأسه اضطره لملازمة الفراش لمدة أسبوعين. وفى نفس الحادث أهدرت الجبهة الإسلامية دمه.

وفى سبتمبر 1999 اعتقل مصطفى للمرة الخامسة، وتعرض للضرب والتهديد بإيذاء أسرته وأخواته البنات، كما أجبر على كتابة تعهد بعدم ممارسة أى نشاط، سواء فى الحزب أو الجامعة. ورغم توقيع مصطفى على التعهد المطلوب فقد قوات الأمن هاجمت منزله، وهددوا أخواته البنات بالاغتصاب، وتحرشوا جنسيا بخطيبته. وأمام التهديدات المتكررة لمصطفى وأسرته اضطر لمغادرة السودان فى ديسمبر 1999.

فى أول زيارة للنديم قال مصطفى:

"ما اقدرش أنام بالليل، أصحى كل ساعة علشان أبول، ومرات أبول على نفسى، ما أقدرش أتحكم فى البول، الناس الى عايش معاهم متضايقيين منى، وأنا باكون مكسوف من نفسى. مرات أحلم إن فيه ناس جايين يقتلونى، أصحى مفزوع وما اعرفش أنام تانى. عندى فقدان كامل للشهية، مش بأقدر حتى أبص للأكل. كل ما آجى أبول أفتكر اللى ناس الأمن عملوه فيه، و أتخيلهم جايين يعذبونى تانى. طول الوقت بأفكر فى اللى حصل لى واللى حصل لأهلى بسببى، خايف من الناس، وبأشك فيهم. ممكن أى حد يكون له علاقة بالأمن. وسمعت إن السفارة السودانية لها عيون كثير على السودانيين فى مصر".

واليوم يعيش مصطفى فى كندا. ويحاول أن يطوى صفحات الجراح، وأن يبدأ حياة جديدة. وقبل أن يغادر مصر، ترك لنا رسالة رقيقة:

" إن الإنسان بطبعه مدنى، يأنس له البشر، وإذا فقد الإنسان هذه الصفة، يصير مثله مثل الحيوانات المتوحشة، التى تفترس حتى بنى جلدتها، وتكون الحياة فيها للقوى فقط. هذا تماما ما حدث لنا فى السودان، بلدنا الأصلى، التى أصبح العزيز فيها ذليلا والعكس صحيح. وعندما ضاقت علينا بلادنا بما رحبت، كان الملاذ الوحيد الآمن هو مصر، كما قال القرآن الكريم " أدخلوها بسلام آمنين ". فوجدنا فيها ما افتقدناه فى منيع آبائنا وأجدادنا. خرجنا من بلدنا وهى حبيبة لدينا، ونزلنا مصر فاحتضنتنا بعطف الأم، ورأفة الأب، ولا أنسى طيلة حياتى الفترة التى قضيتها معكم بمركز النديم. فقد كنتم البلسم الشافى الذى أزال كل علاتى، بتعاملكم الراقى وذوقكم الرفيع. وكنتم لى بمثابة الوالدة التى أجبرتنى الظروف على فراقها. ولا أعلم هل سيكون لى لقاء جديد معها؟ ولكن لا قنوط، ولا يأس طالما أن الدنيا يوجد فيها أمثالكم. وفقكم الله لخدمة الإنسانية ".

حسن محمود:

ولد حسن محمود، 31 سنة، فى أسرة سياسية. كان والده من النشطين السياسيين، وعضوا بالبرلمان السودانى قبل 1998، فشب حسن مهتما بالشأن العام، مهموما بأمور الوطن. نشط فى اتحاد الطلاب فى المدرسة الثانوية الأكاديمية بولاية النيل الأزرق، وترأس اتحاد طلاب المدرسة فى سن الثامنة عشرة.

فى هذه السن كانت أول تجارب حسن مع المعتقلات، فقد اعتقل فى 24/11/1990 لمدة ثلاثة أسابيع، وخرج من المعتقل للمستشفى العسكرى فى حالة غيبوبة من جراء التعذيب، وعند تحسن حالته خرج من المستشفى ليجد قرارا بالفصل النهائى من المدرسة .

وكانت أيام اعتقاله تعذيبا لا يتوقف، تتنوع أشكاله على مدار الأربع والعشرين ساعة. فى الصباح يجبر على الوقوف فى الشمس لساعات طويلة بلا مياه. وفى المساء يربط من يديه وقدميه ويترك شبه عار بالقرب من مستنقع ليأكله، البعوض طوال الليل. وبين هذا وذاك، هناك التعليق من الأرجل من السقف، وإطفاء السجاير بالبطن، وتجريح الجسم بآلة حادة، والضغط بالكماشة على الأذنين وأصابع اليدين.

ولم يستسلم حسن لليأس، رغم معاناة التعذيب، والفصل من المدرسة. وبعد خروجه من السجن التحق بمدرسة أخرى، وأتم دراسته بالمرحلة الثانوية، ثم التحق بالجامعة الأهلية، وفى الجامعة بدأ يستعيد نشاطه السياسى.

وفى عام 1996 اعتقل حسن للمرة الثانية، ولم يكن وحده هذه المرة، فقد تم اعتقال والده معه. وكانت التجربة أقسى من سابقتها، حيث أجبر كل منهما على مشاهدة تعذيب الآخر. وعندما ثار الابن لوالده ضرب فى فكه ضربة قاسية تسببت فى جرح قطعى باللسان، وترك ينزف من الجرح عدة ساعات قبل نقله للمستشفى لإسعافه. وعاد حسن من المستشفى ليجد والده مازال رهن التعذيب، بعد أن جرد من ملابسه. وخلعوا ملابس حسن أيضا، وبدءوا فى تعذيبه عاريا. وقبل الضرب بالخراطيم، كانوا يسكبون الماء المثلج على صدره العارى. وبعد الانتهاء من حصة التعذيب، يحبس الابن والأب فى حجرة ضيقة لا تراها الشمس.

وفى اليوم الثانى عشر، دخل الأب فى غيبوبة، نقل على أثرها للمستشفى، حيث تبين إصابته بمرض البول السكرى من جراء التعذيب، وما نجم عنه من ضغوط عصبية عنيفة.

ولم تكن تلك التجربة المريرة هى الأخيرة فى حياة حسن محمود فى السودان، فقد أبت قوات الأمن إلا أن تذيقه من ألوان التعذيب أشكالا شتى. فاعتقلته للمرة الثالثة، فى نوفمبر 1999، شهر امتحانات نهاية العام، ولمدة عشرين يوما. بداية تم حبس حسن لمدة أسبوع كامل فى حجرة ضيقة، لا يغادرها، ولا يرى فيها أحدا، ولا يستجوبه أحد. وفى نهاية الأسبوع نقل معصوب العينين لمكان آخر. وبمجرد وصوله خلعوا عنه ملابسه وقيدوه. وبدأ الضرب بالركل فى كل أجزاء الجسم. ثم أحضروا سلكا معدنيا وأدخلوه فى قضيبه، وتركوا السلك فيه يوما كاملا، حتى تورم القضيب ورما شديدا، ونزف نزيفا حادا. عندها أخرجوا السلك وتركوه ينزف بدون علاج لمدة يومين، ثم أعادوا الكرة ولمدة يوم كامل أيضا. ونزف حسن من جديد مع التهاب صديدى شديد امتد لكل الجهاز البولى التناسلى، مما اضطرهم لمعالجة الالتهابات قبل تعذيبه بذات الطريقة للمرة الثالثة.

بعد قضاء أسبوعين فى هذا المكان المجهول أفرج عن حسن محمود. ألقوا به، شبه عار ومعصوب العينين فى الطريق العام، وقبل أن يتركوه هددوه بأنهم فى الاعتقال القادم سوف يبترون له عضوه التناسلى، ويعطونه إياه فى يده. وعلم حسن بعد خروجه أن الجامعة قد فصلته فصلا نهائيا، لتغيبه عن أداء الامتحانات النهائية!!

وبعد ثلاث شهور، لم يتوقف فيها تحرش قوات الأمن وتهديداتهم. رحل حسن مهاجرا إلى مصر.

خالد الحسينى:

طالب يبلغ من العمر 35 سنة من منطقة دارفور، يقول خالد:

"اعتقلت فى أوائل عام 1993 بسبب اشتراكى فى المظاهرات. كنت فى ذلك الوقت أدرس بالسنة النهائية بوحدة السودان للتعليم المفتوح، والدراسة بها باللغة الإنجليزية. وقبل الامتحانات بأربعة أشهر أعلنت الحكومة تعريب كل الجامعات والمعاهد والمدارس، فقامت على أثر هذا القرار مظاهرات طلابية ضخمة، كان نتيجتها اعتقال أعداد كبيرة من الطلاب والمدرسين، وكنت من ضمن هؤلاء المعتقلين. وصدرت قرارات حكومية بفصلنا من الدراسة، وأعقب ذلك قرار بإغلاق المدارس التى تدرس بالإنجليزية إغلاقا نهائيا، لأنها لا تستطيع التدريس بالعربية كما جاء بالقرار..

اقتادونى وزملائى إلى سجن برّى. ضربونى ضربا مبرحا على كل الجسم والرأس والوجه، وحرقونى بمكواة ساخنة بجسمى، وأصيبت عينى بالمياه البيضاء بسبب الضرب المباشر عليها، وبعد أربعة عشر يوما تم الإفراج عنا، بعد كتابة تعهدات بعدم التظاهر مرة أخرى.

ضاعت على سنوات الدراسة، ولم أتمكن من الالتحاق بها مرة أخرى، وحرمت بقرار من الحكومة من المشاركة فى الرياضة التى أحبها، فقد كنت أمثل السودان فى عدد من المسابقات الرياضية، وفى سباق الدراجات.

وقررت الخروج من السودان، ومحاولة الدراسة بمصر. وبالفعل التحقت فى مصر بأحد المعاهد المتوسطة، وتخرجت منه عام 1997 بتقدير جيد جدا. وكنت أعمل إلى جانب الدراسة، حتى أنفق على نفسى.

ورغم وجودى بمصر، لم أسلم من المعاناة بسبب الحكومة السودانية، فقد تسببت فى إصابتى باكتئاب مزمن، وشعور بالذنب لا يفارقنى، وينغص على الحياة التى أصبحت بالنسبة لى لا معنى لها. فقد فقدت كل أسرتى، قتلوا أبى وجدى وأخى وأختى وخالى. فقدت أسرتى كلها. أبادوها كما أبادوا قبيلة المساليت التى أنتمى إليها. لقد كنا نتعرض لانتهاكات دائمة منذ وصول حكومة البشير للحكم، فقد كانوا يدعون أننا قبيلة أفريقية وثنية. نعم لسنا عرب، وأصولنا إفريقية، ولكننا مسلمون بالفطرة. وعلى أية حال ليس هذا أو ذاك بسبب لإبادة أى قبيلة كانت.

وفى عام 1995 هاجمت الميليشيات الحكومية المسلحة المساليت لأن بعضا من أبنائها التحقوا بالجيش الشعبى لتحرير السودان، فاعتبرت القبيلة كلها طابور خامس، وينبغى إبادتها. فى المرحلة الأولى أحرقوا مجموعة من القرى منها قريتى، وقتل فى هذا الهجوم ما يقرب من خمسة وسبعين شخصا، من بينهم أخى وأختي.

وفى مارس 1997 كان الاجتياح الثانى الكبير. أحرقوا فيه مائة وخمسين قرية، وقتلوا خمسمائة مواطن، وشردوا المئات، ونهبوا الماشية والأغنام، وهرب عدد كبير من الأسر وأبناء القبيلة إلى دولة تشاد، حيث عاشوا فى مخيمات لا تصلح للسكن الآدمي. وفى هذا الهجوم قتل جدى وعمى وعمتى، وهربت إحدى عماتى إلى تشاد.

وفى إطار استكمال سياسة التطهير العرقى، هجمت المليشيات الحكومية المسلحة مرة أخرى على قرى المساليت أول أيام عيد الفطر المبارك فى فبراير 1999. وكان الهجوم أشمل من سابقيه، فلم يتركوا ركنا من الأركان إلا ودمروه. وقتل فى هذا الهجوم والدى وخالاى وجدى لأمى. بينما فرت أمى وأختى إلى تشاد، وأقامتا فى معسكرات تضم ما يقرب من مائة ألف لاجئ، تحت رعاية المنظمات الدولية.

وهاأنا الآن أعيش فى مصر، وقد أبيدت عائلتى كلها دون أن أستطيع حماية أى منهم. لا تفارقنى صورهم ليل نهار. ربما لو كنت معهم لأمكننى حمايتهم أو الهروب بهم أو الموت معهم. لن أسامح نفسى على تركهم نهبا للفاشية تقتلهم، وتبيد القرى، وتحرق الزرع والنسل. لكننى أعاهد نفسى على أن أنشر على العالم كله ما تفعله تلك الحكومة، تحت قناع الإسلام. والإسلام من سياسة القتل والدمار براء".

عبد العزيز السيد:

طالب يبلغ من العمر 27 سنة. يقول:

"سمعت عنكم من السودانيين الموجودين بمصر. جئت أطلب مساعدتكم. أريد أن أجتاز الأزمة النفسية التى تحول بينى وبين الحياة الطبيعية. فأنا أعانى من الأرق واضطرابات النوم المتقطع بسبب الكوابيس الدائمة. أصبحت شديد العصبية، وأثور بسرعة لأتفه الأسباب. دائما أتوقع الشر، وأى كلمة أسمعها أظنها نذير شؤم، فلم أعد أثق فى أحد، ولا آخذ أى كلمة على محمل حسن".

هكذا بدأ عبد العزيز حديثه. كان يتكلم بتلقائية، وقبل أن يوجه له السؤال. كانت تبدو عليه أعراض الإجهاد العضوى والنفسى، وتعبيرات وجهه تنم عن إحباط شديد. وإذا به نادم على اختياراته التى دفعت به إلى الجحيم، وكانت اختياراته كما يقول سببا فى موت والدته حسرة عليه. بل يبدو أنه يشعر بالذنب، وأنه المسئول عن وفاة أمه وعما جرى له. وصار يرى السياسة لعبة قذرة فى مجتمعات تنعدم فيها أدنى الحقوق الديمقراطية، وأنه لم يجن من ورائها غير فقدانه لكل شيء، وفقدانه لذاته نفسها. يقول:

" فى نهاية عام 1995 حدث إضراب فى جامعات السودان، وكان ذلك بعد احتكاكات بالطلاب أعضاء الجبهة الإسلامية بسبب النشاط الطلابى. فقد منعوا الغناء والموسيقى، حتى الغناء الوطنى، وضربونا بالأسياخ الحديدية داخل الحرم الجامعي. اعتقلت الحكومة عددا كبيرا من الطلاب، وكنت من بين هؤلاء. وتم فصل أعدادا كبيرة من الجامعة، كما أغلقت الجامعات لمدة ستة أشهر متصلة.

أول شيء بدأ الضرب على الرقبة، أسفل الرأس. ثم رمونا فى البوكس، وضربونا فى السيارة، ووقفوا بأحذيتهم على رؤوسنا. أخذونا لمكتب الأمن. أحدهم قال لنا أنتم بتنسفوا الاستقرار الأكاديمى، وإذا بآخر يأتى من خلفنا. اندفع يركلنى بالبوت فى جنبي. ضرب عنيف. واستمر يضرب فى نفس الجانب حتى نزفت دم من مجرى البول. أخذونى للسلاح الطبى، طلع فيه نزيف فى الكلى اليسرى، وعملوا عملية استئصال للكلية. وخرجت من المستشفى إلى منزلى بعد أن أفرجوا عنى، وعندما علمت الوالدة بما حدث، أصيبت بصدمة وتوفيت.

عام 1996 عدت للجامعة، ومن جديد حدثت احتكاكات وصدام مع الطلاب أعضاء الجبهة الإسلامية، فصلت من الجامعة، والتحقت بالجامعة الأهلية. بعد ثلاثة أشهر عقد الطلاب ندوة ثقافية، وأثناء انعقادها هجم علينا طلاب من الجبهة الإسلامية بالجنازير. فورا حضرت قوات الأمن، وألقى القبض على للمرة الثانية. تعرضت فى المعتقل للضرب بالكفوف وبالخراطيم وصب الماء البارد على جسمى وماء ساخن على رجلى، ووضعونى أنا وزملائى فى غرفة صغيرة، متر فى متر، وفتحوا الماء لحد ما وصل الرقبة. تركونا عدة ساعات. كان منا من ينهار ويوشك أن يسقط ويغرق فى المياه. أحضروا سكينا وهددونى بقطع لسانى، كما هددونى بالإعدام. هذا غير السباب القذر والاتهام بالكفر والإلحاد. ثلاثة أيام قبل الإفراج عنى، لم أذق فيها النوم.

ثم قبض على للمرة الثالثة، واحتجزت لمدة يوم واحد. كانوا يسلطون كشافا قويا على عينى لبضع دقائق، وتكررت هذه العملية حوالى ست مرات. أفرجوا عنى بعدما وقعت على تعهد بعدم ممارسة أى نشاط سياسي".

عاصم موسى

عاصم طالب عمره 22 سنة. لم يعتقل عاصم مرة واحدة، ولم يعذب بالطرق الشهيرة وحسب، بل كان عاصم نموذجا للتعذيب الوحشي، الجسدى والنفسي. عندما نقرأ معا ما تعرض له عاصم سيبدو واضحا أن التعذيب لا يهدف لمجرد الضغط علي الضحية للاعتراف أو التجنيد كمرشد في صفوف قوات الأمن وإنما يهدف في الأساس إلى الشخصيه تماما، والوصول بالضحية لحالة جديدة، شخصية أخرى، ربما يندم فيها على مقاومته للسياسات الجائرة، ربما يندم فيها على حبه لأهل وطنه وعطائه الوطني، وربما يندم على وجوده فى الحياة ذاته.

فجأة تنتاب عاصم نوبات ينفصل فيها عن العالم المحيط به، فجأة يشعر بالغربة عن المكان والزمان والمحيطين به وعن نفسه. يقول عاصم: "لما بأكون قاعد مع ناس بأفصل، بأستغرب نفسى، كأنى مش أنا، وأكون مش عارف أنا فين، والناس دول مين، كل حاجة حولي غريبة، حتى أنا باكون غريب. وأنا نايم بيتهيألى إنى لسه في المعتقل. أصحى برضه أحس إنى في المعتقل، بالذات لو الغرفة مظلمة. أكون قاعد مع الشباب ييجي لي إحساس مفاجئ غريب إنى في المعتقل، والناس اللى حواليه دول، مش ناس حقيقية، أروح سايبهم وماشى. أحيانا أبكى وأنا لوحدي. ومع ذلك ما عنديش رغبة أتكلم مع أي إنسان. بأخاف من الحمام وأتوتر جدا لأنى بأفتكر منظر الزجاجة، وخاصة إن من هذا اليوم أصبت بناسور شرجى دايما ملتهب وبيجيب صديد. وأتوتر جدا لما أسمع صوت الكلب، ولما أشوفه أصاب بالرعب. وعندي مشكلة فى التركيز، أصبح مهمة صعبة بالنسبة لي. لما آكل أحس إنى حقير، لأن أخواتى الصغار في السودان مفيش عندهم أكل. عندى مشكلة في عينى أشوف الصور مهزوزة وغير واضحة، وما أقدرش أمشي وحدي بسبب ألم الرجلين، لازم يكون معايا حد أتسند عليه ".

تعرض عاصم للتوقيف، والاعتقال حوالي سبع مرات ما بين 1992 و 1998. كانت المرة الأولى احتجاز لمدة يوم واحد في أعقاب هروب أحد أقربائه النشطين سياسيا، وعذب لإجباره على الإرشاد عن مكان القريب الهارب.ولم يكن عاصم فى ذلك الوقت قد وصل السادسة عشرة من عمره. في عام 1993 أضيف اسم عاصم فى قائمة الطلاب النشطين اجتماعيا وسياسيا.. وبدأ اعتقاله بسبب نشاطه منذ عام 1994 حيث تعرض عاصم للاعتقال ثلاث مرات في هذا العام، وفي المرات الثلاث كان الاعتقال بعد مظاهرات طلابية احتجاجية، ضد قرارات جائرة من وزير التعليم أو من المحافظ. وكان في كل مرة يضرب ضربا عنيفا ويحرم من دخول الحمام،

ولا يقدم له من طعام غير نصف رغيف في اليوم، والماء كوب واحد، نصفه في الصباح، والنصف الآخر في المساء. وكان مع التعذيب يطلب منه الاعتراف على زملائه والعمل معهم كجاسوس على الطلاب.

في عام 1995 زادت شدة الضرب، وغرزوا ما يشبه المسمار الخشبي في مفصل القدم، وكانوا يجبرونه على شرب العسل بكميات كبيرة حتى يشتد به العطش. ثم يوهمونه بأنه سيشرب شرط أن يجرى مسرعا في ممر ضيق لأنه سوف يجد الماء فى نهاية الممر. يجرى عاصم ويجرى، ولكن قبل الوصول لنهاية الممر يقع في حفرة عميقة، كأن الأرض قد انشقت تحت قدميه.

في عام 1996 قبض عليه بسبب شعارات معادية كتبت على الجدران، وقبض على عدد من الشباب للوصول للمتهمين بمعاداة النظام. في هذه المرة اغتصب عاصم بزجاجة، ولم يتركوه إلا بعد حدوث نزيف شرجي. أطعموه طعاما ملوثا، فأصيب بتسمم غذائي. ولم يكد يبدأ العلاج حتى أوقفوه، وأعطوه بدلا منه وجبة دسمة من الضرب العنيف، وأطلقوا الكلاب البوليسية عليه.

في نفس الاعتقال، الذي استمر ستة أشهر، عذبوا عاصم بالتعليق من قدميه بحبال مطاطية تجري علي بكر.. يشدون الحبال لأسفل فتهبط الأرجل، ويمسك الحرس بها ويضربوه على باطن القدمين، ثم يترك الحرس الأرجل فتتأرجح الحبال، ويتأرجح معها الجسد المعلق لتصطدم الرأس بالحائط. وهو في هذا الوضع الشاذ يسأله الجلادون عن زملائه المعارضين للنظام الحاكم، فيرفض الإجابة، وعند إصراره على رفض الاعتراف على نفسه والآخرين ضربوه بشيء صلب علي رأسه ففقد الوعي. وبعد الإفاقة كان عاصم قد فقد الذاكرة. ولم يبدأ فى استعادتها إلا بعد خروجه من المعتقل في شهر يونيو عام 1997

فصل عاصم من المدرسة، ولم تتوقف استدعاءات الأمن، فاختفى في منتصف 1998 لمدة ستة أشهر، وما إن ظهر حتى قبضوا عليه، واحتجزوه لمدة يوم واحد سئل فيه عن علاقته بأصدقاء مسيحيين.

وفي نوفمبر عام 1999 ترك عاصم السودان وسافر إلى مصر، ولكنه حمل تجربته كلها في ذاكرته، لتفرض نفسها عليه في النوم واليقظة.

عادل عبد الرحمن

عادل، 27 سنة، طالب من منطقة النيل الأزرق، من أسرة كبيرة العدد، تتكون من أمه وتسعة من الأخوة والأخوات ووالده متوفى. مشكلة عادل الأولى مع النظام السوداني كانت بسبب انتمائه القبلى. فمنطقة النيل الأزرق شأنها شأن النوبة والجنوب السودانى بها كثير من القبائل ذات الأصل الأفريقي، التى جاءت إلى السودان واستوطنتها منذ قرون مضت. لكن الحكومة الحالية لا تعترف لهؤلاء بالجنسية السودانية، وتمارس عليهم ألوانا شتى من الاضطهاد والعنف. يقول عادل:

"بدأت المشكلة عام 1993 عندما كنت طالبا بالمرحلة الثانوية ضمن طلاب البعثة التعليمية المصرية في السودان. وجاء موعد الامتحان النهائى للمرحلة الثانوية، وجاء للمدرسة مندوب من إدارة الجوازات والهجرة لهذا الغرض. ولكن هذا المندوب رفض إعطائى الجنسية، وقال إننى لست سودانيا، وليس لى الحق في العيش في السودان، ويجب علي أن أذهب للداخلية ومعي والدي وعدد من الشهود. نفذت ما طلب منى، لكن وزارة الداخلية رفضت إعطائى الجنسية، ولم أتمكن من دخول الامتحان هذا العام.

في العام التالى التحقت بإحدى المدارس الخاصة، وتمكنت من الحصول على الجنسية مقابل مبالغ طائلة، واجتزت الامتحان، والتحقت بالجامعة. وفي عام 1996 أصدرت الحكومة مرسوما يقضى بأن يتوجه كل الطلاب إلى معسكرات الدفاع الشعبي، استعدادا للتوجه لمناطق العمليات. رفضت في البداية التوجه للمعسكر وبعدها تراجعت وسلمت نفسي ، وذلك بعد أن تلقيت تهديدا بالفصل من إدارة الجامعة، وتهديدا من الكوادر الحكومية بالجامعة.

أمضيت مدة أسبوعين بالمعسكر، وكان التدريب العسكرى شبه غائب، بينما تغيير المفاهيم عن تلك الحرب هو السائد، ومحوره الأساسي أن تلك الحرب هى جهاد فى سبيل الله، ونشر للدين الإسلامى، ومحاربة أعداء الدين.

بعد أسبوعين، أبلغونا بأننا سنتوجه لمناطق العمليات في جنوب السودان، وعندما علمت ذلك هربت من المعسكر ليلا واختفيت فترة بعيدا عن أعين رجال الأمن. وعندما بدأت الدراسة سئلت عن غيابي وتخلفي عن الذهاب لمسرح العمليات ولكن تم تسوية الأمر مؤقتا بعد أن وعدت بالذهاب في المرة القادمة. ولم يمض وقت طويل حتى أرسل المسئول عن معسكرات التدريب كشفا بأسماء الهاربين من الخدمة الإلزامية، وأمر بتوجههم للمحكمة العسكرية. وقبل إجراء المحاكمة صدر القرار بغلق كل الجامعات وفقا لسياسة التعبئة العامة عام 1997، وأصبح علي جميع الطلاب التوجه لمعسكرات التدريب استعدادا لإرسالهم لمناطق الحروب. وعند ذهابى للمعسكر أمرت

بالتوجه لمنطقة جنوب النيل الأزرق، ورفضت الأمر، فهذه هي المنطقة التي أنتمي إليها، وبها تعيش أسرتي وقبيلتي. حولت بسبب ذلك لمجلس تأديب، الذى قضى بفصلي من الداخلية وإيقافى عن الدراسة.

ثم جاء عام 1998، عام المظاهرات الطلابية الضخمة، وتم اعتقال أعدادا واسعة من الطلاب، وكنت من بين المعتقلين، وتعرضت للتعذيب بتهمة الشيوعية والطابور الخامس.

بعد ذلك ببضعة أشهر عقدت ندوة بالجامعة لمناقشة مشكلات الطلاب، وكان مقررا أن يحضر الندوة السيد وزير التعليم. كنت مازلت موقوفا عن الدراسة ومحروما من دخول الحرم الجامعي ولكنني تمكنت من دخول للجامعة وحضور الندوة وعرضت مشكلتي ومشكلة الطلاب الخاصة بالزج بهم في مناطق العمليات العسكرية دون مراعاة لظروف الدراسة ولا لظروف الطلاب الاجتماعية..

ويبدو أن المناقشة في شرع الحكومة رجس من عمل الشيطان، فقد عوقبت في نفس اليوم على ما طرحته بالندوة، وتم اعتقالي لمدة خمسة أيام، بدأت بالقبض علي من منزلي في العاشرة مساء. اقتادوني لسيارتهم والسلاح مصوب إلى رأسي، وهناك استقبلت بالضرب والركل واللكم واختصوا الصدر بركلاتهم حتى سقطت مغشيا علي. حبست حبسا انفراديا، وكان كل ما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية، يتم مرة واحد يوميا، فالطعام وجبة واحدة، والشراب كوب واحد، ودورة المياه مرة واحدة في اليوم. أما ما هو غير إنساني فكان هناك وفرة منه ويتم أكثر من مرة في اليوم الواحد، مثل الإهانة والضرب والتهديد بالقتل. وكذلك كانت هناك وفرة من الاتهامات من الاستهتار بالقانون، للتحريض ضد سياسات الدولة، للشيوعية. وفي اليوم الخامس، وبسبب وحشية التعذيب، فقدت الوعي، ونقلت للمستشفى".

رؤوف عبد الغنى

رؤوف، 27 سنة، عضو بأحد التنظيمات ذات الاتجاه المعارض بالجامعة، تعرض للاعتقال أربع مرات قبل أن يغادر السودان ويهرب إلي مصر. كان الاعتقال الأول عام 1998 حيث حبس لمدة تسعة عشر يوما، والثاني عام 2000 لمدة تسعة أيام، والثاني والثالث عام 2001 أما الأخير فكان في ربيع 2002.

تعرض رؤوف للتعذيب النفسي والجسدي، أثناء الاعتقالات المتكررة، فقد كان الحبس الانفرادي في غرفة ضيقة مظلمة والضرب والتهديد قاسما مشتركا في كل المرات. وفي الاعتقال الثاني تعرض للحرمان من النوم طوال فترة الاعتقال وذلك بوضع سماعات بجوار الزنزانة يصدر منها صوت عربة البوليس طوال الليل. وفي الاعتقال الثالث أضيفت الصدمات الكهربية وخلع الأظافر.. وفى المرة الأخيرة هدد بالقتل، وكان المسدس مصوبا إلي رأسه بالفعل. كما نفذت الجهات الأمنية تهديداتها بإيذائه هو والأسرة، فقد قبض على أخيه وتعرض بدوره للتعذيب. وفصل رؤوف من الجامعة قبل تخرجه بستة أشهر.

وقد تركت تلك التجربة القاسية أثارها علي رؤوف الذي جاءنا في حالة نفسية شديدة السوء، فقد كان يعانى من عدة أعراض نفسية وجسدية ونفس جسمية. وقد تمثلت تلك الأعراض في صداع وألم بكل الجسم وحساسية صدرية ربوية، وضعف وإنهاك، وفقدان القدرة على بذل أي مجهود، وتوتر شديد، مع نوبات هياج عصبي، وأرق واضطرابات في النوم، الذي يكون مصحوبا بكوابيس ذات صلة بأحداث التعذيب.

لم يعد رؤوف يملك شيئا فلم تعد لديه الرغبة في عمل أي شيء وفقد ثقته بالناس وتملكه شهور بفقدان الحيلة واليأس.

13- مؤسسات مساندة اللاجئين في مصر

*** المفوضية العليا للأمم المتحدة (UNHCR):**

تقتصر المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة علي اللاجئين المعترف بهم رسميا (Recognized Refugee)) ولا يمنح طالبي اللجوء آي مساعدات رغم طول فترة الانتظار والتي قد تزيد عن السنة. كما ان المفوضية لا تتحمل أي مسئولية تجاه الحالات المرفوضة والتي تبلغ حوالي 60 ، 70 % من إجمالي حالات طالبي اللجوء والدين اختار الآلاف منهم البقاء بالقاهرة وعدم العودة للسودان .

في خلال الثلاث سنوات الماضية انخفض ما يدفق علي اللاجئين سنويا بحدود 42% 0 من 500 دولار إلى 290 دولار في العام. أوضحت دراسة قام بها المكتب الإقليمي بالقاهرة عام 1997 ان أسرة من 5 أفراد تحتاج حوالي 5300 دولارا في العام لتغطية نفقات السكن والأكل و التعليم والمنافع في حين تبلغ المساعدات التي تقدمها المفوضية للاجئ حوالي 300 دولار في العام تمثل حوالي 28 % من تكاليف المعيشة قياسا علي أسعار 1997 .

فيما يتعلق باللاجئين السودانيين أنفسهم، فإنه لا توجد تفرقة حقيقية بين اللاجئين وطالبي اللجوء والحالات المرفوضة فيما يتعلق بالأمور المعيشية، فهم يوزعون النقود والدخل تبعا لعاداتهم وتقاليدهم ومبادئ الشرف لديهم، مما يعني أن الدخل الذي يحصل عليه أي منهم يتوزع علي عدد أكبر من الجماعة، ورغم ما يمثله هدا من مساندة و السبيل الوحيد للعيش للبعض خاصة كبار السن و الشباب الذي لا يجد فرصة للعمل، إلا أن نصيب الفرد الفعلي من الدخل يصبح قليلا للغاية.

في عام 1997 أعلنت الأمم المتحدة عن السياسة الحضرية الخاصة بلاجئ المدن (Urban Policy)) والتي تهدف إلى تحقيق اندماج اللاجئين في مجتمعات البلدان التي وصلوا إليها وتمكينهم من الاعتماد علي أنفسهم self reliance))كبديل عن قيام مفوضية اللاجئين بتزويدهم بالعناية والرعاية المستمرة . وتبنت لتحقيق هدا الغرض وسيلتين، الأولى منح قروض صغيرة للنساء اللاجئات و الأخرى توفير برامج تدريب مهني لتحسين فرص حصول اللاجئين علي عمل . من المثير للسخرية أن الإعلان عن السياسة الحضرية للمفوضية تم في الوقت الذي توقف فيه تعليم و تدريب اللاجئين عن أن يكون برنامجا أساسيا من برامجها، بالرغم من أن التدريب المهني و التعليم العالي هما الطريقة الوحيدة التي تساعد اللاجئين علي تحسين قدراتهم و تمكينهم من المنافسة في سوق العمل .

وهكذا لم يتم تطبيق أي من هاتين الوسيلتين. من ناحية أدى قصور التمويل في المفوضية إلى تضييق التوسع في التعليم والتدريب المهني، و من ناحية أخري فقد رفضت السلطات المصرية الموافقة علي سياسة القروض الصغيرة و لم توافق علي السماح للاجئين بالعمل.

الأمم المتحدة تحاول الضغط علي الحكومة المصرية لتوفير ظروف انسب للإدماج المحلي عن طريق عدم تسهيل الإجراءات و تحديد فرص إعادة توطين اللاجئين بالخارج، و في المقابل لا تقدم الحكومة المصرية تسهيلات في هدا الشان خشية أن تتخلى الأمم المتحدة عن دورها .!! و يتجاذب الطرفان الحبل الذي يلتف ويضيق في النهاية حول أعناق اللاجئين.

في عام 2000 قرر المركز الرئيسي للمفوضية عدم زيادة حصة إعادة التوطين وتحجيمها اعتقادا بأنها تؤثر سلبا علي السياسة الحضرية التي تهدف إلى الإدماج المحلي، كما عبرت عن مخاوف من أن توافر فرص كبيرة لإعادة التوطين قد تمثل عامل جدب لطالبي اللجوء السياسي بأعداد اكبر، كما اختار المركز الرئيسي للمفوضية ألا يدعم المكتب الإقليمي بالقاهرة أو يزيد من قدرته العملية بزيادة عدد موظفيه، بالرغم من النداءات المستمرة من جانب المكتب بالقاهرة، الذي يتعامل مع اكبر عدد من الحالات الفردية لطالبي اللجوء من مكاتب المفوضية علي مستوي العالم، لنفس السبب وهو خشية أن يمثل هدا عامل جذب للمزيد من طالبي اللجوء. وهكذا تراكمت أعداد كبير من طالبي اللجوء الذين ينتظرون دورهم وتصل حاليا مدة انتظار المقابلة اكثر من 14 شهر يبقي خلالها طالب اللجوء بدون أي مساعدة. وذلك في حين تري السلطات المصرية إن الأعداد الحالية التي يتم إعادة توطينها خارج مصر قليلة للغاية و يجب زيادتها، وأن إعادة التوطين جزء أساسي من المشاركة في العبء burden sharing من جانب الدول الغنية الموقعة علي الاتفاقية، وإن فائدتها في توفير وسيلة للاجئين لمغادرة مصر يفوق آثارها الجانبية المتمثلة في احتمال جدب المزيد منهم ،وهكذا تتخوف من ان هذه المشاركة قد تقل إذا منح اللاجئين فرصا افضل للاندماج في المجتمع المصري ،فلا تقدم التسهيلات المطلوبة في هدا الشأن .

***الكنائس:**

نظمت مجموعات الكنائس نشاطاتها لمساعدة اللاجئين واصبحوا مجتمعين يقدمون مساعدة حيوية في مجالات الطب والتعليم والتدريب .

مثلا كاتدرائية جميع القديسين لديها برنامجا علاجيا و تقدم بعض المعونات الغذائية والملابس و تفتح مركزا لتعليم الحرف اليدوية. كنيسة سانت اندرو تقدم برنامجا محدودا لتعليم الصغار و الكبار كما توفر تدريبا علي بعض الأشغال اليدوية. كنيسة القلب المقدس بالسكاكيني والتي تدير مدرسة تسع حوالي 1000 من اللاجئين السودانيين بالحضانة و الابتدائي والإعدادي و تتقاض أجورا رمزية كما ان بها ورشة للنساء لتعلم الحياكة اللاجئين . والكنيسة القبطية التي تعطي إعانة شهرية لشديدي الفقر من للاجئين تبلغ حوالي عشرة جنيهات. هناك كنائس اخري بالمعادي والزيتون تقدم مساعدات اجتماعية للاجئين.

وتقوم كاريتاس مصر بالتعاون مع المفوضية العليا للامم المتحدة بتقديم دعما ماديا و علاجيا يقتصر علي الحاصلين علي حالة اللجوء .

***المجموعة السودانية لضحايا التعذيب:**

بالتعاون مع المجموعة السودانية لضحايا التعذيب في لندن تقدم بعض الخدمات العلاجية لضحايا التعذيب، كما تقوم بالتنسيق مع مركز النديم بتحويل الضحايا الذين يحتاجون لخدمة العلاج والتأهيل النفسي.

وتقوم المجموعة السودانية برصد انتهاكات حقوق الانسان في السودان وعمل الحملات المساندة لضحايا التعذيب هناك والكاشفة لهذه الانتهاكات.

مركز اللاجئين لحقوق الانسان:

ويقوم بتقديم المساعدة القانونية للاجئين وطالبي اللجوء من مكتب الامم المتحدة ولصغار السن ولذوي الاحتياجات الخاصة. كما يقوم بعمل مشروعات تنموية تهدف لتطوير المفاهيم القومية والاقتصادية للاجئين بجانب اعداد الدراسات الخاصة ن احوال اللاجئين وقضايا حقوق الانسان.

مراكز المساعدة القانونية:

تقدم مساعدات قانونية لطالبي اللجوء لدي المفوضية العليا للامم المتحدة، مثل المنظمة المصرية لحقوق الانسان، ومركز التنمية والدراسات الانسانية. ومركز اللاجئين لحقوق الانسان.

14- الملاحق

المرسوم الدستوري الثاني
قانون الإجراءات والسلطات الانتقالية لسنة 1989
31/6/1989

باسم الله

وباسم الشعب

وبأمر مجلس قيادة الثورة، يصدر القانون التالي :

تحل جميع الأحزاب والتشكيلات السياسية، ويحظر تكوينها، ونشاطها، وتصادر ممتلكاتها لصالح الدولة .

تحل حكومات الأقاليم والمحافظات، وتسقط ولاية شاغلي المناصب السياسية فيها .

تحل جميع النقابات، والاتحادات المنشاة بأي قانون، ويسري ذلك حتى يصدر أمر بإعادة تكوينها

تصادر وممتلكات، والاتحادات وتؤول لمسجل عام تنظيمات العمل .

يكون التصرف في الأموال ذكراها في البند (2) وفقا للأمر الصادر من راس الدولة، أو من يفوضه .

تلغى تراخيص كل المؤسسات، والإصدارات الصحفية، والإعلامية غير الحكومية، وذلك حتى يصدر ترخيص من جهة الاختصاص .

يلغى تسجيل جميع الجمعيات، والمنظمات غير الدينية المسجلة بأي قانون . وذلك بانقضاء شهر من تاريخ هذا القانون . إلا إذا تم تسجيلها من جديد .

(أ) تعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء السودان .

(ب) يختص بممارسة الطوارئ راس الدولة، وكل جهة تعمل بتفويض راجع إليه .

(ج) يجوز بمقتضى سلطة الطوارئ إصدار أوامر، أو اتخاذ إجراءات في الشؤون التالية :

1* النزع والاستيلاء على الأراضي، والعقارات، والمحال، السلع والأشياء، بتعويض، أو بغير تعويض، وفقا للمصلحة العامة .

2* الاستيلاء علي الأموال والمحال والسلع والأشياء التي يشتبه بأنها موضوع مخالفة للقانون، وذلك حتى يتم التحري، أو يفصل القضاء في الأمر .

3* حظر أو تنظيم حركة الأشخاص، أو نشاطهم أو حركة الأشياء ووسائل النقل في أي منطقة أو زمان أو بأي شرط أخر .

4* حظر أو تنظيم إنتاج سلع أو أداء خدمات، أو نقل السلع، أو الأشياء، أو تخزينها، وتحديد الأسعار، ونظم التعامل .

5* تكليف الأشخاص بأي خدمة عسكرية، أو مدنية تقتضيها ضرورات الأمن، مع حفظ الأجر عليها .

6* إنهاء خدمة أي من العاملين في الدولة، مع جواز منحه فوائد ما بعد الخدمة .

7* إنهاء أي عقد مع أي جهة عامة مع حفظ حق الطرف الأخر في التعويض .

8* اعتقال الأشخاص الذين يشتبه في كونهم يهددون الأمن السياسي أو الاقتصادي، مع حفظ حق الاستئناف للمجلس .

(د) يحظر بموجب حالة الطوارئ الأتي :

1* إبداء أي معارضة سياسية، بأي وجه ، لنظام ثورة الإنقاذ الوطني

2* القيام دون إذن خاص توقف جماعي عن العمل ، أو قفل لمحل ، والقيام عمدا بأي تعويق لمرافق الخدمات العامة أو الإنتاج العام أو الخاص أو تعويق سير الحياة العامة

3* القيام دون إذن خاص بأي تجمع لغرض سياسي في مكان عام أو خاص

يعاقب كل من يرتكب أي مخالفة أو مقاومة لأحكام هذا القانون بالسجن مدة لا تقل عن سنة ، ولاتزيد عن عشرة سنوات ، كما تجوز معاقبته بالغرامة أيضا فإذا كانت المخالفة أو المقاومة بالأمر أو الاشتراك الجنائي مع أخر فتجوز معاقبته بالإعدام وتصادر أمواله.

تطبق أحكام القانون الجنائي في التحريض للتآمر والاشتراك والمسؤولية الجنائية العامة علي الأعمال التي يعاقب عليها بموجب هذا القانون

يجوز لمجلس الثورة أو من يفوضه أن يشكل محاكم خاصة ، لمحاكمة أي متهم تحت هذا القانون وان يحدد الإجراءات الجنائية التي تتبع في التحري والمحاكمة

لا يجوز للمحاكم أن تنظر بطريقة غير مباشرة أو غير مباشرة في أي أمر أو قرار يصدر بموجب أحكام هذا المرسوم " تعديل لسنة 1990"

10- تسري أحكام هذا القانون من تاريخ توقيعه.

قوانين ولايه الخرطوم

مرسوم مؤقت بقانون النظام العام بولاية الخرطوم لسنة 1996 م

عملا باحكام المادة 41 من المرسوم الدستوري الحادي عشر لسنة 1994 م اصدرت حكومة ولايه الخرطوم القانون الاتي نصه.

الفصل الاول

احكام تمهيدية

اسم القانون وبدء العمل به

1/يسمى ها القانون قانون النظام العام بولاية الخرطوم لسنة 96 ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه

نطاق سريان القانون

2/تسري احكام هذا القانون على النطاق الجغرافي لولاية الخرطوم

الغاء

3/يلغى من تاريخ العمل بهذا القانون أي تشريع او قانون ولائي ينظم موضوعه.

تفسير

4/في هذا القانون وما لم يقتض السباق معنى اخر تكون الكلمات والعبارات الاتية المعاني الموضحة امام كل منها:-

أ/الولاية :-يقصد بها ولاية الخرطوم

ب/المحلية :-يقصد بها المحلية المنشأة بموجب احكام المادة 6 من قانون الحكم المحلي لسنة 1995.

ج/اللجنة الشعبية :- يقصد بها اللجنة المنشأة بموجب أحكام المادة 4/1 من قانون اللجان الشعبية لسنة 1992م.

د/مكان عام :-يقصد به المكان الذي يرتاده الجمهور ويشمل المطاعم والمقاهي والاسواق والكافتريات ودور الترويح والشارع العام والاندية.

هـ/حفل غنائي عام :-يقصد به الحفل الذي يقام في الاماكن العامة سواء كان الدخول اليها بمقابل او بدون مقابل.

و/حفل غنائي خاص :-يقصد به الحفل الذي يقام داخل المنزل وتستخدم فيه مكبرات الصوت او خارج المنزل.

ز/أغاني هابطة :-هي الاغاني التي تستخدم فيها كلمات وعبارات تتنافى مع العقيدة أو الاخلاق أو الاداب والذوق العام والوجدان السليم سواء كانت مموسقة او غير مموسقة.

ك/المتسول :-يقصد به الشخص الذي اعتاد التكسب باستجداء الناس بالسؤال المباشر او عن طريق جمع الصدقات او التبرعات.

ل/المتشرد :-يقصد به الشخص الذي ليس له مكان سكن ظاهر او حرفة ظاهرة للكسب.

م/الاسواق :-يقصد بها الاسواق المركزية والولائية والمحلية التي يتم تحديدها حسب كل حالة.

الفصل الثاني

اقامة الحفلات الغنائية

تصديق اقامة حفل غنائي خاص

5/لا يجوز اقامة حفل غنائي خاص الا بعد تصديق المحلية التي يقع في دائرة اختصاصها مكان اقامة الحفل.

تصديق اقامة حفل غنائي عام

6/لا يجوز اقامة حفل غنائي عام الا بعد تصديق المحلية التي يقع في دائرة اختصاصها مكان اقامة الحفل واخطار شرطة النظام العام.

ضوابط اقامة الحفلات الغنائية الخاصة والعامة

7/1- يجب على كل شخص حدد له تصديق حفل غنائي مراعاة الضوابط التالية :-

أ/ايقاف الحفل في موعد اقصاه الساعة الحادية عشرة مساء.

ب/عدم السماح بالرقص المختلط بين النساء والرجال او السماح برقص النساء امام الرجال.

ج/عدم استخدام الاعيرة النارية.

د/عدم اداء الاغاني الهابطة.

2/ يجوز للشرطة عند الاخلال بالضوابط الواردة في 1) اتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة المخالفة بما في ذلك ايقاف الحفل.

8/ لا يجوز اقامة حفل غنائي او تقديم عرض سينمائي او مسرحي او معرض او غيره او الاستمرار فيه خلال الفترة من الساعة الثانية عشر ظهرا حتى الساعة الثانية ظهرا من يوم الجمعة.

الفصل الثالث

المركبات العامة

ضوابط استخدام المركبات العامة

9/ (1-أ) يخصص احد الابواب وعشرة مقاعد للنساء فب البصات العامة العاملة في الخطوط الداخلية بالولاية.

ب/ يمنع منعا باتا تواجد الرجال او جلوسهم في المكان المخصص للنساء وكذلك يمنع تواجد النساء في المكان المخصص للرجال.

ج/ لا يجوز كتابة أي عبارة او الصاق أي صورة او رسومات تتنافى مع العقيدة او الاخلاق او الادب او الذوق العام علي المركبات العامة.

د/ لا يجوز تظليل المركبات الخاصة والعامة الا بعد الحصول علي تصديق مكتوب وصادر من وزير الداخلية او من يفوضه.

2) في حالة المركبات العامة بخلاف المذكور في 1-أ) تخصص نسبة 25% من المقاعد للنساء ...

الفصل الرابع

حظر ممارسة التشرد والتسول

10/ أ/ لا يجوز ممارسة التسول والتكسب منه او التحريض علي ممارسته.

ب/ لا يجوز جمع أي تبرعات او صدقات دون اذن مكتوب من المحلية المختصة.

التشرد

11/ أ/ يحظر التشرد او التحريض عليه.

2/ يجوز للشرطة جمع المتشردين وتسليمهم لدور الرعاية الاجتماعية.

المعتوهين

12/ يجوز للشرطة القيام بحملات لجمع المعتوهين من الاماكن العامة لتسليمهم للمصحات او الي ذويهم بعد التعهد بحفظهم وعلاجهم.

الفصل الخامس

اماكن تصفيف شعر النساء

ضرورة الحصول علي ترخيص

13/ أ) لا يجوز لاي شخص مزاولة مهنة تصفيف الشعر دون الحصول علي ترخيص من المحلية المختصة بعد التوصية من اللجنة الشعبية المختصة.

ب/ يتم طلب الحصول علي الترخيص علي النموذج المعد من المحلية بعد استيفاء الرخصة التجارية والصحية..

ضوابط العمل بمحلات تصفيف شعر النساء

14/ أ) لا يجوز لاي محل لتصفيف شعر النساء ان يستخدم أي رجل في ذلك.

ب/ يحظر دخول الرجال لاي محل لتصفيف شعر النساء.

ج/ يجب وضع لافته في مكان ظاهر بالمحل توضح احكام الفقرة ب من هذه المادة.

د/ يجب ان يكون المدخل للمحل مطلا علي الشارع دون وجود مداخل او مخارج اخرى باستثناء المحلات التي تقع في مبنى متعدد الطوابق.

هـ/ يجب على مدير او صاحب المحل مراعاة الشروط الصحية اللازمة واجراءات السلامة.

جواز منح الترخيص للرجال

15/ 1/ يجوز للرجال امتلاك محل لتصفيف شعر النساء وفقا للشروط والضوابط التي تحددها السلطة المحلية المختصة.

2/ في حالة منح الترخيص وفقا لاحكام البند 1) من هذه المادة يجب ان يدار المحل بواسطة امرأة..

الشروط الواجب توافرها في العاملات بمحلات تصفيف شعر النساء

16/ أ) لا يجوز لاصحاب او مديري المحلات استخدام أي عاملة بالمحل الا بعد التأكد من استقامتها وحسن سيرتها.

ب/ يجب ان تكون العاملة مؤهلة فنيا ولديها شهادة بذلك من جهة الاختصاص.

ج/ يجب ان لا يقل عمر مديرة المحل عن خمسة وثلاثين عاما..

تفتيش المحلات

17/ يجوز للسلطة المرخصة وشرطة النظام العام دخول محلات التصفيف في أي وقت بغرض التفتيش والتاكد من تطبيق احكام هذا القانون مع مراعاة ان يكون التفتيش بواسطة النساء.

اماكن تفصيل ازياء السيدات

18/ أ) لا يجوز ممارسة مهنة تفصيل ازياؤ السيدات الا بعد الحصول علي تصديق من السلطة المحلية.

ب/ تضع السلطة المحلية الضوابط التي تراعي الاداب العامة للمحل والعاملين به.

الفصل الخامس

احكام متنوعة

حظر استخدام مكبرات الصوت

19/ أ) لا يجوز استخدام مكبرات الصوت في الاماكن التجارية بصورة يحتمل ان تسبب ازعاجا عاما.

ب/ لا يجوز استخدام مكبرات الصوت لاي غرض بعد الساعة الحادية عشرة مساء.

ج/ضرورة الفصل بين الرجال والنساء في الصفوف.

20/ على كل جهة تتعامل و يقتضي تعاملها اصطفاف المواطنين ان تفصل بين النساء والرجال وعلي الجمهور التقيد بذلك.

عدم جواز فتح المحال التجارية في اوقات صلاة الجمعة

21/ لا يجوز فتح المحال التجارية او البيع في الفترة ما بين الثانية عشرة ظهرا او الساعة الثانية ظهرا من يوم الجمعة.

حظر اعمال الشعوذة والدجل

22/ لا يجوز لاي شخص ممارسة اعمال الشعوذة والدجل والسحر والزار.

عدم جواز الاستحمام وغسل العربات

23/ أ) لا يجوز لاي شخص الاستحمام في النيل عاريا.

ب/ لا يجوز غسل العربات على الشواطئ او في الطرق والحدائق العامة ما لم تكن المنطقة مخصصة.

ضوابط شهر رمضان

24/ لا يجوز لاصحاب المطاعم او البوفيهات والكافتيريات وكل من يعمل في بيع الطعام او الشراب مزاولة عمل البيع خلال نهار رمضان..

اصدار وتجديد رخصة محل

25/ مع مراعاة احكام القانون رخص التجار لسنة 1995م لا يجوز استخراج أي رخصة جديدة لمحل او تجديدها لمحل قائم اذا كان اسم المحل يتنافى مع العقيدة والقيم والاعراف الصالحة..

الفصل السابع

العقوبات

26/ يعاقب كل من يخالف احكام هذا القانون بواحدة او اكثر من العقوبات الاتية :-

ا) السجن بما لايزيد عن خمس سنوات.

ب) الغرامة.

ج) العقوبتين معا.

د) الجلد.

هـ) مصادرة الادوات المستخدمة في المخالفة.

و) سحب الترخيص او التصديق علي حسب الاحوال او الاغلاق لفترة لا تزيد عن سنتين.

(صدر تحت توقيعي في اليوم التاسع من شهر ذي القعدة 1416هـ الموافق الثامن والعشرين من شهر مارس 1996م)

بدر الدين طه أحمد

والي ولاية الخرطوم